ما وراء الديمقراطية

لماذا لا تؤدي الديمقراطية الى
الوحدة والرفاهية و الحرية بل الى
عدم الاستقرار والصرف غير
المسيطر عليه وحكومة استبدادية

فرانك كارستن

كارل بيكمان

ترجمة
انور عدنان

ما وراء الديمقراطية

ما وراء الديمقراطية

لماذا لا تؤدي الديمقراطية الى الوحدة والرفاهية والحرية بل الى عدم الاستقرار والصرف غير المسيطر عليه وحكومة استبدادية

ترجمة

انور عدنان

المحتويات

تمهيد ٥

مقدمة ٨

الديمقراطية– التابو الأخير ٨

الإيمان الديمقراطي ١٠

الفصل الأول: خرافات الديمقراطية ١٧

الخرافة ١: كل صوت مَحسوب ١٧

الخرافة ٢: الشعب يحكم في الديمقراطية ١٩

الخرافة ٣– الأغلبية على حق ٢٤

الخرافة ٤– الديمقراطية محايدة سياسيا ٢٦

الخرافة ٥– الديمقراطية تؤدي إلى الازدهار ٣٢

الخرافة ٦– الديمقراطية ضرورية لضمان توزيع عادل للثروة و مساعدة الفقير ٣٨

الخرافة ٧– الديمقراطية ضرورية للعيش سوية بانسجام ٤٢

الخرافة ٨– الديمقراطية لا مفر منها من أجل الإحساس بروح المجتمع ٤٨

الخرافة ٩– الديمقراطية تعني الحرية والتسامح ٥١

الخرافة ١٠– تشجع الديمقراطية على السلام وتساعد في محاربة الفساد ٥٧

الخرافة ١١– يحصل الناس على ما يريدون في الديمقراطية ٦١

الخرافة ١٢- جميعنا ديمقراطيون ٦٦
الخرافة ١٣- لا يوجد بديل (افضل) للديمقراطية ٧٠
الفصل الثاني: أزمة الديمقراطية..... ٧٣
خطايا الديمقراطية ٧٥
لماذا تسوء الأمور باستمرار ٨٠
لماذا نحتاج إلى ديمقراطية أقل..... ٨٣
الفصل الثالث: نحو نموذج سياسي جديد..... ٨٥
اللامركزية في سويسرا ٩٠
مستقبل مشرق ٩٨

تمهيد

قد يبدو من غير المنطقي بل وجنونا أن ننتقد الديمقراطية كما نفعل في هذا الكتاب. بعد سقوط الشيوعية, تم الاحتفال بالديمقراطية على أنها البديل الصحيح. يتلهف المضطهدون حول العالم لمزيد من الحرية والديمقراطية, فمن يجرؤ على الحديث ضدها؟

بالرغم من أننا ننتقد الديمقراطية بشدة, لايوجد سبب للشعور بالاهانة او الاحساس بالخطر. لأننا لا نريد أن نسحب الديمقراطية من الناس, الناس يجب أن يكونوا أحرارا في العيش بأي نظام سياسي يريدونه. نحن لا ندعي أن الديمقراطية هي أفضل أو أسوأ من الديكتاتورية أو أن المشاكل التي نشرحها في هذا الكتاب هي خاصة بالديمقراطية فقط.

مع ذلك, نحن نقوم بشرح المشاكل الجذرية في الديمقراطية البرلمانية ونقوم بشرح لماذا أن المبادئ والمحركات في هذا النظام المشاد به بصورة كبيرة لا تؤدي إلى النتائج المطلوبة. في هذه الايام, نستطيع أن نرى الأزمات التي تصاعدت في العديد من الدول الديمقراطية, بالصورة الأوضح في الولايات المتحدة واليونان واسبانيا. هذه المشاكل لا يتم إرجاعها إلى النظام الديمقراطي نفسه بل إلى السوق الحر أو انعدام الديمقراطية, أو المصرفيين الجشعين أو السياسيين الخونة.

مثل معظم الناس, كان لدي إيمان في الديمقراطية البرلمانية ايضا. لكن هذا كان منذ خمسة عشر عاما مضت. في الحقيقة, كُنتُ أعرف القليل عنها لكن لدي اعتقاد قوي بها بالرغم من ذلك. كما هو الحال مع أغلبنا, تم اخباري عن طريق النظام التعليمي و الإعلام و سياسينا أن الديمقراطية هي شيء يجب أن يُعتز به ويتكاثر, أنه ليس هناك بديل عقلاني. لكن بعد دراستها والتفكر بها, توصلت إلى استنتاج مختلف تماما.

العديد من الناس لا زالوا يعتقدون أن الديمقراطية تعني الحرية. والكثير من الأفراد المحبين للحرية يعتقدون أن الطريق المناسب لحرية اكثر يمر عبر العملية الديمقراطية. العديد من منتقدي الديمقراطية مقتنعين أنها تحتاج إلى الإصلاح لكنهم لا يجدون أي مشكلة في المبادئ الديمقراطية نفسها. كتابنا ينقض هذه المفاهيم. الديمقراطية هي نقيض الحرية– تقريبا من ملازمات الديمقراطية أنها تميل إلى مقدار أقل من الحرية وليس العكس– والديمقراطية ليست شيئا يمكن أصلاحهُ. الديمقراطية نظام جمعي معطوب بصورة متأصلة, كما هو الحال في الاشتراكية.

هذه الأفكار غير المألوفة فريدة من نوعها تماما, حتى على الصعيد العالمي. هانز هيرمان هوب كتبَ كتابا أكاديميا عنها بعنوان الديمقراطية: الإله الذي فشل, وبضعة مقالات قليلة جديدا كُتبت حول هذا الموضوع. لكن على حد علمنا, ليس هناك كتاب مُوجز و مُنظم و سهل القراءة يُظهر نقاط الضعف الملازمة لمحركات الديمقراطية من منظور ليبرتاري مُحب للحرية. كتابنا للإنسان العادي. لم يكن بالإمكان أن يأتي هذا الكتاب في وقت أفضل, لانه الان الكثير من الديمقراطيات تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية والناس يبحثون عن تفسيرات وحلول.

من الممكن أن تشعر بخيبة أمل مع سياسيّك وتتطلع إلى سياسيين أفضل. هذا الكتاب يشرح لماذا لا تحتاج إلى أن تلقي اللوم عليهم, بل النظام الديمقراطي نفسه. بدلا من أن تأخذ سياسيّك على محمل الجد, من الأفضل السخرية منهم. ذلك يقوض شرعيتهم وسلطتهم. كما ترى, النظام الديمقراطي نفسه تلقائيا يولد سياسيّن يعدون أكثر مما يستطيعون أن ينفذوا, لأن السياسيّن الذين يعدون بالمقدار الأكثر هم الذين يتم انتخابهم. فلماذا إلقاء اللوم عليهم. ولأن السياسيّن الديمقراطيين يعلمون أنهم في السلطة بصورة مؤقتة فقط, يصّرفون بصورة زائدة و يفرضون الضرائب بصورة زائدة و يقترضون

الأموال بصورة زائدة, عارفّين أن من يخلّفهم (أو, بدلا من ذلك, الأجيال القادمة) يجب أن يدفع الفاتورة في المستقبل. وبجانب ذاك, أنهم يصرفون أموال الناس الآخرين على أية حال, وليس المال خاص بهم, فلماذا توقّع شيء آخر؟ هل كنت لتتصرف بشكل أفضل في الكونجرس؟ أشك في ذلك.

قبل عشر سنوات, أصابتني خيبة الأمل من السياسة وكنتُ غالبا محبطا بسببها. اعتقدت أني أحتاج إلى أن اكون ناشط سياسيا لاغير الأمور نحو الأحسن. الآن أصبحت مُدركا أني لا أحتاج إلى فعل أي شيء سوى فضح العيوب في النظام الديمقراطي و السخرية من السياسيّن وعدم توقع أي شيء منهم.

المؤلف الشهير جورج اورويل قال ذات مرة: "كل نكتة هي ثورة صغيرة." السخرية في الواقع كانت مسؤولة جزئيا عن سقوط الشيوعية السوفيتية. أنها تفضح السخافات السياسية و تحط من قدر السياسيّن. أنها أفضل لصحتك من أن تكون محبطا. أنهم أباطرة بلا ملابس: وعودهم كاذبة و حلولهم لا تعمل. الحلول التي يقترحها سياسيّك الديمقراطيين باستمرار تتضمن اعطائهم مال وسلطة أكثر, بغض النظر عن عدد المرات التي فشلوا فيها.

تفهيمات الديمقراطية التي حصلت عليها من خلال الكتابة عنها أعطتني راحة بال أكثر. السياسة والسياسيّن لا يحبطون امالي بعد الآن. أشارك هذه الأفكار في هذا الكتاب على أمل انها ستكون لها نفس التأثير عليك.

مقدمة

الديمقراطية– التابو الأخير

"إذا كانت هناك أي أمراض تعاني منها الديمقراطية اليوم, فإنه يمكن فقط الشفاء منها بمزيد من الديمقراطية." هذا الاقتباس القديم من مؤلف يظهر باختصار كيف يتم النظر إلى نظامنا السياسي بصورة عامة. الناس مهيأون لأن يوافقوا أن الديمقراطية قد يكون لديها مشاكلها– بل وربما يوافقوا أن العديد من الديمقراطيات البرلمانية الغربية, من ضمنها تلك الموجودة في الولايات المتحدة, قد تكون على حافة الانهيار– لكنهم لا يستطيعون أن يتصوروا بديل. العلاج الوحيد الذي يستطيعون أن يفكروا به هو مزيد من الديمقراطية.

قليل من الناس قد يرفضوا الاعتراف بأن نظامنا الديمقراطي البرلماني في أزمة. في كل مكان المواطنون في الدول الديمقراطية غير راضين و منقسمين بصورة عميقة. يشتكي السياسيّون أن المصوتون يتصرفوا كأطفال مدللون, يشتكي المواطنون أن السياسيّون مصابون بالصمم أمام رغباتهم. المصوتون أصبحوا متلونين بطريقة معروفة. أنهم يغيرون من حزب سياسي إلى آخر بصورة روتينية. أنهم كذلك يشعرون بالانجذاب إلى أحزاب راديكالية و شعبوية بصورة متزايدة. في كل مكان المشهد السياسي يتجزأ, مما يجعل تخّطي العقبات و تشكيل حكومة قابلة للعمل أصعب وأصعب.

الأحزاب السياسية المتواجدة ليس لديها إجابة على هذه التحديات. أنهم غير قادرين على تطوير بدائل حقيقية. أنهم عالقون في هياكل حزبية صارمة, مثالياتهم مُسيطر عليها من مجاميع المصلحة الخاصة واللوبيات.

تقريبا, لا يوجد حكومة ديمقراطية استطاعت أن تتحكم في مصاريفها. معظم البلدان الديمقراطية كانت ولا تزال تقترض و وتصرف وتفرض الضرائب بصورة واسعة بحيث أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية جلبت بلدان مختلفة الى حافة الانهيار. وفي المناسبات القليلة التي تجبر فيها الظروف الحكومات على تقليل مصاريفها, على الأقل بصورة مؤقتة, يخرج المصوتون للتظاهر على ما يعتقدون أنه اعتداء على استحقاقاتهم. مما يجعل أي تخفيض حقيقي مستحيلا.

بالرغم من أنغماساتهم في الصرف, كل البلدان الديمقراطية تقريبا تعاني من معدلات بطالة مرتفعة بصورة دائمة. مجاميع كبيرة من الناس يبقون على الخط الجانبي. تقريبا, لا يوجد بلد ديمقراطي وفّر تمويلا مناسبا لسكانهُ المسنين.

تقريبا, كل المجتمعات الديمقراطية تعاني من زيادة في البيروقراطية و نهم نحو الأنظمة. مخالب الدولة هذه تصل الى حياة الجميع. هنالك قواعد و أنظمة لكل شيء تحت الشمس. وكل مشكلة تُعالج من خلال قواعد أكثر وأنظمة أكثر بدلا من إيجاد حلول حقيقية.

في نفس الوقت, الحكومات الديمقراطية تقوم بعمل سيء في تنفيذ ما يعتبره الكثيرون مهمتها الأكثر أهمية– المحافظة على القانون والنظام. الجريمة و التخريب غير مسيطر عليها. الشرطة ونظام العدالة لا يمكن الوثوق فيهما و غير كفوئين و وغالبا ما يكونوا فاسدين بصورة كاملة. التصرف غير المؤذي يُجرم. بالنسبة إلى عدد سكانها, تمتلك

الولايات المتحدة العدد الأكبر من المسجونين في العالم. العديد من هؤلاء الناس هم في السجن لأعمال غير ضارة كليا, ببساطة لأن عاداتهم تُعتبر مهينة من قِبل الأغلبية.

ثقة الناس في سياسيّهم المنتخبين ديمقراطيا وصلت إلى أدنى مستوياتها وفقا لعدة دراسات. هناك عدم ثقة متجّذرة بصورة عميقة في الحكومات والحكّام السياسيّن والنخب والوكالات الدولية والتي يبدو أنها وضعت نفسها فوق القانون. العديد من الناس أصبحوا متشائمين حول المستقبل. إنهم يخافون أن يكونوا أطفالهم أسوأ حالا مما كانوا عليه. إنهم يخافون من احتلال المهاجرين, وقلقون أن ثقافتهم تحت التهديد وقد ذهبت منذ وقت طويل.

الإيمان الديمقراطي

بالرغم من أن أزمة الديمقراطية مُعترف بها بصورة واسعة, لا يوجد نقد للنظام الديمقراطي نفسه على وجه التقريب. لا يوجد أحد ينتقد الديمقراطية بالمعنى الدقيق للكلمة على المشاكل التي نمر بها. بصورة ثابتة, القادة السياسيّون– سواء في اليسار او اليمين او الوسط– يعدون أن يواجهوا مشاكلنا بمزيد من الديمقراطية, وليس أقل. أنهم يعدون أنهم سينصتوا للشعب و يضعون المصلحة العامة فوق مصالحهم الخاصة. أنهم يعدون أنهم سيقلصوا من البيروقراطية و يصبحوا أكثر شفافية و يقدمون خدمات أفضل– أي يجعلوا النظام يعمل مرة أخرى. لكنهم لا يشككون في الرغبة في النظام الديمقراطي نفسه. لقد جادلوا قبل ذلك بكثير أن مشاكلنا سببها الكثير من الحرية وليس الديمقراطية. الفرق الوحيد بين التقدميين والمحافظين هو أن الصنف الأول على الأرجح يشتكي من الحرية الاقتصادية الكثيرة جدا, والثاني يشتكي من الحرية الاجتماعية الكثيرة جدا. هذا

هو الوقت الذي لم يكن هناك أبدا قوانين كثيرة بهذا الشكل ولا ضرائب مرتفعة لهذا الحد.

في الحقيقة, انتقاد فكرة الديمقراطية هي إلى حد ما مُحرمة في المجتمعات الغربية. مسموح لك أن تنتقد كيف يتم تطبيق الديمقراطية أو أن توبخّ القادة السياسيّن او الأحزاب- لكن إنتقاد المثل الديمقراطية بحد ذاتها "غير معمول به."

ليس من المبالغة أن نقول أن الديمقراطية أصبحت دينا- دين علماني حديث. يمكنك أن تطلق عليها "الدين الأكبر في العالم." كل البلدان ما عدا إحدى عشر بلدا- ميانمار وسوازيلاند والفاتيكان وبعض البلدان العربية- تدعي أنها ديمقراطيات, حتى ولو بالاسم فقط. الإيمان باله الديمقراطية مرتبط بصورة متقاربة بعبادة الدول القومية الديمقراطية التي ظهرت في القرن التاسع عشر. الله والكنيسة تم استبدالهما بالدولة كاب مقدس للمجتمع. الانتخابات الديمقراطية هي الطقوس التي نصلي بها للدولة للحصول على التوظيف والسكن والصحة والأمن والتعليم. نحن نمتلك ايمان مطلق بالدولة الديمقراطية. نحن نعتقد أنها تستطيع أن تهتم بكل شيء. أنها المكافئ و الحكم و والعالِم و القدّير. بل ونعتقد أنها قادرة على حل كل مشاكلنا الشخصية و الاجتماعية.

جمال الإله الديمقراطي يكمن في أنه يوفر كل شي كليا بلا أنانية. كاله, الدولة ليس لديها مصالح شخصية. أنها الحارس المثالي للمصلحة العامة. و كذلك هي لا تطلب أي شيء. أنها تعطينا الخبز و السمك و الخدمات الأخرى بلا مقابل.

او على الاقل هذا ما يبدو عليه الأمر للناس. أغلب الناس تميل إلى رؤية الفوائد التي توفرها الحكومة وليس الكُلّف. أحد الأسباب وراء ذلك هي أن الحكومة تقوم بجمع الضرائب بالكثير من الطرق الملتوية وغير المباشرة- من خلال مطالبة أصحاب الأعمال

بجمع ضرائب مبيعات على سبيل المثال, أو من خلال الموظِفين بجمع ضرائب الضمان الاجتماعي, أو باقتراض الأموال من الأسواق المالية (والتي يجب أن يتم إرجاعها من أموال دافعي الضرائب يوما ما), أو من خلال تضخيم تزويد الأموال- حتى لا يدرك الناس كم من دخلهم تم مصادرته من قبل الحكومة. السبب الآخر هو أن نتائج أفعال الحكومة مرئية وملموسة, لكن كل ما كان يمكن فعلهُ لو لم تقم الحكومة بمصادرة أموال الناس من البداية يبقى غير مرئيا. الطائرات الحربية التي يتم بناؤها يمكن رؤيتها, كل الأشياء التي لا يتم عملها لأن الأموال العامة تم صرفها على الطائرات الحربية تبقى غير مرئية.

الإيمان الديمقراطي أصبح مترسخاً بصورة عميقة جدا بحيث أصبحت الديمقراطية بالنسبة لمعظم الناس مرادفا لكل شيء صحيح (سياسيا) و أخلاقي. الديمقراطية تعني الحرية (يحق التصويت للجميع) والمساواة (كل صوت يُحسب بصورة متساوية) و العدالة (الكل متساوون) والوحدة (كلنا نقرّر سويا) و السلام (الديمقراطيات لا تبدأ حروب غير عادلة). بطريقة التفكير هذه البديل الوحيد للديمقراطية هي الدكتاتورية. والدكتاتورية, بالتأكيد, تمثل كل شي سيء: إنعدام الحرية و عدم المساواة والحرب ,اللاعدالة.

في مقاله الشهير "نهاية التاريخ؟" عام ١٩٨٩, ذهب فرانسيس فوكوياما أحد مفكري المحافظين الجدد إلى حد إعلان النظام الديمقراطي الغربي الحديث كقمة التطور السياسي للبشر. أو بحسب تعبيره, اليوم نحن نواجه "عولمة النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي كشكل نهائي للحكومة البشرية." كما هو واضح, فقط العقول الشريرة جدا (الإرهابيون و الاصوليون و الشيوعيون) تجرؤوا على الحديث ضد فكرة مقدسة كهذه.

الديمقراطية=الجمعية

مع ذلك, هذا هو بالضبط ما سنقوم بفعلهُ في هذا الكتاب: نتحدث ضد اله الديمقراطية, بالخصوص الديمقراطية البرلمانية الوطنية. نموذج اتخاذ القرار الديمقراطي مفيد في بعض السياقات, في المجتمعات الصغيرة أو في داخل المؤسسات. لكن الديمقراطية البرلمانية الوطنية, والتي تمتلكها كل البلدان الغربية تقريبا, تمتلك عقبات أكثر بكثير من ميزاتها.

الديمقراطية البرلمانية, كما نعتقد, هي غير عادلة , تؤدي إلى البيروقراطية والجمود, و تقوض الحرية و الإستقلال و المشاريع, و تؤدي بالضرورة إلى الخصومة و التدخل و الخمول و الصرف الزائد. والأمر ليس كذلك لأن سياسيّن معينين يفشلوا في تأدية وظائفهم– أو لأن الحزب الخطأ في السلطة– بل لأنه هكذا يعمل النظام.

السمة المميزة للديمقراطية هي أن "الشعب يُقرر كيف يجب أن يكون المجتمع منظما." بكلمات أخرى, جميعنا 'سوية' نقرر حول ما يقلقنا. مدى إرتفاع الضرائب, كم مقدار المال الذي يحتاج أن يُصرف إلى رعاية الأطفال والمسنين, في أي سن يُسمح للناس بشرب المشروبات الكحولية, كم من المال يجب على الموظِفين دفعهُ لصندوق تقاعد موظفيهم, ماذا يجب أن يُضع على مُلصق المنتج, ماذا يجب أن يتعلم الأطفال في المدارس, كم مقدار المال الذي يجب صرفهُ على مساعدات الدول النامية أو الطاقة المتجددة أو تعليم الرياضة أو الاوكسترات, كيف يدير صاحب بار مكانهُ وهل يجب السماح لزبائنه بالتدخين, كيف يجب أن يتم بناء البيوت, إلى أي مدى يجب أن تكول معدلات الفائدة مرتفعة, كم مقدار المال الذي يجب تدويره في الاقتصاد, هل يجب إنقاذ البنوك بأموال دافعي الضرائب إذا هددوا بإعلان الإفلاس, من يُسمح لهُ أن يَطلق على

نفسه طبيب, من يُسمح لهُ أن يفتتح مُستشفى, هل يجب السماح للناس بالموت إذا كانوا قد تعبوا من الحياة, إذا ما كانت أو متى تكون الدولة في حالة حرب. في الديمقراطيات, "الشعب" مُتوقع منهُ أن يقرر في كل هذه الأمور– وآلاف غيرها.

لهذا, الديمقراطية بالتعريف هي نظام جمعي. أنها اشتراكية من الباب الخلفي. الفكرة الأساسية ورائها هي أنه من المرغوب بهِ والصحيح أنَّ كل القرارات المهمة حول التنظيم الفيزيائي و الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع يتم إتخاذها من الجماعة, أي الشعب. والشعب يخول مُمثليهم–بكلمات أُخرى, الدولة– لأن يتخذوا هذه القرارات نيابة عنهم. بكلمات أخرى, في الديمقراطيات, كل بنية المجتمع مُعدة باتجاه الدولة.

إذا من الواضح أنهُ من المضلل الإدعاء أن الديمقراطية هي, بشكل ما, النتيجة النهائية للتطور السياسي البشري. أنها مُجرد بروباغاندا لأخفاء أن الديمقراطية تمثل اتجاه سياسي محدد جدا. والتي يوجد لها في الواقع وفرة من الحلول المعقولة.

واحدة من هذه الحلول يُسمى الحرية أو الليبرالية– بالمعنى الكلاسيكي للكلمة (والتي تملك معنى مختلف كليا من كلمة الليبرالية المستخدمة اليوم في الولايات المتحدة). كون الحرية هي ليست نفسها الديمقراطية امرُ ليس من الصعب فهمهُ. فكر في هذا: هل نقرر ديمقراطيا كم مقدار المال الذي يجب أن يصرفه الجميع على الملابس؟ أو أي سوبرماركت نذهب إليه؟ من الواضح أن الإجابة هي لا. كل شخص يقرر ذلك بنفسه. وحرية الاختيار هذه تعمل بشكل سليم. أذا لماذا يعمل الأمر بشكل أفضل إذا كانت جميع الأمور الأخرى التي تؤثر في حياتنا– من مكان عملنا و الرعاية الصحية و أموال التقاعد إلى باراتنا و نوادينا– يتم تقريرها ديمقراطيا؟

في الحقيقة, أليس الأمر أن هذه الحقيقة بالذات– و هي أننا نقرر حول أي شيء ديمقراطيا, إلى حد أن كل القضايا الإجتماعية والسياسية تقريبا مسيطر عليها من قِبل أو عبر الدولة– هي السبب الخفي وراء الأشياء الكثيرة الخاطئة في مجتمعنا؟ أن البيروقراطية و تدخل الحكومة و الطفيلية و الجريمة و الفساد والبطالة والتضخم و والمعايير التعليمية المنخفضة, إلى آخره, ليست نتائج لانعدام الديمقراطية بل بدلا من ذلك نتيجة للديمقراطية؟ وأنها ترافق الديمقراطية كما ترافق سيارات التاربان و المتاجر الفارغة الشيوعية؟ هذا ما نرغب أن نريك إياه في هذا الكتاب.

هذا الكتاب مُقسم إلى ثلاثة أجزاء. في الجزء الأول نناقش أيماننا في اله الديمقراطية البرلمانية. مثل أي دين, تمتلك الديمقراطية مجموعة من الاعتقادات– مبادئ يقبلها الجميع كحقائق غير قابلة للنقاش. نقدمها بشكل ثلاثة عشر أسطورة شائعة حول الديمقراطية, في الجزء الثاني, نشرح العواقب العملية للنظام الديمقراطي. نحاول أن نبين لماذا تؤدي الديمقراطية بالضرورة إلى الركود وما الذي يجعلها غير فعالة وغير عادلة.

في الجزء الثالث, نقدم الخطوط العريضة لبديل عن الديمقراطية, بالتحديد نظام سياسي مبني على حق تقرير المصير للفرد, والذي يتميز باللامركزية و الحكم المحلي و التنوع.

بالرغم من نقدنا للنظام الديمقراطي الوطني الحالي, نحن متفائلون بالمستقبل. واحد من أسباب أن الكثير من الناس متشائمون هو أنهم يشعرون أن النظام الحالي غير ماض إلى أي نهاية, لكنهم لا يستطيعون أن يتخيلوا بديلا جذّابا. إنهم يعلمون أن الحكومة تتحكم بحياتهم إلى حد كبير لكنهم لا يستطيعون التحكم بالحكومة. البدائل الوحيدة التي يستطيعون تخليها هي أشكال من الدكتاتورية, مِثل "النموذج الصيني" أو شكل من أشكال القومية أو الأصولية.

لكن هذا ما هم مُخطئين فيه. الديمقراطية لا تعني الحرية. إنها فقط بنفس المقدار شكل من أشكال الدكتاتورية– دكتاتورية الأغلبية و الدولة. وليست هي مترادفة مع العدالة أو المساواة أو الوحدة أو السلام.

الديمقراطية هي نظام تم ادخالهُ قبلَ حوالي مائة وخمسين عاما في معظم الدول الغربية, لأسباب متعددة, واحدة منها هي لتحقيق الأفكار الاشتراكية في داخل الديمقراطيات الليبرالية. مهما كانت الأسباب في ذلك الوقت, لا يوجد أسبابا جيدة الآن للاحتفاظ بالديمقراطية البرلمانية الوطنية. أنها لم تعد تعمل. حان الوقت لمثال سياسي جديد, حيث الإنتاجية والوحدة غير منظمات على أساس الدكتاتورية الديمقراطية, بل كنتائج للعلاقات الطوعية بين الناس. نحن نأمل أن نُقنع قرائنا أن إمكانية تحقيق هدف كهذا أكثر مما قد يتخيله الكثير من الناس اليوم– وتستحق جُهد السعي ورائها.

الفصل الأول: خرافات الديمقراطية

الخرافة ١: كل صوت مَحسوب

دائما نسمع هذه الخرافة خلال وقت الإنتخابات. الإدعاء بأن صوتكَ فعلا يُحسب. والذي هو صحيح- بنسبة واحد إلى مئة مليون (إذا كنا نتحدث عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية). لكن إذا كان لدينا تأثير بنسبة واحد إلى مليون على ناتج عملية, أو ٠,٠٠٠٠٠١%, في الواقع هذا تأثير لا يساوي شيء. إحتمالية أن صوتك سيحدد من سيفوز بالانتخابات صغيرة للغاية.

والأمر في الحقيقة سيء أكثر, لأن الصوت الذي تُدلي به هو ليس لقانون أو قرار معينين. بل هو صوت للمُرشح أو الحزب السياسي الذي سيتخذ القرار نيابة عنك. لكنك ليس لديك تأثير أو أي شيء على القرارات التي يتخذها هذا الشخص أو الحزب. أنت لا تستطيع التحكم بهم. لأربع سنوات يستطيعون أن يقرروا ما يشاؤوا, و لا تستطيع أن تفعل شيء حيال الأمر. يمكنك ان تغرقهم بالايميلات, تسجد أمامهم أو تلعنهم- لكنهم من يقررون.

في كل سنة الحكومة تتخذ عدة آلاف من القرارات. صوتك هذا, لشخص يستطيع أن يفعل ما يشاء دون إستشارة إضافية معك, ليس له أي تأثير قابل للقياس على أي من هذه القرارات.

الصوت الذي تُدلي به هو ليس حتى خيار حقيقي. أنه أقرب إلى إشارة إلى تأثير غامض. نادرا ما يتواجد شخص أو حزب سياسي تتفق معهُ في كل الأمور. أفترض أنك لا تُريد أن يتم صرف أموال على إعانة العالم الثالث, أو الحرب في أفغانستان. يمكنك إذا أن تصوت إلى حزب يعارض ذلك. لكن ربما يكون هذا الحزب كذلك يؤيد رفع سن التقاعد, الأمر الذي تصادف أنك ترفضهُ.

أكثر من ذلك, بعد أن يتم انتخاب شخص أو حزب ربما قد قمت بالتصويت له, جميعهم غالبا ما يتنصلون عن وعودهم. ثم ما الذي بإمكانك فعله؟ يجب أن تكون متمكنا من مقاضاتهم بتهمة الاحتيال, لكنك لا تستطيع ذلك. في أحسن الأحوال يمكنك أن تصوت لمرشح أو حزب مختلف بعد أربع سنوات– بنتائج قليلة فقط.

التصويت هو وهم التأثير الذي تحصل عليه مقابل خسارة حريتك. عندما يتواجد توم و جين في صندوق الاقتراع, فهما يعتقدان أنهما يؤثران في الاتجاه الذي يسير إليه الوطن. وذلك صحيح بمقدار صغير جدا. في نفس الوقت ٩٩,٩٩٩٩% من المصوتين يقرروا الاتجاه الذي ستسير إليه حياة جين و توم. في هذه الحالة أنهم يخسرون تحكمهم بحياتهم أكثر بكثير مما يحصلون عليه من تأثير على حياة الآخرين. كان بإمكانهم أن يحصلوا على 'تأثير' أكثر بكثير لو كان فقط بإمكانهم اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. على سبيل المثال, لو كان بإمكانهم أن يقرروا بأنفسهم على ماذا يصرفون أموالهم, بدلا من أن يتوجب عليهم أن يدفعوا نصف دخلهم إلى الحكومة عبر ضرائب متعددة.

أو كمثال آخر, في نظامنا الديمقراطي, لدى الناس تأثير قليل مباشر على تعليم أطفالهم. إذا أرادوا أن يغيروا الممارسات التعليمية و أرادوا أن يمتلكوا تأثير أكبر من مجرد التأثير عبر صندوق الاقتراع, فإنه يجب عليهم أن ينظموا إلى أو يؤسسوا مجموعة ضغط, أو يقدموا عرائض إلى السياسيّن, أو ينظمون احتجاجات في بنايات الحكومة. هنالك

منظمات للأهالي تحاول أن تؤثر في سياسات التعليم بهذه الطريقة. يتطلب الأمر الكثير من الوقت والطاقة و لا يؤدي إلى أي تأثير تقريبا. كان سيكون الأمر أبسط وأكثر كفاءة لو لم تتدخل الدولة في التعليم, و يقرر المدرسين والأهالي والطلاب خياراتهم, سوية وعلى انفراد.

بالطبع تحث الطبقة الحاكمة الناس على التصويت بصورة مستمرة. أنهم دائما يشددون على أنه بواسطة التصويت يمتلك الناس حقا تأثير على قرارات الحكومة. لكن ما يهمهم في حقيقة الأمر هو أن نسبة تصويت عالية يعطيهم ختم الموافقة, حق أخلاقي بأن يحكموا الناس.

الكثير من الناس يعتقدون بأن الإشتراك في الإنتخابات هو واجب أخلاقي. غالبا ما يُقال أنه إذا لم تصوت ليس لديك الحق أن تدلي بدلوك بالمناظرات العامة أو تشتكي من القرارات السياسية. بغض النظر عن أي شيء, أنت لم تدلي بصوتك, فرأيك غير محسوب بعد ذلك. الناس الذين يدعون ذلك يبدو أنهم لا يستطيعون أن يتخيلوا أن هنالك قسم من الناس يرفضون أن يصدقوا وهم التأثير الذي تبيعه الديمقراطية. أنهم يعانون من متلازمة ستوكهولم. لقد أصبحوا يحبون سجانيهم بدون أن يدركوا أنهم يتبادلون استقلالهم بالسلطة التي يملكها السياسيّن والمدراء عليهم.

الخرافة ٢: الشعب يحكم في الديمقراطية

هذه هي الفكرة الأساسية للديمقراطية. أنها ما تعنيه الديمقراطية حرفيا– حكومة بواسطة الشعب. لكن هل حقا يحكم الشعب في الديمقراطية؟

المشكلة الأولى هي أن "الشعب" شيء غير موجود. هنالك فقط ملايين من الأفراد بنفس العدد من الآراء والمصالح. كيف يستطيعون أن يحكموا سوية؟ أنه أمر مستحيل.

كما قال كوميدي هولندي ذات مرة: "الديمقراطية هي إرادة الشعب. كل صباح أتفاجأ بقراءة ما أريده في الجريدة."

دعونا نواجه الأمر, لا أحد سيقول شيئا ك "المستهلك يرغب بمايكروسوفت" أو "المستهلك يرغب ببيبسي." البعض يرغب والبعض لا. نفس الأمر ينطبق على التفضيلات السياسية.

بالإضافة إلى ذلك, أنه ليس "الشعب" الذي يقرر في الديمقراطية, بل "أغلبية" الناس, أو بدلا من ذلك أغلبية المصوتين. يبدو أن الأقلية لا تنتمي "للشعب." يبدو الأمر غريبا بعض الشيء. أليس الجميع ينتمي "للشعب."

لكن حسنا, أنَّ الأغلبية هي نفس الشعب. هل فعلا أنَّ الشعب يقرر؟ دعونا نرى. هنالك نوعان من الديمقراطية: مباشر وغير مباشر (تمثيلي). في الديمقراطية المباشرة, الكل يصّوت على كل قرار يُتخذ, كما في حالة الاستفتاء. في الديمقراطية غير المباشرة الناس يصوتون لأناس آخرين والذين يتخذون قرارات بدلا عنهم لاحقا. من الواضح أنهُ في الحالة الثانية الشعب يمتلك القليل ليقوله أقل بكثير من الحالة الأولى. مع ذلك, كل الديمقراطيات الغربية تقريبا هي ديمقراطيات غير مباشرة, مع أنهم قد يرمون بعض الاستفتاءات هنا وهناك.

لتبرير النظام التمثيلي يتم المجادلة بأنهُ: أ) سيكون من غير العملي إقامة استفتاءات على كل القرارات الكثيرة التي يجب أن تتخذها الحكومة كل يوم. ب) الناس لا يمتلكون الخبرة الكافية لأن يقرروا في مختلف أنواع القرارات المعقدة.

الحجة أ) قد تكون مُقنعة في الماضي, لأنه كان من الصعب تزويد الجميع بالمعلومات الضرورية وتركهم يقررون, عدا في المجتمعات صغيرة جدا. اليوم هذه الحجة لم تعد مقنعة.

بوجود الانترنت وتقنيات الاتصال الحديثة, من السهل أن ندع مجاميع كبيرة تشارك في عملية صناعة القرار وتنظيم استفتاءات. مع ذلك, تقريبا هذا لا يحدث ابدا. لماذا لا يكون هناك استفتاء في ما إذا كانت الولايات المتحدة يجب أن تذهب إلى الحرب في أفغانستان أو ليبيا أو أي مكان آخر. رغم كل شيء, الناس يحكم أليس كذلك؟ إذا لماذا لا يستطيعون أن يتخذوا هذه القرارات التي هي مصيرية لحياتهم. في الحقيقة بالطبع, الجميع يعلم أن هنالك الكثير من القرارات التي يتم إتخاذها لم تكن الأغلبية لتوافق عليها لو عُرضت للتصويت. فكرة أن الناس تحكم هي مجرد خرافة.

لكن ماذا عن الحجة ب) أليست معظم القضايا هي معقدة جدا بحيث لا يمكن طرحها للتصويت؟ بالكاد. فيما إذا يجب بناء مسجد في مكان ما, ما يجب أن يكون عليه العمر القانوني لشرب الكحوليات, كم يجب أن نكون الحدود الدنيا لفترة السجن لجرائم معينة, فيما إذا نحتاج إلى بناء خطوط سريعة أكثر أو أقل, كم أن يكون عليه الدين الوطني, فيما إذا يجب أن يتم إحتلال بلد أجنبي, إلى آخره– كل هذه اقتراحات واضحة جدا. إذا كانت قواعدنا تأخذ الديمقراطية بصورة جدية, أليس عليهم أن يدعوا الناس يصوتون بصورة مباشرة على بعض من هذه القضايا على الأقل.

أو هل تعني الحجة ب) أن الناس ليسوا أذكياء بما لأن يكونوا قادرين على تكوين آراء عقلانية عن مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية. إذا كان الأمر كذلك, إذا كيف يستطيعون أن يكونوا أذكياء بما فيه الكفاية لأن يفهموا البرامج الانتخابية المتعددة ويصوتوا على أساسها. أي شخص يروج للديمقراطية يجب على الأقل أن يفترض أن الناس تعلم بعض الأشياء وهي قادرة على أن تفهم اللغة الواضحة. إلى جانب ذلك, لماذا نفترض أن السياسيّن الذين أُنتخبوا للوظيفة بالضرورة أذكى من المصوتين الذين انتخبوهم؟ هل يمتلك السياسيّن مدخل إلى نافورة الحكمة والمعرفة بطريقة غامضة بينما لا يمتلك

المصوتين هكذا مدخل؟ أو هل يملكون قيم أخلاقية أعلى من المواطن العادي؟ لا يوجد دليل على ذلك على الإطلاق.

المدافعين عن الديمقراطية ربما سيجادلون بأنه, حتى إذا لم يكن الناس أغبياء, لا يمتلك شخص ما المعرفة الكافية والذكاء لاتخاذ قرارات في القضايا المعقدة والتي تؤثر في حياة الملايين من الأفراد بصورة عميقة. هذا بلا شك صحيح, لكن نفس الأمر ينطبق على السياسيّن والموظفين المدنيين الذين يتخذون هذه القرارات في الديمقراطية. على سبيل المثال, كيف يستطيعوا أن يعرفوا ما هو نوع التعليم الذي يرغب به الأهالي والمعلمين والطلاب؟ أو ماهو النوع الأفضل من التعليم؟ الناس جميعا لديهم رغباتهم الخاصة ووجهات النظر الخاصة بهم حول ما هو التعليم الجيد. ومعظمهم ذكي بما فيه الكفاية لكي يقرر على الأقل ما هو جيد لهم و لأطفالهم. لكن هذا لا يصمد في وجه مقاربة نوع-واحد يصلح للجميع المركزية للديمقراطية.

يبدو الأمر, إذا, أنه في ديمقراطيتنا أن الناس لا تحكم على الإطلاق. وليس الأمر مفاجأة حقا. الكل يعلم أن الحكومات دوريا تتخذ قرارات يعارضها معظم الناس. أنها ليست "إرادة الناس" التي تحكم, بل إرادة السياسيّن محكومة بمجاميع ضغط محترفة وجماعات المصالح و النشطاء- هي التي تحكم في الديمقراطية. شركات النفط الكبرى و شركات الزراعة الكبرى وشركة الأدوية الكبرى و شركات الرعاية الصحية الكبرى و المجمّع الصناعي العسكري و وول ستريت- كل هؤلاء يعرفون كيف يستميلون النظام لصالحهم. نخبة صغيرة تتخذ القرارات- غالبا خلف الكواليس. غير مهتمين لما يريده "الشعب," أنهم يبذرون الأموال التي نوفرها على الحروب و برامج الإعانة و يسمحون بالهجرة الجماعية التي يريدها قليل من المواطنين و يكومون عجز مالي هائل و يتجسسون على مواطنيهم و يبدأون حروبا يريدها قليل من المصوتين و يصرفون أموالنا على مجاميع المصالح الخاصة و

يدخلون اتفاقيات– مثل الإتحاد المالي في الاتحاد الأوروبي أو اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية– تنفع غير الُمنتِج على حساب المنتِج. هل نحنُ أردنا ذلك بطريقة ديمقراطية أم كان الأمر لما يريدهُ الحكّام؟

كم عدد الناس الذين سيقومون حقا بتحويل ألاف الدولارات طوعيا إلى حساب الحكومة لكي يستطيع الجنود القتال في أفغانستان بأسمهم؟

غالبا ما يُقال أن الديمقراطية هي طريقة جيدة لتحديد سلطة الحُكام, لكن كما رأينا تبين أن هذه مجرد خرافة أخرى. الحكام يستطيعون أن يفعلوا كل شيء يريدونه تقريبا.

بالإضافة إلى ذلك, سلطة السياسيّن تمتد لأكثر بكثير من أفعالهم في البرلمان والحكومة. عندما يتم إخراجهم من الوظيفة من قِبل المصوتين, فإنهم غالبا ما يعثرون على وظائف مجزية في المنظمات غير المحدودة التي تكون في علاقة تبادل منفعة قريبة مع الحكومة– شركات الإذاعة و إتحادات العمال ومنظمات الإسكان والجامعات والمنظمات غير الحكومية ومجاميع الضغط ومراكز الأبحاث والشركات من الشركات الاستشارية التي تعيش من خلال الدولة كما يعيش العفن على جذع الشجرة المتعفنة. بكلمات أخرى, التغيير في الحكومة لا يعني بالضرورة تغيير من يمتلك السلطة في المجتمع. تحمّل المسؤولية في الديمقراطية محدود أكثر بكثير مما يبدو الأمر عليه.

كذلك من الجدير بالملاحظة أن المشاركة في انتخابات في الولايات المتحدة هي أبعد مايكون عن السهولة. لكي يتم السماح لك بالترشح في انتخابات فيدرالية, كيف يجب أن تكون موافقا لتشريع من ٥٠٠ صفحة. هذه القواعد معقدة جدا بحيث لا يمكن فهمها من الإنسان العادي.

مع ذلك, بالرغم من كل هذا, مروجي الديمقراطية دائما يصرون على أنه "لقد صوتنا لذلك" عندما تطبق الحكومة قانون جديد ما. هذا يلمح إلى أن "نحن" لم نعد

نمتلك الحق لمعارضة هكذا تصرف. لكن هذه الحجة نادرا ما يتم استخدامها بصورة مستمرة. المثليون سوف يستخدمون هذه الحجة للدفاع عن حقوق المثليين, لكن لا يقبلوها عندما يمنع بلد ديمقراطي المثلية. نشطاء المثلية يطالبون بأن تُطبق القرارات البيئية المقررة ديمقراطيا, لكنهم يشعرون بالحرية لأن يقوموا باحتجاجات غير قانونية إذا اختلفوا مع قرارات ديمقراطية أخرى. في هذه الحالات يبدو أنه "نحن" لم نصوت لذلك.

الخرافة ٣– الأغلبية على حق

لكن دعونا نفترض جدلا للحظة, أن الناس يحكمون حقا في الديمقراطية و أن كل صوت يحدث فارق حقا. هل سيكون ناتج هذه العملية اوتوماتيكيا صحيح أو جيد؟ رغم كل شيء, لهذا السبب نحن نمتلك ديمقراطية, أليس كذلك– حتى نقوم بالشيء الصحيح؟ لكنه من الصعب رؤية كيف تؤدي العملية الديمقراطية بالضرورة إلى نتائج جيدة أو صحيحة. إذا كان الكثير من الناس يؤمنون بشيء, هذا لا يجعله صحيحا. هنالك الكثير من الأمثلة في الماضي عن الأوهام الجماعية. على سبيل المثال, الناس اعتادوا على الاعتقاد أن الحيوانات لا تستطيع أن تشعر بالألم أو أن الأرض مستوية أو أن الملك أو الإمبراطور هو ممثل الله على الأرض.

ولا يصبح الأمر عادل أو صحيح أخلاقيا فقط لأن الكثير من الناس معهُ. فكر في كل الجرائم الجماعية التي أُقترفت من قِبل الناس في الماضي. فظاعات مثل العبودية أو إضطهاد اليهود كانت يوما تُعتبر مقبولة من قِبل مُعظم الناس.

دعونا نواجه الأمر, الناس عادة ما يُقادون بالمصلحة الشخصية في الطريقة التي يصوتون بها. أنهم يصوتون للأحزاب التي يتوقعون أنها سوف تنفعهم بأكثر مقدار. أنهم يعلمون أن التكاليف التي تأتي مع المزايا التي يستلموها مدفوعة من قبل كل الناس. هل

هذا الشيء عادل أو مرغوب به؟ الحقيقة المخجلة هي أن الناس على الأغلب يكونون في جانب الديمقراطية لأنهم يأملون أو يتوقعون أن يكونوا في جانب الأغلبية, حيث يستطيعوا أن يستفيدوا من نهب ثروات الآخرين. إنهم يأملون أن أعبائهم يتم مشاركتها من قبل الآخرين و أموال مساعداتهم يتم دفعها من قبل الآخرين. هذا إلى حد ما هو عكس التصرف الأخلاقي. هل نحن نبالغ؟ إذا قمت أنت وأصدقائك بسرقة شخص في الشارع, سيتم معاقبتك. إذا أقرت الأغلبية قانونا لسرقة الأقلية (ضريبة جديدة على الكحول أو السجائر على سبيل المثال), أنه قرار ديمقراطي ولذلك هو قرار قانوني. لكن ما هو الفرق عن سرقة الشارع؟

عندما تفكر في الأمر, يجب أن تستنتج أن الآلية الأساسية للديمقراطية– حقيقة أن الأغلبية هي التي تقرر– هي غير أخلاقية بصورة جذرية. في الديمقراطية, الاعتبارات الأخلاقية تتغلب عليها إرادة الأغلبية. العدد يتغلب على الجودة– عدد الناس الذين يرغبون بشيء ما ينقض إعتبارات الأخلاق و العقلانية.

الكاتب والسياسي البريطاني من القرن التاسع عشر اوبيرون هيربيرت كان لديه الآتي ليقوله عن منطق و أخلاق الديمقراطية:

"خمسة أشخاص في غرفة. لأن ثلاثة أشخاص لديهم وجهة نظر واثنين لديهم وجهة نظر أخرى, هل يمتلك الأشخاص الثلاثة أي حق أخلاقي لأن يفرضوا وجهة نظرهم على الاثنين الآخرين؟ ما هي القوة السحرية التي تأتي إلى الأشخاص الثلاثة بحيث لكونهم أكثر عددا بشخص واحد من الاثنين الآخرين, ولذلك فجأة يصبحون مُلاك عقول وأجساد هؤلاء الآخرين؟ طالما كانوا إثنين مقابل إثنين, لفترة طويلة قد نعتقد أن كل شخص بقى سيدا لعقله وجسده, لكن من اللحظة التي يقوم بها شخص– متصرفا السماء وحدها تعرف بأي دافع, بالانضمام إلى أحد الأطراف أو الآخر, ذلك الطرف يصبح فجأة

مالك لأرواح وأجساد الطرف الآخر. هل كان هناك على الإطلاق خرافة مهينة وغير مبررة بهذا الشكل؟ أليست هي الوريث المباشر للخرافات القديمة حول الأباطرة والكهنة الكِبار وسلطتهم على أرواح وأجساد الأشخاص.

الخرافة ٤– الديمقراطية محايدة سياسيا

الديمقراطية متوافقة مع أي اتجاه سياسي. رغم كل شيء, المصوتون يقررون الميول السياسية للحزب أو الأحزاب المسؤولة. لهذا, النظام نفسه يتخطى كل الخلافات في وجهات النظر السياسية: أنها بذاتها لا لا يسارية ولا يمينية, لا اشتراكية ولا رأسمالية, لا محافظة ولا تقدمية. هذا ما يبدو عليه الأمر على أي حال. لكن هذا بأحسن حال نصف الحقيقة. في الواقع, الديمقراطية تتبنى اتجاه سياسي معين.

الديمقراطية بتعريفها هي نظام جمعي, بالتحديد فكرة أننا يجب أن نقرر كل شيء سوية والكل يجب بعد ذلك أن يلتزم بهذه القرارات. هذا يعني أنه في الديمقراطية كل شيء على وجه التقريب هو شأن عام. لا يوجد حدود أساسية لعملية تحويل كل شيء إلى قرار جماعي. إذا أرادت الأغلبية (أو بالأحرى الحكومة) فإنهم يستطيعون أن يقرروا أننا جميعا يجب أن نرتدي سراج عندما نمشي في الشارع لأن ذلك أكثر أمانا. أو أن نلبس مثل المهرجين لأن ذلك يجعل الناس تضحك. لا يوجد حرية فردية مُقدسة. هذا يجعل الباب مفتوحا لتدخل الحكومة المتزايد دائما. والتطفل الحكومي المتزايد دائما هو بالضبط ما يحصل في المجتمعات الديمقراطية.

من الصحيح أن الاتجاهات السياسية تتقلب وغالبا ما تحدث ردات فعل– على سبيل المثال من رقابة أكثر إلى رقابة أقل وبالعكس– ولكن على المدى البعيد

الديمقراطيات الغربية تقدمت وما زالت تتقدم بصورة ثابتة في اتجاه تدخل أكثر للحكومة و اعتماد أكثر على الدولة وصرف عام أعلى.

هذا ربما لم يكن مرئيا في أيام الحرب الباردة, عندما كانت الديمقراطيات الغربية تُقارن بالدول الشمولية مثل الإتحاد السوفيتي والصين في زمن ماو, مما يجعلها تبدو حرة نسبيا. في تلك الأيام, كانت حقيقة أننا أنفسنا كُنا نصبح جمعيين أكثر و أكثر حقيقة قابلة للملاحظة بشكل أقل. منذ التسعينات, مع ذلك, بعد أن انهارت الشيوعية, أصبح من الواضح أن دول الرفاه الخاصة بنا قد قطعت مسافة طويلة في نفس الإتجاه. الأن أصبحت تتخطانا اقتصادات ناشئة للتو توفر حرية أكثر و ضرائب أقل و تعليمات أقل من أنظمتنا.

بالطبع العديد من السياسيّن الديمقراطيّن يقولون أنهم بجانب "السوق الحر." أفعالهم تظهر العكس. تأمل في الحزب الجمهوري, والذي غالبا يُعتبر الحزب المؤيد لعدم تدخل الدولة في المشاريع. لقد أصبحوا يعتنقون تقريبا كل السياسات التدخلية المقدمة من منافسيهم اليساريّن– دولة الرفاه والضرائب المرتفعة والإنفاق الحكومي المرتفع والإسكان العام وقوانين العمّال والحدود الدنيا للأجور والتدخل الأجنبي– وأضافوا بعض مما هو خاص بهم مثل الإعانات للبنوك و الأعمال الكبيرة و والقوانين التي هي ضد الجرائم التي لا تسبب ضحايا مثل تعاطي المخدرات والدعارة. بالرغم من أن العكس يحصل أحيانا ونوبات "رفع القيود," نمت سلطة الدولة تحت حكم كِلا الحزبين بصورة ثابتة, مهما أدعى الجمهوريون أنهم بجانب العمل المتحرر من تدخل الدولة. في الحقيقة أنهُ تحت حكم الرئيس الجمهوري "المحافظ" رونالد ريجان إنفاق الحكومة ازداد ولم يتناقص. تحت حكم الإدارة الجمهورية لجورج بوش الإبن صرف الحكومة لم يزداد بل ارتفع مثل الصاروخ. هذا

يظهر أن الديمقراطية ليست محايدة, بل تميل بصورة ملازمة إلى زيادة في الجمعية وسلطة الحكومة, بغض النظر عمن كان في السلطة في أي وقت.

الاتجاه العام منعكس في النمو الثابت في الإنفاق العام. في بداية القرن العشرين كان الصرف العام كنسبة من الناتج الوطني الصافي عادة حوالي ١٠% في معظم الديمقراطيات الغربية. الآن هو حوالي ٥٠%. اذا لمدة ستة أشهر, أصبح الناس يعملون كخدم للحكومة.

في الأوقات الأكثر حرية–والأقل ديمقراطية– عبء الضريبة كان أقل بكثير من اليوم. أمتلكت انكلترا نظاما يملك الملك فيه حق صرف الأموال, لكن ليس حق فرض الضرائب, وامتلك البرلمان حق فرض الضرائب, ولكن ليس حق صرف الأموال. في القرن العشرين, عندما أصبحت بريطانيا أكثر ديمقراطية, ارتفعت الضرائب بصورة ثابتة.

الثورة الأمريكية بدأت كإحتجاج ضد الضرائب من قِبل المستوطنين الأمريكيين ضد البلد الأم بريطانيا العظمى. مؤسسي الولايات المتحدة أحبوا الديمقراطية بمقدار حبهم للضرائب المرتفعة, وهذا يعني أنهم لم يحبوها على الإطلاق. كلمة "الديمقراطية" لم تِرد في أي مكان في إعلان الاستقلال أوالدستور الأمريكيين.

في القرن التاسع عشر, كان عبء الضريبة في الولايات المتحدة نسبة مئوية ضئيلة على الأكثر عدا في أوقات الحرب. ضريبة الدخل لم تكن موجودة بل كانت ممنوعة في الدستور. لكن عندما تحولت الولايات المتحدة من دولة فيدرالية لامركزية إلى ديمقراطية برلمانية وطنية, تزايدت سلطة الحكومة بصورة ثابتة. لهذا, على سبيل المثال, في عام ١٩١٣ شُرعت ضريبة الدخل وتم تأسيس نظام الاحتياطي الفيدرالي.

هنالك مثال معبر آخر يمكن أن يُرى في سجل التنظيمات الفيدرالية– والذي يسجل كل القوانين المسنة من قبل الحكومة الفيدرالية. في عام ١٩٢٥ كان ذلك السجل

مجرد كتاب واحد. في ٢٠١٠ كان قد تكاثر إلى أكثر من ٢٠٠ جزء, والفهرست الخاص به يأخذ ما يصل إلى ٧٠٠ صفحة. أنه يضم قواعد لكل شيء تحت الشمس–من كيف يجب أن تبدو جلود الساعات اليدوية إلى كيف يجب أن تُخضّر حلقات البصل في المطاعم. فقط في رئاسة جورج بوش الأبن, ١٠٠٠ صفحة من التنظيمات الفيدرالية كانت تُضاف كل سنة, كما نشرت مجلة الايكونومست. وفقا لنفس المجلة, من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ نما القانون الضريبي الأمريكي من ١,٤ مليون كلمة إلى ٣,٤ مليون كلمة.

الكثير من القوانين المقترحة في الكونغرس كبيرة في الحجم جدا بحيث أن أعضاء الكونغرس لا يزعجون أنفسهم بقراءتها قبل التصويت عليها. باختصار, ظهور الديمقراطية أدى إلى تدخل حكومي واسع بصورة كبيرة في الولايات المتحدة, بالرغم من أن الناس يدعون أن أمريكا هي بلد 'حر.'

في الديمقراطيات الغربية الأخرى حصل تطور مشابه. على سبيل المثال, في هولندا, والتي أتى منها مؤلفي هذا الكتاب, كان كل عبء الضريبة ١٤% من الناتج المحلي الصافي في عام ١٨٥٠. الآن هو ٥٥% وفقا لدراسة من غرفة التخطيط المركزي الهولندية. وفقا لدراسة أخرى, الإنفاق الحكومي كنسبة من الدخل الوطني كان ١٠% في عام ١٩٠٠ و ٥٢% في ٢٠٠٢.

عدد القوانين والتنظيمات في هولندا نما كذلك بصورة ثابتة. عدد القوانين حول الكتب ازدادت بنسبة ٧٢% بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٤ وفقا لدراسة لمركز التوثيق والبحث العلمي في وزارة العدل الهولندية. في عام ٢٠٠٤, كانت هولندا تمتلك ١٢٠٠٠ قانون وتنظيم حول الكتب, تحتوي على أكثر من ١٤٠٠٠٠ مادة.

إحدى المشاكل التي تأتي مع كل هذه القوانين أنها تميل إلى تعزيز بعضها البعض. بكلمات أخرى, قاعدة تقود إلى أخرى. على سبيل المثال, إذا كان لديك نظام تأمين

صحي مفروض من الدولة, فإن الحكومة لديها دافع على أن تحاول أن تجبر الناس على نظام حياة صحي (افتراضيا). رغم كل شيء, يُقال, أنهُ 'نحن' جميعا ندفع التكلفة الطبية العالية للناس الذين يعيشون بطريقة غير صحية. هذا صحيح, لكن فقط لأن الحكومة وضعت نظام جمعي من البداية. هذا النوع من الفاشية الصحية أصبح تقليديا في الدول الديمقراطية ومقبول روتينا من معظم الناس. أنهم يرون من الطبيعي تماما أن تأمر الحكومة بأنه يجب أن لا يأكلوا طعام دهني أو سُكر و يجب ألا يدخنوا و يجب أن يرتدوا الخوذ أو أحزمة الأمان إلى آخره. هذه جميعا هي خروقات واضحة للحرية الفردية بالطبع.

قد يجادل البعض أنه في العقود الأخيرة تقدمت الحرية في العديد من المجالات. في العديد من الدول الغربية كسرت شركات التلفاز الخاصة (التجارية) احتكارات محطات البث الوطنية, و تمددت ساعات العمل في المتاجر, و تم رفع القيود عن حركة الملاحة الجوية, و تم تحرير سوق الاتصالات, وفي العديد من البلدان تم إلغاء الخدمة الإلزامية. مع ذلك, الكثير من هذه الإنجازات كان يجب انتزاعها من أيدي السياسيّن الديمقراطيين. في العديد من الحالات, هذه التغييرات لم يكن من الممكن إيقافها, لأنها كانت نتيجة للتقدم التكنولوجي (كما في حالة الإعلام أو الاتصالات) أو نتيجة للمنافسة من دول أخرى (كما في حالة رفع القيود عن الملاحة الجوية). هذه التطويرات يمكن مقارنتها بانهيار الاتحاد السوفيتي. ذلك لم يحدث لأن أولئك الذين في السلطة قرروا التخلي عن سلطتهم, بل لأنه لم يكن لديهم خيار آخر– لأن النظام كان معطلا ولا يمكن إصلاحه. بنفس الطريقة ينبغي على سياسيينا الديمقراطيين أن يتنازلوا على أجزاء من سلطتهم بانتظام.

لكن سياسينا عادة ما يقدرون على استعادة أرضهم المفقودة بصورة سريعة. لهذا حرية الأنترنت يتم تقييدها اكثر واكثر بواسطة التدخل الحكومي. حرية التعبير يتم تدميرها تدريجيا بقوانين معاداة التمييز. حقوق الملكية الفكرية (براءات الاختراع وحقوق النسخ)

تُستخدم لتِحد من حرية المستهلكين والمنتجين. تحرير الأسواق عادة ما يكون مصحوب بتأسيس بيروقراطيات جديدة مخصصة لتنظيم الأسواق الجديدة. هذه الوكالات البيروقراطية تميل بعد ذلك إلى أن تكون أكبر بشكل دائم وتسن قواعد أكثر بشكل دائم. في هولندا, قطاعات مثل الطاقة والاتصالات تم تحريرها من سيطرة الحكومة في الواقع, لكن في نفس الوقت تم تأسيس وكالات تنظيمية– ستة منها في العشر سنوات الأخيرة.

في الولايات المتحدة, وفقا لباحثين من جامعة فيرجينيا, ارتفعت كلفة الأنظمة الفيدرالية بمقدار ٣% من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٠٨ لتصل إلى ١,٧٥ تريليون دولار في السنة أو ١٢% من الناتج المحلي الصافي. بعد ٢٠٠٨, تم سن موجات من الأنظمة الفيدرالية في الأسواق المالية وصناعة النفط وصناعة الأغذية والعديد من قطاعات العمل الأخرى بلا شك. في اوربا ليس لدى الأعمال والعوائل حكوماتهم الوطنية ليتعاملوا معها فقط, بل كذلك يجب عليهم أن يعانوا من طبقة إضافية من الانظمة القادمة من الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وبينما في التسعينات كان التحرير من سلطة الدولة الأكثر شعبية في بروكسل, الأتجاه هذه الأيام هو العكس: نحو إعادة تنظيم لا نهائية.

باختصار, في الواقع, الديمقراطية ليست محايدة سياسيا. هذا النظام هو جمعي بطبيعته ويؤدي إلى تدخل حكومي أكثر وأكثر وحرية فردية أقل وأقل.

في الحقيقة, في جوهرها, الديمقراطية هي أيديولوجية شمولية, مع أنها ليست بتطرف النازية والفاشية والشيوعية. في الأساس, لا يوجد حرية مقدسة في الديمقراطية, كل ناحية في حياة الفرد هي معرضة لسيطرة الحكومة. في النهاية, الأقلية هي كليا تحت رحمة نزوات الأغلبية. حتى لو كان لديمقراطية ما دستور يحد سلطات الحكومة, الدستور أيضا يمكن تعديله من قِبل الأغلبية. الحق الأساسي الوحيد الذي تملكه في الديمقراطية, إلى جانب

الترشيح لمنصب, هو حق التصويت لحزب سياسي. بصوت واحد تسلم إستقلالك وحريتك إلى إرادة الأغلبية.

الحرية الحقيقية هي حق أن تقرر ألا تشارك في النظام و ألا يجب عليك الدفع لهُ. كمستهلك, أنت لست حرا إذا كنت مُجبرا على أن تختار بين شاشات تلفاز مُختلفة, بغض النظر عن كم عدد الماركات التي يمكنك الشراء منها. أنت فقط حر إذا كنت تستطيع أن تقرر عدم شراء تلفاز. في الديمقراطية يجب أن تشتري ما اختارته الأغلبية– سواء أحببت ذلك أو لم تحب.

الخرافة ٥– الديمقراطية تؤدي إلى الازدهار

الكثير من البلدان الديمقراطية هي ثرية ولذلك الناس غالبا ما يعتقدون أن الديمقراطية ضرورية لتحقيق الازدهار. في الحقيقة العكس هو الصحيح. الديمقراطية لا تؤدي إلى الازدهار, إنها تدمر الثروة.

من الحقيقي أن الكثير من الديمقراطيات الغربية هي غنية. في الأماكن الأخرى من العالم لا ترى مثل هذا الترابط. سنغافورة و هونغ كونغ و عدد من دول الخليج ليست دول ديمقراطية, بالرغم من أنها مزدهرة. العديد من البلدان في أفريقيا و أمريكا اللاتينية هي ديمقراطية, ولكنها ليست غنية, عدا بالنسبة لصفوة صغيرة. الدول الغربية ليست مزدهرة بسبب الديمقراطية بل أنها مزدهرة بالرغم من الديمقراطية. ازدهارها عائد إلى تقليد الليبرالية الذي يميز هذه البلدان, وكنتيجة لذلك لا تملك الدولة السيطرة الكاملة على اقتصاداتها حتى الآن. لكن هذا التقليد يتم إضعافه بصورة منتظمة من قِبل الديمقراطية. القطاع الخاص يتآكل بصورة منتظمة, العملية التي تهدد بتخريب الثروة العظيمة التي تم بناؤها في الغرب على مدى قرون.

الازدهار يُصنع أينما كانت حقوق الفرد محمية بصورة مناسبة– بالتحديد حق الملكية. بكلمات أخرى, الثروة تُصنع أينما كان الناس قادرين على امتلاك ثمرة عملهم. في تلك الحالة يكون الناس مُندفعين لأن يعملوا بجِد و يخاطرون و يستخدمون المصادر المتوفرة بكفاءة.

في الجانب الآخر, إذا كان الناس مُجبرين على أن يتنازلوا عن ثمرة عملهم للدولة– والذي هو الحال في الديمقراطية جزئيا– فإنهم يكونون أقل اندفاعا لأن يقدموا أفضل ما لديهم. إضافة إلى ذلك, الدولة سوف تستخدم هذه الموارد بلا كفاءة حتميا. رغم كل شيء, الحكام (الديمقراطيين) لم يكن عليهم أن يعملوا ليحصلوا على هذه الموارد– ويملكون أهدافا مختلفة عن الناس الذين عملوا من اجلها.

كيف يعمل هذا في الديمقراطية؟ يمكنك أن تقارن ذلك بمجموعة من عشرة أشخاص يتناولون العشاء في مطعم ويقرروا مقدما أن يقسموا الفاتورة بصورة متساوية. لأن ٩٠% من الفاتورة سيتم دفعها من قبل الآخرين, الكل مندفع لأن يطلب أطباق غالية, وهم لم يكونوا ليفعلوا ذلك لو كان عليهم أن يدفعوا الفاتورة بأنفسهم. وبالمقابل فإن ما بحوزة أي واحد منهم ستنفع البقية فقط بمقدار ١٠% من الفاتورة فلا أحد لديه الحافز ليكون اقتصادي. النتيجة هي أن الفاتورة الكلية تنتهي أكثر بكثير مما لو دفع كل شخص لنفسه.

في الأقتصاد, هذه الظاهرة معروفة بـ" تراجيديا المشاع." المشّاع هنا هو قطعة أرض مملوكة بصورة جماعية تُستخدم من قبل بضعة مزارعين. الفلاحين الذين يشاركون المشاع لديهم حافز طبيعي لأن يدعوا أبقارهم تأكل العشب بأكبر مقدار ممكن (على حِساب الآخرين), وليس لديهم حافز لأن يرفعوا أبقارهم في الوقت المحدد (لأنه بعد ذلك أرض

الرعي سيؤكل عشبها حتى تصبح أرض جرداء من قِبل ماشية المزارعين الآخرين). إذا, لأن أرض الرعي مملوكة من الكل وبالتالي من لا أحد, النتيجة هي زيادة في أكل العشب.

الديمقراطية تعمل بنفس الطريقة. المواطنون مُشجعون على أن يحصلوا على امتيازات على حساب الآخرين– أو على أن يمرروا أعبائهم للآخرين. الناس يصوتون للأحزاب التي تجعل الآخرين يدفعوا لأمنياتهم الشخصية (تعليم مجاني و رعاية اجتماعية أعلى وإعانات رعاية الأطفال و طرق مجانية وإلى آخره). في مثال العشاء, قد لا تخرج الأمور عن نطاق السيطرة كثيرا, لأنه في مجموعة صغيرة, الناس مقيدون بالتحكم الاجتماعي, لكن مع ملايين المصوتين في الديمقراطية هذا الأمر لا يعمل.

يُنتخب السياسيّون لكي يتلاعبوا بهذا النظام. أنهم يديرون الأملاك 'العامة.' إنهم لا يملكونها, فلا يجب عليهم أن يكونوا اقتصاديين. على العكس من ذلك, أنهم يمتلكون حافز لأن يصرفوا أكبر قدر ممكن, لكي يستطيعوا أن يحصلوا على المديح ويدعوا خلفائهم يدفعون الفواتير. رغم كل شيء فإنهم يحتاجون إلى إرضاء المصوتين. هذا أكثر أهمية بالنسبة إليهم من مصلحة البلد طويلة الأمد. النتيجة هي عدم الكفاءة و التبذير.

السياسيّن ليس فقط لديهم الاغراء القوي لأن يصرفوا بصورة زائدة, بل كذلك لديهم الحافز لأن يأخذوا بأكبر مقدار يستطيعون أخذه طالما كانوا مسؤولين عن الخزائن 'العامة.' بعد كل شيء, حالما يغادرون المنصب, فإنهم لا يستطيعون أن يغنوا أنفسهم بعد ذلك.

هذا النظام كارثي للاقتصاد. الناس لم يدركوا بعد بصورة كاملة لاي حد هو كارثي. فاتورة فورات الصرف التي استرسلت بها حكوماتنا الديمقراطية بالجزء الأكبر لم يتم دفعها بعد.

ديون الحكومات الضخمة هي نتيجة عجز الميزانيات الضخم والذي- بدون مصادفة- تعاني منه كل البلدان الديمقراطية تقريبا. في الولايات المتحدة, العشاء الديمقراطي أصبح خارجا عن التحكم بحيث أصبح الدين الوطني يصل إلى أكثر من ١٤٠٠٠ بليون دولار, حوالي ٥٠٠٠٠ دولار للشخص الواحد. في معظم الدول الأوربية الموقف هو نفسه. الدين الوطني الأوروبي ارتفع إلى ٣٨٠ بليون يورو بنهاية ٢٠١٠ او حوالي ٢٥٠٠٠ يورو للشخص الواحد. هذه الديون سيكون من الواجب إرجاعها في وقت ما, من قِبل دافع الضرائب. الكثير من المال أُنتزع من دافع الضرائب من الآن لمجرد دفع الفائدة المضافة على الدين. في هولندا الفائدة على الدين الوطني وصلت إلى حوالي ٢٢ بليون يورو في عام ٢٠٠٩, أكثر مما تم صرفه على الدفاع والبنية التحتية. هذا كله تضييع كلي للمال, نتيجة لتبذير أموال دافعي الضرائب في السابق.

لكن العفن يمتد للعمق أكثر. سياسينا الديمقراطيّن ليسوا فقط يجمعون الضرائب ثم يضيعوها لاحقا, بل أنهم استطاعوا أن يحصلوا على سيطرة على نظامنا المالي- أموالنا. من خلال البنوك المركزية مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي, تقرر حكوماتنا الديمقراطية ما الذي يمثل مالا (العملة القانونية) و ما هو مقدار المال الذي يتم صناعته ويتم ضخه للاقتصاد و ما مقدار معدل الفائدة. في نفس الوقت قطعوا العلاقة التي كانت متواجدة, بين المال الورقي والقيم الضمنية, مثل الذهب. كل نظامنا المالي- ;ومن ضمنه كل توفيراتنا و خزينة تقاعدنا, كل المال الذي نعتقد أننا نملكه-هو مبني على نقود ورقية بأوامر صادرة من الدولة.

ميزة هذا النظام بالنسبة لحكوماتنا جلّية. أنهم يملكون 'حنفية ماء' يمكنهم أن يفتحوها حينما يريدون. لم يمتلك أي حاكم مطلق في الماضي شيء من هذا القبيل! يستطيع القادة الديمقراطيين أن "ينفخون" الاقتصاد و (يملأوا خزائنهم) إذا أرادوا أن يزيدوا

شعبيتهم. إنهم يقومون بذلك من خلال البنك المركزي, والذي بدوره يستخدم البنوك الأهلية لتقوم بعملية إصدار الأموال. النظام مُصمم بطريقة بحيث تكون للبنوك الأهلية رخصة خاصة لتقوم بإقراض أضعاف الأموال الذي يودعه عملائهم (الصيرفة الكسرية الاحتياطية). نتيجة لذلك, المزيد والمزيد من الأموال الورقية والإلكترونية تُضخ في الاقتصاد عبر خُدع متعددة.

هذا يؤدي إلى عِدة عواقب سلبية. في البداية, قيمة المال تتناقص. تلك العملية كانت مستمرة لمدة قرن ولازالت. خسر الدولار ٩٥% من قيمته منذ أن تم إنشاء الاحتياطي الفيدرالي عام ١٩١٣. لهذا نلاحظ نحن كمواطنين أن المنتجات والخدمات تصبح أغلى بمرور الوقت. في السوق الحر الحقيقي الأسعار تميل التناقص بصورة مستمرة كنتيجة للتحسينات في الإنتاج والتنافسية. لكن في نظامنا المتلاعب به من قبل الحكومة, والذي يكون فيه التزويد بالمال دائما في زيادة, تتصاعد الأسعار طوال الوقت. بعض الناس تستفيد من هذا (على سبيل المثال أولئك الذين عليهم دين كبير, مثل الحكومة نفسها), البعض يصبح حالهم أسوأ جراء ذلك, مثل الناس الذين يعيشون على تقاعد ثابت أو لديهم توفيرات.

العاقبة الثانية هي أنه مع كل المال الذي يُنفخ في الاقتصاد, يتم تمويل الازدهارات المفاجئة الصناعية واحدة بعد الأخرى. لهذا كان لدينا ازدهار مفاجئ في مجال العقارات, ازدهار مفاجئ في مجال السلع, ازدهار مفاجئ في سوق الأوراق المالية. لكن كل هذه المعجزات مبنية على خداع– كل الازدهارات المفاجئة يتبين لاحقا انها فقاعات تتلاشى عاجلا ام اجلا. هذه الفقاعات تحدث فقط لان الاسواق تم اغراقها بالتسليف السهل وكل اللاعبين امكنهم أن يحملوا جيوبهم بالديون. لكن هذه الأطراف لا يمكن أن تستمر

للأبد. عندما يصبح من الواضح أن الديون لا يمكن إرجاعها, تنفجر الفقاعات. هكذا تحدث الركودات في الاقتصاد.

تستجيب السلطات للركودات كما كنت لتتوقع من السياسيّن الديمقراطيين, بالتحديد من خلال خلق أموال صناعية أكثر وضخ كميات كبيرة منها في الاقتصاد (بالتزامن بالطبع مع لوم "الأسواق الحرة" و 'المضاربين' بسبب الأزمة). أنهم يقومون بذلك لأن المصوتين يتوقعونه منهم. المصوتون يريدون للحزب أن يستمر لأطول مدة ممكنة– والسياسيّن عادة ما يحققون امانيهم لأنهم يريدون أن يتم إعادة انتخابهم. الكاتب والسياسي الأمريكي بنجامين فرانكلين فهم المشكلة منذ القرن الثامن العشر. حيث كتب "عندما يجد الناس أنهم يستطيعون أنهم يستطيعون أن يصوتوا بالمال لأنفسهم, فان هذا سوف ينذر بنهاية الجمهورية."

تشغيل آلة الطباعة عادة ما يوفر بعض المواساة– لكنه دائما مؤقت. الآن يبدو اننا وصلنا الى المرحلة التي لا يمكن فيها خلق فقاعات جديدة من دون تدمير النظام بأكمله. لا تعرف السلطات مالذي يجب فعله بعد الان. اذا استمروا بخلق المال, فإنهم يخاطرون بتضخم كبير, كما حصل في ألمانيا في العشرينيات أو مؤخرا في زيمبوامبي. في نفس الوقت هم لا يجرؤون على التوقف عن دعم الاقتصاد, لأن هذا سوف يدفع بالاقتصاد إلى ركود و المصوتون لا يحبون ذلك. باختصار يبدو النظام في مأزق. لا تستطيع الحكومات أن تحافظ على الوهم الذي صنعته بعد الان و لا يمكنهم أن يدعوه يذهب. فنرى أن الديمقراطية لا تؤدي إلى الازدهار, بل إلى تضخم و ركود مستمرين, مع كل الريبة وعدم الاستقرار اللذين يأتيان معهما. ما هو البديل؟ الحل لفورة الصرف الديمقراطي هو إعادة الاحترام للملكية الخاصة. اذا امتلك كل الفلاحين قطعة الأرض الخاصة بهم, فأنهم

سيتاكدون ان لا يحصل زيادة في الحرث. لو احتفظ كل المواطنين بثمرة عملهم سيتأكدون أن مواردهم لا تذهب للضياع.

هذا يعني كذلك أن النظام المالي يجب أن يخرج من ايدي السياسيّن. النظام المالي, مثل أي فعالية اقتصادية, يجب أن يكون جزء من السوق الحر مرة أخرى. كل شخص يجب أن يكون قادرا على إصدار المال الخاص به أو أن يقبل به بأي شكل يعجبه. آليات السوق الحر ستضمن بعد ذلك أن لا يتم خلق المزيد من الفقاعات– على الأقل ليس بحجم ما مررنا به من خلال تلاعب الحكومة بنظامنا المالي.

بالنسبة لكثير من الناس فإن مثل هكذا نظام مالي مبني على السوق الحر قد يبدو مرعبا. لكن تاريخيا كان ذلك القاعدة وليس الاستثناء. وقد يساعد ان ندرك ان رفاهيتنا– الثروة الخيالية التي نتمتع بها حاليا– تتكون في النهاية من لا شيء سوى ما ننتجه سوية كمواطنين منتجين أو ما قمنا بانتاجه على شكل منتجات و خدمات حقيقية. لا اكثر ولا اقل. كل الخدع والسرابات التي تحاول حكوماتنا الديمقراطية أن تقوم بها بأموالها الورقية لا تغير هذه حقيقة.

الخرافة ٦– الديمقراطية ضرورية لضمان توزيع عادل للثروة و مساعدة الفقير

لكن أليست الديمقراطية ضرورية لضمان توزيع عادل للثروة؟ السياسيّن غالبا ما يتحدثون عن مشاركة عادلة بالطبع, لكن الى حد عادلة هي مخططاتهم في الحقيقة؟ في البداية, قبل أن يتم توزيع الثروة, يجب أن يتم انتاجها اولا. إعانات الحكومة والخدمات ليست مجانية, بالرغم من أن الكثير من الناس يبدو أنهم يعتقدون ذلك. حوالي نصف ما يتم كسبه من المواطنين المنتجين, يأُخذ من الحكومة ويتم اعادة توزيعه.

لكن دعونا نفترض أن على الدولة أن تعيد توزيع الثروة بين المواطنين, لا يزال هناك مسألة في اما اذا كان النظام الديمقراطي يؤدي إلى توزيع عادل. هل يذهب المال إلى الناس الذين يحتاجونه بصدق؟ اتمنى لو كان ذلك حقيقيا. معظم المنح والإعانات تذهب إلى مجاميع المصلحة الخاصة. لنعطي مثال واحد فقط, اثنين إلى خمسة من ميزانية الاتحاد الأوروبي تُصرف على إعانات للزراعة.

مجاميع الضغط تبدأ صراعا لا ينتهي للحصول على المنح والامتيازات والوظائف. الكل يريد أن يأكل من المكان الذي تُخزن فيه الوديعة 'العامة.' في هذا النظام, يتم تشجيع الطفيلية و المحسوبية و الاعتماد, وعدم تشجيع المسؤولية الفردية والاعتماد على الذات. لكي نذكر بعض من مجاميع المصلحة الخاصة الذين يستفيدون من هذه الترتيبات بالرغم من أنهم نادرا ما يكونوا فقراء أو متضررين: وكالات إعانات التنمية والبنوك والشركات الكبيرة والفلاحين ومحطات البث العامة والمنظمات البيئية والمؤسسات الثقافية. أنهم قادرون على أن يحصلوا على المليارات من خلال المنح والإعانات لأنهم يملكون وصول مباشر للسلطة. 'المستلمين الصافين' الأكبر هم بالطبع الموظفون الذين يديرون النظام. أنهم يتأكدون من جعل انفسهم ضرورين للغاية و يكافئون أنفسهم رواتب كبيرة.

مجاميع المصلحة الخاصة لا يتربحون فقط من سخاء الحكومة, بل هم يعرفون كيف يؤثرون في التشريع لكي ينفعهم على حساب باقي المجتمع. هنالك أمثلة غير معدودة لذلك. فكر في القيود على الاستيراد و الحصص التي تنفع القطاع الزراعي, لكنها تزيد من أسعار الأطعمة. ونقابات العمال التي, سوية مع السياسيّن تُبقي الحد الأعلى للأجور عاليا, وبالتالي تحد من المنافسة في سوق العمل. هذا يأتي على حساب العمال الأقل

تعليما والذين لا يستطيعون أن يحصلوا على وظيفة لانهم يكلفون أكثر ما تستطيع تحمله لتعيينهم.

المثال الآخر هو قوانين الترخيص, والتي هي طريقة ذكية لإغلاق المنافسين غير المرحب بهم. الصيدلانيون يستخدمون قوانين الترخيص لغلق المنافسة من محلات الأدوية ومزودي الانترنت. المهنة الطبية تغلق المنافسة من مزودي الرعاية الصحية 'غير المرخصين.' مثال آخر مرتبط بذلك هو نظام براءات الاختراع المقدمة من الحكومة و حقوق النسخ والتي تقوم الشركات المتواجدة, على سبيل المثال الصناعة الدوائية وصناعة المواد الترفيهية, باستخدامها لإبقاء القادمين الجدد في الانتظار.

لكن ألا يستطيع المصوتون أن يثوروا ضد المنافع الخاصة التي تتمتع بها مجاميع الضغط؟ نظريا هذا ممكن. لكن في التطبيق نادرا ما يحدث ذلك, لأن المنافع التي تتمتع بها مجاميع الامتيازات الخاصة تتجاوز بكثير الكلفة التي تقع على عاتق أعضاء منفردون من العامة. على سبيل المثال, إذا تم جعل رطل السكّر اغلى بثلاث سنتات بسبب رسوم الاستيراد, هذا يمكن أن يكون مربح جدا لمنتجي السكّر المحليين (والدولة), ولكن بالنسبة للأفراد المستهلكين الأمر لا يستحق عناء التظاهر ضده.

معظم الناس على الأرجح ليسوا حتى واعين بتواجد معظم اتفاقات العمل المربحة هذه. مع ذلك, كل هذه المخططات سوية تؤدي إلى تكاليف هامة– وبالتالي إلى معايير معيشة أقل– على عاتقنا كلنا نحن الذين لا نملك مجاميع ضغط تعمل لصالحنا في واشنطن أو أي عاصمة أخرى. ولهذا تنحسر السياسية الديمقراطية حتميا إلى آلة إعادة توزيع يتربح بها التجمعات الأكثر تنظيما والأكثر تأثيرا على حساب بقيتنا. ومن نافلة القول, أن النظام يعمل باتجاهين أي أن مجاميع الضغط تقوم برد الجميل التي من خلال رعاية الحملات الانتخابية للسياسيّن.

في بلدنا, هولندا, والذي يمكن أن يُعتبر كدولة رفاه ديمقراطية تقليدية, غرفة التخطيط الثقافي والاجتماعي (وكالة حكومية) وصلت إلى استنتاج في تقرير منشور في أغسطس ٢٠١١ أن مجاميع الدخل المتوسط تحصل على مساعدات حكومية أقل من كل من مجاميع الدخل المتوسط والمرتفع. في الحقيقة, وجد الباحثون أن مجاميع الدخل المرتفع تحصل على اكبر مقدار من مساعدات الحكومة! بحثهم شمل فقط سنة ٢٠٠٧, لكن لا يوجد سبب لافتراض أن النتائج ستكون مختلفة في الاعوام الاخرى. مجاميع الدخل المرتفع في هولندا تنتفع بالتحديد من إعانات التعليم العالي و رعاية الطفل والفنون. الكثير من الناس خائفين إذا تم ترك التعليم والرعاية الصحية والنقل العام و السكن, الى اخره, الى 'قوات السوق الحر,' لن يستطيع الفقير أن يتحمل تكلفة هذه الخدمات. لكن الاسواق الحرة في الحقيقة تقوم بوظيفة لا بأس بها. خذ المتاجر, والتي توفر ضرورة الحياة الأهم الخاصة بنا: الطعام. إنهم يوصلون منتجات عالية الجودة, بأسعار منخفضة, بخيارات متعددة. من خلال الابتكار والتنافسية, جعل السوق الحر من الممكن للمجاميع المنخفضة الدخل, مثل أصحاب الأعمال اليدوية و الطلاب, أن تستمتع ببضائع مثل السيارات و الحواسيب الشخصية والهواتف النقالة و السفر الجوي والتي كانت سابقا يستطيع تحمل تكاليفها الغني فقط. إذا كانت رعاية المسنين مُنظمة مثل المتاجر, بدون تدخل من الحكومة, الم نكن لنرى نتائج مشابهة؟ كان المسّن واقرباءه بذلك سيحددون ما هي الخدمة التي يحتاجونها وبأي سعر. كان سيكون لديهم تحكم أكبر بكثير في العناية التي يتلقونها و ما يدفعونه بالمقابل.

الن تعاني الجودة إذا توقفت الدولة عن التدخل في المدارس والمستشفيات و قطاع الرعاية؟ تقريبا العكس. كيف كانت ستكون جودة متاجر الطعام الخاصة بنا اذا كانت مُنظمة مثل المدارس الحكومية؟ أنت لا تستطيع أن تتوقع أن تقوم حفنة من

'المتخصصين' في واشنطن بإدارة قطاعات كبيرة وفاعلة مثل التعليم والرعاية الصحية بفعالية. باصلاحاتهم و مراسيمهم و لجانهم و مفوضياتهم و اوراقهم البيضاء و توجيهاتهم وأدلتهم وقطوعاتهم الغير منتهية انهم ينتجون لا شيء سوى المزيد والمزيد من البيروقراطية في نهاية المطاف.

الخبراء الحقيقيون هم في المدارس والمستشفيات. هم يعرفون اكثر من اي شخص اخر عن مجال تخصصهم و قادرين على تنظيم مؤسساتهم بالشكل الأفضل. وإذا كانوا لا يؤدون بصورة جيدة , إنهم ببساطة لن ينجوا في السوق الحر. لهذا السبب, فإن جودة التعليم والرعاية الصحية سوف تتحسن بدلا من أن تتدهور بدون تدخل الحكومة. البيروقراطية و قوائم الانتظار و قاعات الدراسة المزدحمة سوف تختفي. كما انه يوجد هناك بضعة متاجر غير نظيفة ذات طعام سيء, أو عوينات ذات قائمة انتظار لمدة نصف سنة في السوق الحر. أولئك لا يمكنهم الاستمرار.

بالطبع هناك دائما بعض الناس الذين هم غير قادرين على مساعدة أنفسهم. هؤلاء الناس يحتاجون للمساعدة. لكن من غير الضروري خلق ماكينة إعادة التوزيع الهائلة الخاصة بنظامنا الديمقراطي لمساعدتهم. هذا يمكن عمله بواسطة المؤسسات الخيرية– أو أي شخص آخر يريد أن يقدم مساعدة. الافتراض أننا نحتاج الديمقراطية لمساعدة الفقير و المحتاج هو ستار للمصلحة الشخصية للناس الذين ينتفعون من ماكينة إعادة التوزيع.

الخرافة ٧– الديمقراطية ضرورية للعيش سوية بانسجام

الناس غالبا ما يعتقدون أن الصراعات يمكن تجنبها من خلال اتخاذ القرار بطريقة ديمقراطية. رغم كل شيء, إذا جرى الكل وراء أهوائهم فقط, فإنكم لا تستطيعون العيش سوية , هكذا تقول المحاججة.

هذا قد يكون صحيحا عندما يجب على مجموعة من الناس أن تقرر فيما اذا كانوا سوف يذهبون للسينما او للشاطئ. لكن معظم المسائل لا تحتاج الى ان يتم تقريرها ديمقراطيا. في الحقيقة, آلية اتخاذ القرار الديمقراطي غالبا ما تولد الصراعات. هذا لان جميع أنواع القضايا الشخصية والاجتماعية يتم تحويلها إلى قرارات جماعية في الديمقراطية. من خلال إجبار الناس على الالتزام بالقرارات الديمقراطية, الديمقراطية تؤدي إلى علاقات عدائية بين الناس بدلا من أن تكون وفاقية.

على سبيل المثال, يتم اتخاذ القرار 'ديمقراطيا' حول ما يجب تدريسه للأطفال في المدارس و ما مقدار المال الذي يجب صرفه على رعاية المسنين وما المقدار الذي يجب صرفه على إعانة العالم الثالث و في ما إذا يتم السماح بالتدخين في البارات و اي المحطات التلفزيونية يتم تمويلها و اي العلاجات يتم تغطيتها بالضمان الصحي وكم يجب ان تكون الايجارات و في ما إذا يتم السماح للنساء بارتداء غطاء الرأس و اي الأدوية يُسمح للناس باخذها و الى اخره. كل هذه القرارات تخلق صراعات وتوترات. هذه الصراعات يمكن بسهولة تجنبها. دع الناس يقررون خياراتهم ويتحملون مسؤولية العواقب.

تخيل لو كنا نقرر بطريقة ديمقراطية ما مقدار وما نوعية الخبز الذي يتم خبزه كل يوم؟ هذا سوف يؤدي إلى ضغوطات و حملات و مجادلات و اجتماعات و احتجاجات لا منتهية. مؤيدي الخبز الأبيض سوف يعتبرون مؤيدي الخبز ذو الخمير أعدائهم السياسيّن. إذا حصل مؤيدي الخبز ذو الخميرة على الأغلبية فإن كل تمويل الخبز الحكومي سيذهب الى الخبز ذو الخميرة والخبز الأبيض قد يتم منعه. والعكس صحيح بالطبع.

الديمقراطية هي مثل حافلة مليئة بأناس يجب ان يقرروا الى اين سيذهب السائق. التقدميون يصوتون الى سان فرانسسكو و المحافظين يفضلون دالاس و الليبرتاريين يريدون ان يذهبون الى لاس فيغاس والخُضر يريدون ان يذهبوا الى وودستوك والآخرون يريدون أن

يذهبوا في الاف الاتجاهات المختلفة. في النهاية يصل الباص الى مكان حيث لا أحد تقريبا يريد ان يكون فيه. حتى لو كان السائق بلا مصلحة شخصية و يستمع برفق إلى ما يريده المسافرون, انه لا يستطيع على الاطلاق ان يرضي رغباتهم. انه يمتلك حافلة واحدة فقط وهنالك رغبات بعدد المسافرين تقريبا.

هذا كذلك هو سبب أن القادمين الجدد في السياسة الذين يُحتفى بهم في البداية كمنقذين دائما ما يخيبون آمال الناس في النهاية. لا يوجد سياسي يستطيع أن يحقق المستحيل. 'نعم نستطيع' دائما تنتهي 'لا لا نستطيع'. لا يستطيع حتى الشخص الأكثر حكمة في العالم أن يحقق رغبات متناقضة.

ليس من المصادفة أن النقاشات السياسية بين الناس غالبا ما تكون عاطفية جدا. في الحقيقة الكثير من الناس يفضلون أن لا يتحدثون حول السياسة عندما يلتقون اجتماعيا. هذا بسبب كونهم عادة ما يحملون افكار مختلفة جدا حول 'كيفية العيش' وفي الديمقراطية هذه الرؤى تحتاج الى ان يتم توليفها.

الحل لمشكلة الباص بسيط. دع الناس يقررون لأنفسهم الى اين يريدون ان يذهبوا ومع من. دع الناس يقررون لأنفسهم كيف يريدون ان يعيشون, دعهم يحلون مشاكلهم و يشكلون المجاميع الخاصة بهم. دعهم يقررون ما الذي يفعلونه بأجسادهم وعقولهم وأموالهم. الكثير من 'مشاكلنا' السياسية سوف تختفي بطريقة سحرية. في الديمقراطية, بالمقابل, العكس تماما يحصل. النظام يشجع الناس على أن يحولوا تفضيلاتهم الشخصية إلى أهداف جماعية يجب أن يتبعها الجميع. . انها تشجع أولئك الذين يريدون ان يذهبوا الى المكان س على ان يحاولوا ان يجبروا الآخرين على الذهاب في نفس الاتجاه. واحدة من العواقب المؤسفة للنظام الديمقراطي تحديدا هي أن الناس مُحفزين على أن يشكلوا مجاميع ستتصارع مع مجاميع الأخرى بالضرورة. الأمر كذلك لأنه فقط عندما تكون جزءا من

مجموعة كبيرة بما فيه الكفاية (أو كتلة تصويت) يكون هناك أي فرصة لتحويل أفكارك إلى قانون البلد. لهذا, المسنون يصبحون ضد الشباب, المزارعون ضد سكان المدينة, المهاجرون ضد المقيمين, المسيحيين ضد المسلمين, المؤمنون ضد الملحدين, الموظِفين ضد الموظَفين, إلى آخره. كلما كبرت الاختلافات بين الناس, اصبحت العلاقات أكثر سوءا. عندما تؤمن مجموعة أن المثلية الجنسية هي خطيئة ومجموعة اخرى تدعو الى نماذج مثلية أكثر في المدارس والمواد التعليمية, فانهم حتما سيتصادمون.

تقريبا الكل يفهم أن حرية الدين والتي تطورت منذ قرون كانت فكرة معقولة قللت التوتر الاجتماعي بين المجاميع الدينية. رغم كل شيء, الكاثوليك لم يستطيعوا أن يملوا على حياة البروتستانت بعد ذلك او العكس. لكن القليل من الناس هذه الأيام يبدو انها تفهم أن التوترات ترتفع عندما, عبر نظامنا الديمقراطي, يستطيع الموظفون أن يملوا على أصحاب الأعمال كيف يديرون عملهم و عندما يستطيع المسنون أن يجعلوا الشباب يدفعون اموال تقاعدهم و عندما تجعل البنوك المواطنين يدفعون جراء استثماراتهم الخاطئة و عندما يجبر المهووسون بالصحة الناس الآخرين على أفكارهم وإلى آخره.

الامر كذلك ينفع عندما تُقدم مجموعتك على أنها ضعيفة أو محرومة أو مهمشة أو يتم التمييز ضدها. ذلك يعطيك حجة إضافية لكي تطلب مساعدات الحكومة, والأمر يعطي الحكومة حجة لتبرير وجودها ولكي تتصدق بهذه المساعدات بإسم 'العدالة الاجتماعية'.

كما قال الكاتب الأمريكي اتش. ال. مينكن, "ما يثمنه الناس في هذا العالم ليس الحقوق بل الأفضليات." هذا ينطبق على الكثير من المجاميع في المجتمع ومن الواضح جدا في الديمقراطية. بينما قاتَلَ النساء والسود والمثليين جنسيا يوما ما من أجل الحرية والحقوق المتساوية, غالبا ما يطالب ممثلهم الحديثين بافضليات مثل الكوتات و التمييز الإيجابي و

القوانين المضادة للتمييز التي تحد من حرية التعبير. إنهم يطلقون على هذه حقوق. لكن لأن هذه الحقوق هي قابلة للتطبيق على مجاميع معينة فقط, انها في الحقيقة افضليات. الحقوق الحقيقية, مثل حق حرية التعبير, ينطبق على الجميع. الأفضليات تنطبق على مجاميع معينة, لانها يمكن ان تُمنح فقط من خلال اجبار الاخرين على الدفع من اجلها. التكتيك الآخر للحصول على خدمات أو تفضيلات من النظام الديمقراطي هي من خلال تقديم قضيتك على أنها ضرورية لإنقاذ المجتمع من كارثة من نوع ما. إذا لم نقم بإنقاذ المناخ او اليورو او البنوك, فإن المجتمع محكوم عليه بالفشل, الفوضى ستحدث كنتيجة لذلك, الملايين ستعاني. اتش. ال. مينكن فهم هذه الخدعة كذلك. حيث قال "الرغبة في إنقاذ البشرية هي تقريبا في كل الحالات خداع في سبيل الرغبة بالحُكم." لاحظ انهُ في الديمقراطية لا يجب على الناس أن يحولوا كلامهم إلى أفعال. يمكنهم أن يدافعوا عن المهاجرين غير الشرعيين إذا تصادف أنهم يعيشون في مكان حيث لا ياتي اي ازعاج منهم. انهم يستطيعون ان يصوتوا لصالح مساعدات حكومية للاوكسترات والمتاحف والذين هم انفسهم لا يشترون تذاكرها الغالية, مع علمهم أن تكاليف المساعدات الحكومية سيتم تحملها من قبل الآخرين.

هؤلاء الناس غالبا ما يقوموا حتى باستعراض مظهر من التفوق الأخلاقي. "نحن لا نريد أن نُعرض الفن للسوق الحر," يدعي مؤيدوا المساعدات الحكومية للفن. ما يعنيه من يقول ذلك في الحقيقة هو أنه لا يريد ذلك, وانه يعتقد ان بقية المجتمع يجب أن يدفعوا لما يفضله.

'نحن' هي الكلمة المعتدى عليها بالمقدار الأكبر في الديمقراطية. مؤيدوا خطوة ما دائما ما يقولون "نحن نريد شيئا," "نحن يجب أن نقوم بشيء ما," "نحن نحتاج إلى شيء ما," "نحن نملك الحق." كما لو أن الجميع يوافقون بصورة طبيعية. ما يعنونه بذلك في

الحقيقة هو انهم يريدون ذلك, لكن فقط لا يريدون أن يتحملوا المسؤولية بأنفسهم. الناس سيقولون "يجب أن نساعد العالم الثالث" أو "يجب أن نحارب في أفغانستان." انهم ابدا لا يقولون "انا ذاهب الى مساعدة العالم الثالث, من معي؟" أو "أنا ذاهب إلى مقاتلة طالبان." لهذا الديمقراطية تقدم طريقة مناسبة لالقاء المسؤولية الشخصية على الاخرين. من خلال قول 'نحن' بدلا من 'انا' ٩٩,٩٩٩% من عبء القرار يقع على عاتق الآخرين.

والأحزاب السياسية تساهم بهذا بلا تردد. إنهم (صراحةً أو ضمنيا) يَعِدون ناخبيهم أن عبء أهدافهم المفضلة سيتم حَملهُ من قِبل باقي الناس. لهذا يقول اليساريون, "صوتوا لنا, سناخذ المال من الأغنياء و نعطيه لكم." اليمينيون يخبرون الناس, "صوتوا لنا, سنمول الحرب في أفغانستان من مال الناس الذين يعارضونها." جميعهم يخبرون المزارعين, "صوتوا لنا, سنضمن أن مساعدات الحكومة للزراعة سيتم دفعها من قبل غير المزارعين."

هل هذا نظام نية طيبة ووحدة, أم هو نظام لااجتماعي طفيلي؟

ما يُسمى بالوحدة في الديمقراطية هو في النهاية مبني على القوة. لكن الوحدة الجبرية هي حقيقةً شء متناقض بذاته. لكي تكون الوحدة حقيقية فإنها يجب أن تتضمن عملا تطوعيا. لا تستطيع أن تقول أن شخصا ما تم سرقته في الشارع أظهرَ الوحدة مع السارق, مهما كانت أهداف السارق نبيلة.

في الحقيقة أن أولئك الذين يستخدمون النظام الديمقراطي لكي يفرضون الوحدة, يقومون بذلك لأنه لا يجب عليهم ان يدفعوا لذلك بأنفسهم. لاحظ أنهم لا يدعون على الإطلاق إلى أن يتم إعادة توزيع مال مشابهة على المستوى العالمي. إذا كانت المشاركة مع الناس الأقل حظا صحيحة, لماذا لا نوسع مخططات الرفاه الى كل العالم؟ لماذا لا نخلق عدالة اجتماعية على المستوى العالمي؟ من الواضح, أن الدعّاة الغربيين لإعادة التوزيع

يدركون أن التوزيع العالمي سيُخفض دخلهم إلى بضعة آلاف من الدولارات في السنة. لكنهم بالطبع لا يمانعون 'المشاركة بعدالة' مع الناس الأغنى.

إذا أردت أن تُعطي مالك, فأنت لا تحتاج إلى أن تؤيد الأغلبية ذلك. الحرية كافية. أنت حر لأن تفتح محفظتك وتعطي ما تريد. يمكنك أن تتبرع إلى جمعية خيرية أو أن تلتقي مع الناس المتفقين معك لكي تعطوا سوية. لا يوجد تبرير لإجبار بقية الناس على أن يقوموا بنفس الشيء.

الخرافة ٨– الديمقراطية لا مفر منها من أجل الإحساس بروح المجتمع

في الديمقراطية, إذا ,أي إختلاف في الرأي يؤدي إلى صراع من أجل السلطة والموارد مع تربح إحدى المجموعات على حساب الآخرين. الكل يقدم مطالب للدولة والدولة تجبر المواطنين الآخرين على أن يلبوا هذه المطالب. من الصعب أن يكون الأمر غير ذلك, لأن الدولة هي بغض النظر عن أي شيء هي مجرد أداة للسلطة تعمل بالإكراه.

نتيجة هذا النظام هي أن الناس يصبحون مدللين, أنهم يطالبون دوما بالمزيد من حكامهم ويشتكون إذا لم يحصلوا على ما يريدون. في نفس الوقت فإنهم لا يملكون خيارا سوى المشاركة في النظام, لأنهم إذا لم يقوموا بذلك, سيتم انتزاع المال منهم بالقوة على يد بقية السكّان. بهذه الطريقة يقوض النظام اعتماد الناس على أنفسهم –أي قدرتهم على إعالة أنفسهم. في نفس الوقت فانه يقوض رغبة الناس بمساعدة الآخرين, بما أنهم بالفعل مُجبرين على أن 'يساعدوا' الآخرين .

عقلية الناس أصبحت الآن 'ديمقراطية' جدا بحيث انهم لم يعودوا يدركون حتى كم اصبحت أفعالهم وأفكارهم لااجتماعية. في هذه الأيام ,أي شخص يريد أن يفتتح نادي رياضي أو حدث ثقافي أو حضانة أطفال أو منظمة بيئية, إلى آخره, يحاول أن يحصل

على نوعا من المساعدة من الحكومة المحلية أو المركزية. بكلمات أخرى ,أنهم يريدون الآخرين أن يدفعوا من أجل هوايتهم. وهذا النظام غير منطقي بالمرة, لأنه إذا لم تكن تلعب هذه اللعبة, عليك أن تدفع لهوايات الناس الآخرين ولن تحصل على أي شيء بالمقابل. لكن هذا النظام مرتبط قليلا بفكرة الجماعة التي يميل الناس إلى ربطها بالديمقراطية. أنه يرتبط أكثر بالبقاء للاكثر مناسبة في الصراع من أجل السرقة من خلال الضرائب.

لوديغ ايرهارد, المستشار الالماني السابق ومهندس المعجزة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب, اعترف بمشكلة الديمقراطية هذه. حيث تساءل "كيف يمكننا أن نستمر بضمان التقدم إذا كنا نعتمد طريقة حياة لا أحد فيها راغب بتحمل مسؤولية نفسه والكل يبحث عن الأمان في النظام الجمعي؟" وأضاف: "إذا استمر هذا الجنون, سينحل مجتمعنا إلى نظام اجتماعي يضع الكل فيه أيديهم في جيوب الآخرين"

بالرغم من ذلك, قد يتساءل أحدهم, الن نخسر إحساسنا بالوحدة الوطنية إذا توقفنا عن تقرير كل شيء 'سوية,'؟ من الحقيقي بلا شك أن البلد هو, بشكل مؤكد, مجتمع. لا يوجد شيء خطأ في ذلك- بل قد يكون ذلك شيئا جيدا حتى. رغم كل شيء, معظم الناس لا يعيشون وحيدين. إنهم يحتاجون إلى الرفقة و كذلك يحتاجون إلى بعضهم الآخر لأسباب إقتصادية. لكن السؤال هو: هل الديمقراطية ضرورية من أجل هكذا إحساس بالوحدة؟ من الصعب أن نفهم لماذا. عندما تتحدث عن مجتمع ما فأنت تتحدث عما هو أكثر من نظام سياسي. يتشارك الناس مع بعضهم اللغة و الثقافة و التاريخ. كل بلد لديه أبطاله التاريخيين و مشاهيره و نجومه الرياضيين, وكذلك ادبه و قيمه الثقافية و قيمه الأخلاقية و نمط حياته. ولا واحدة من هذه مرتبط بالنظام الديمقراطي. كل ذلك تواجد

قبل أن يكون هناك ديمقراطية. ولا يوجد سبب للاعتقاد أن ذلك لا يستطيع أن يستمر بلا ديمقراطية.

في نفس الوقت, لا يمتلك أي بلد ثقافة موحدة تماما. داخل كل بلد هنالك اختلافات كبيرة بين الناس. هنالك الكثير من المجتمعات المناطقية والإثنية التي لديها روابط قوية مشتركة. ولا يوجد شيء خاطئ في ذلك أيضا. داخل إطار المجتمع الحر يمكن أن تتواجد كل هذه التكوينات الإجتماعية و التجمعات سوية. الهدف الرئيسي الذي يجب ملاحظته عنها هو أنها طوعية. إنها ليست إجبارية من قِبل الدولة ولا يمكن أن تكون كذلك, لأن الثقافات والجماعات هي مكونات تنشأ من تلقاء نفسها. لا يمكنك أن تحافظ عليها بقوة الدولة, ولهذه المكونات علاقة قليلة بالانتخابات .

الفرق بين هذه التجمعات الاجتماعية و الديمقراطية هو أن الديمقراطية منظمة تكون العضوية فيها إجبارية. التجمع الحقيقي يكون مبني على الإشتراك الطوعي. قد يكون لهكذا تجمع قواعد 'ديمقراطية' بالطبع. اعضاء نادي تنس قد يقررون أن يصوتوا على من سيكون رئيسهم و كم يكون مقدار أجرة العضوية و إلى آخره. لا يوجد شيء خطأ في ذلك. هذه منظمة خاصة والاعضاء احرارا بأن ينضموا او لا. إذا لم يحبوا كيف يتم إدارة ناديهم يمكنهم أن ينضموا إلى نادي آخر أو ينشئون واحدا بأنفسهم. الطبيعة الطوعية للنادي تضمن أنه يميل إلى أن يُدار بطريقة جيدة. لو, على سبيل المثال, قام مجلس الإدارة بالتصرف وفقا للمحسوبية, فإن العديد من الأعضاء سيستقيلون. لكن في نظامنا الديمقراطي ليس لديك خيار مغادرة النادي. الديمقراطية إجبارية.

احيانا يقول الناس "قم بحُبه أو غادره" عندما يتحدثون عن بلدهم. لكن هذا يوحي أن البلد يعود ملكيته إلى الدولة, إلى الجماعة, وأن كل شخص وُلد بالصدفة هو, بالتعريف, خاضع للحكومة. بالرغم من أن الناس لم يُعطوا الخيار.

إذا تم تسليب شخص ما في صقلية من قِبل المافيا, لا أحد يقول, "قم بحبها أو غادرها." إذا وضع بلد ما المثليين في السجن الناس لا يقولون, "ليس لديهم سبب للشكوى, لأنه إذا لم يحبوا الأنظمة كان يجب عليهم أن يهاجروا." كما أن صقلية ليست مملوكة من قِبل المافيا بصورة شرعية, كذلك الولايات المتحدة (أو أي بلد آخر) ليست مملوكة من قِبل الأغلبية أو الحكومة. كل شخص يمتلك حياته ولا يجب أن يكون مرتبطا بما تريده الأغلبية. الناس يملكون حق مرتبط بما يريدون أن يفعلونه بحياتهم و طالما لم يؤذوا الآخرين من خلال العنف أو السرقة أو الغش. .هذا الحق إلى حد كبير غير ممنوح لهم في ديمقراطيتنا البرلمانية الوطنية.

الخرافة ٩– الديمقراطية تعني الحرية والتسامح

واحدة من الخرافات الأكثر استمرارا حول الديمقراطية هي إنها نفس 'الحرية'. بالنسبة للكثير من الناس 'الحرية والديمقراطية' يأتيان سوية كما النجوم والقمر. لكن في الحقيقة, الحرية والديمقراطية هما متعاكستان. في الديمقراطية يجب أن يخضع الكل لقرارات الحكومة. حقيقة كون الحكومة مُنتخبة من قِبل الأغلبية هي غير ذات صلة. الإكراه هو الإكراه, سواء كان يُنفذ من قبل الأغلبية أو من قِبل حاكم واحد.

في ديمقراطيتنا لا أحد يستطيع أن يهرب من القرارات المتخذة من قِبل الحكومة. إذا لم تُطع, سيتم تغريمك, وإذا رفضت دفع الغرامة, سينتهي بك المطاف في السجن. الأمر بتلك البساطة. حاول عدم دفع غرامة مرورية أو ضرائبك. بهذا المعنى لا يوجد فرق أساسي بين الديمقراطية والدكتاتورية. بالنسبة لشخص مثل ارسطو, والذي عاش في زمن لم يتم تقديس الديمقراطية فيه بعد, كان ذلك واضحا. فقد كَتب: "الديمقراطية اللامحدودة هي, مثل حُكم الأقلية, طغيان مُوزع على عدد كبير من الناس."

الحرية تعني أنه لا يجب عليك أن تقوم بما يريده غالبية نظرائك البشر أن تقوم به, بل أن تستطيع أن تقرر بنفسك. كما قال الاقتصادي جون تي. فيندرز ذات مرة, "هنالك فرق بين الديمقراطية والحرية. الحرية لا تُقاس بفرصة التصويت. بل يُمكن قياسها بمدى ما لا نصوت عليه."

هذا المدى محدود جدا في الديمقراطية. ديمقراطيتنا لم تأتينا بالحرية, بل العكس. الحكومة فعلّت قوانين غير معدودة والتي جعلت العديد من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية الطوعية مستحيلة. المستأجرين وأصحاب الأملاك ليسوا احرارا في ابرام عقود بالطريقة التي يرونها مناسبة, الموظِّفين والموظَفين ليسوا احرارا في الاتفاق على الاجرة و ضروف العمل التي يريدونها, الأطباء و المرضى غير مسموح لهم لأن يقرروا بحرية ما هي العلاجات و الادوية التي سيستخدمونها, المدارس ليست حُرة في تدريس ما تُريد, المواطنين ليسوا احرارا في 'التمييز', الأعمال ليست حرة في توظيف من تريد, الناس ليسوا احرارا في إتخاد أي وظيفة يريدونها, في الكثير من البلدان يجب على الأحزاب السياسية أن تسمح للأنات بالترشيح لمنصب معين, المؤسسات التعليمية خاضعة للكوتات العرقية, والقائمة تستمر.

القوانين التي تتدخل في حرية الناس في الدخول في إتفاقات طوعية, قد تنفع مجاميع معينة, لكنها في النهاية تؤذي مجاميع اخرى. قوانين الحد الأدنى للأجور تنفع عُمال معينين, لكنها تؤذي الناس الذين هم أقل إنتاجية مما يضمنه الحد الادنى للاجور. هؤلاء يصبحون غالين جدا لان يتم تعيينهم لذا يتم تركهم عاطلين عن العمل.

بنفس الطريقة, القوانين التي تحمي الناس من أن يتم طردهم قد تنفع بعض الناس, لكنها تُثني الموظِفين من تعيين أُناس جُدد. كلما كانت قوانين العمل أشد, كلما كان للموظِفين سبب لأن يخافوا من أن يصبحوا عالقين مع أُناس لا يستطيعون التخلص منهم

عندما يتطلب عملهم أن يقوموا بذلك. النتيجة هي أنهم يقوموا بتعيين أقل عدد ممكن من الناس, حتى عندما تكون الأوقات جيدة. مرة أخرى, هذا الأمر يميل إلى إيذاء الناس القليلي المهارة بالتحديد. في نفس الوقت, البطالة العالية الناتجة تجعل الناس الذين يملكون وظيفة خائفين من تغيير مهنهم.

بطريقة مشابهة, القوانين المتحكمة بالايجارات تنفع المؤجرين المتواجدين, لكنها تُثني مالكي البيوت من تأجير مساحات الإسكان والمستثمرين من تطوير مشاريع الإسكان. لهذا تؤدي هذه القوانين إلى أزمات سكن وتزيد من مبالغ الإيجارات, مؤذية الناس الذين يبحثون عن مكان للعيش.

أو خذ القوانين التي تُملي المعايير الدُنيا للمنتجات والخدمات. الا تنفع هذه القوانين الجميع؟ حسنا, لا. الجانب السيء لهذه القوانين هي انها تحد من العروض و تقلل من خيار المستهلك و ترفع الأسعار (لهذا, مرة أخرى, إنها تضر الفقراء بالخصوص). على سبيل المثال, القوانين التي تقوم بفرض معايير السلامة في السيارات تزيد من الأسعار وتجعل هذه السيارات غالية بالنسبة للمجاميع الأقل دخلا, والذين يتم حرمانهم من التقرير بأنفسهم ما هي المخاطر الذين يستطيعون أن يتحملونها في الطريق.

من أجل فهم لماذا تملك هذه التنظيمات 'الوقائية' عيوب خطيرة, تخيل أن تقوم الحكومة بمنع بيع أي سيارة تحت جودة سيارات مرسيدس بنز. ألا يضمن ذلك أننا جميعا سنقود السيارات الافضل والاكثر امانا؟ لكن بالطبع أولئك الذين يستطيعون تحمل تكلفة سيارة مرسيدس بينز فقط سيستمرون بالسياقة. أو اسأل نفسك: لماذا لا تقوم الحكومة بمضاعفة الحد الأدنى للأجور ثلاث اضعاف؟ سنقوم جميعا بعمل مال اكثر, اليس كذلك؟ حسنا, بالنسبة لأولئك الذين سيستمرون بامتلاك وظيفة, نعم. بالنسبة

للآخرين, لا. الحكومة لا تستطيع أن تستخدم السحر بقوانينها, بالرغم من أن الكثير من الناس يعتقدون ذلك.

في الديمقراطية لا يجب عليك أن تفعل ما تخبرك به الحكومة فقط, بل تحتاج إلى رخصة من الحكومة من أجل أي شيء تفعله أنت أساسا . في التطبيق, ما زال الأفراد يُسمح لهم بالعديد من الحريات, , لكن التركيز هو على السماح. كل الحريات التي نملكها في الأمة الديمقراطية هي ممنوحة من قبل الدولة, وقد تُأخذ منا في أي وقت.

بالرغم من أنه لا أحد يطلب رخصة من الحكومة قبل تناول زجاجة من البيرة, تلك الموافقة هي مع ذلك مطلوبة ضمنيا. حكومتنا المنتخبة ديمقراطيا تستطيع منع شرب البيرة إذا أرادت. في الحقيقة, هذا حصل بالطبع في الولايات المتحدة خلال فترة المنع. هذه الايام يجب ان يكون عمرك ٢١ سنة قبل أن يتم السماح لك بشرب الكحوليات.

دول ديمقراطية أخرى لديها قواعد مشابهة. في السويد يمكنك شراء الكحوليات القوية فقط من المتاجر المملوكة من قبل الدولة. في العديد من البلدان والدول الدعارة غير قانونية. المواطنون النرويجيون غير مسموح لهم 'بشراء الجنس', حتى خارج النرويج. في هولندا تحتاج إلى رخصة من الحكومة لبناء كوخ أو تغيير مظهر منزلك. من الواضح أن كل هذه هي أمثلة للدكتاتورية, وليست الحرية.

أحيانا يتم الرد بأنه في الديمقراطيات الغربية لا تستطيع الأغلبية أن تفعل أي شيء يريدونه ببساطة أو حتى أن الديمقراطيات في الحقيقة عادة ما تحمي 'حقوق الأقلية.' تلك هي خرافة. نعم, هنالك حاليا بضعة أقليات تتمتع 'بحماية' خاصة من الدولة, مثل مناصري حقوق المرأة و المثليين و الأقليات الإثنية. أقليات أخرى, مثل المكسيكيين و المدخنين ومتعاطي المخدرات و المستثمرين و سكان العشوائيات والمسيحيين– لا

يستطيعون أن يعتمدوا على مثل هكذا معاملة تفضيلية. شهرة بعض الأقليات مرتبط بالموضة أكثر من الديمقراطية.

أسباب كون بعض الأقليات متروكة لحالها أو تُعامل بتفضيل في الديمقراطية متنوعة. البعض ذو صوت عالي جدا وفورا يتجهون إلى الشوارع عندما تُهدد ,حقوقهم' (أي افضلياتهم), على سبيل المثال موظفين حكوميين معينين أو إتحادات العمال أو المزارعين في فرنسا. آخرون يُعاملون بحذر لأنهم مرشحون لأن يردوا بعنف عندما يجب عليهم أن يلتزموا بالقواعد, مثل مثيري الشغب في كرة القدم أو العصابات العرقية أو ناشطي البيئة. لو قام المدخنون, الذين كانوا يوما أغلبية, بالأستجابة بعنف لسحق حرياتهم, الكثير من القوانين المضادة للتدخين لم تكن لتمُرر.

القصد هو أنه لا يوجد شيء في النظام الديمقراطي بذاته أو في مبدأ الديمقراطية يضمن حقوق الأقليات. مبدأ الديمقراطية نفسه هو تحديدا كون الأقلية لا تمتلك حقوق لا يمكن التنازل عنها. البرلمان أو الكونجرس يستطيع أن يتبنى أي قانون يريدونه دون اخذ الأقليات بالحسبان. والموضات تتغير. الأقلية المحتضنة اليوم يمكن أن تكون كبش الفداء غدا.

لكن ألا تمتلك الديمقراطيات دساتير لحمايتنا من القوانين المستبدة للأغلبية؟ إلى حد معين, نعم. لكن لاحظ أن الدستور الأمريكي تم تبنيه قبل أن تكون الولايات المتحدة ديمقراطية. والدستور يمكن تغييره بواسطة النظام الديمقراطي بأي طريقة تريدها الأغلبية– وغالبا ما يتم ذلك. منع الكحول تم الموافقة عليه من خلال تعديل دستوري. وكذلك ضريبة الدخل. وجود التعديلات الدستورية بالذات يُظهر أن الدستور خاضع للحكم الديمقراطي, بالتحديد حكم الأغلبية. كذلك لم يكن الدستور الاصلي مثاليا. لقد سمح بالعبودية. تمتلك بلدان ديمقراطية أخرى دساتير أقل حماية حتى من الدستور الأمريكي.

تحت الدستور الهولندي, يجب على الدولة أن توفر الوظائف و السكن و معاشات الناس و الرعاية الصحية وإعادة توزيع الثروة و الى اخره. يبدو الدستور كبرنامج انتخابي ديمقراطي اجتماعي بدلا من أن يكون عن الحرية الفردية. الاتحاد الأوروبي يملك دستور يقول 'أنه سيعمل من أجل التنمية المستدامة لاوربا مبنية على نمو اقتصادي متوازن و استقرار في الأسعار و إقتصاد سوق اجتماعي تنافسي بشكل كبير, يهدف إلى توظيف كامل و تقدم اجتماعي و مستوى عالي من الحماية وتحسين جودة البيئة.' عرضيا, سكان فرنسا و هولندا صوتوا ضده في إستفتاءات, لكن تم الدفع به على أية حال.

دائما ما يُقال أن الديمقراطية وحرية التعبير يأتيان سوية, لكن مرة أخرى هذه خرافة. لا يوجد شيء في فكرة الديمقراطية يؤيد حرية التعبير, كما إكتشف سقراط بالفعل. تمتلك البلدان الديمقراطية مختلف أنواع القواعد التي تحد من حرية التعبير. في هولندا يُمنع إهانة الملكة.

في الولايات المتحدة يضمن التعديل الأول للدستور حرية التعبير, لكن 'باستثناء الفحش و تشويه السمعة و التحريض على الشغب و كلمات العنف و التحرش و الإتصالات الخاصة بين شخصين و أسرار العمل و المواد السرية و حقوق النسخ و براءات الاختراع و الخطاب التجاري كما في الاعلانات و قيود الزمان والمكان و الذوق.' هذه استثناءات كثيرة.

هناك نقطة للملاحظة, مع ذلك, هي أن دستور الولايات المتحدة– وحرية التعبير التي تأتي معه–تم تبنيه قبل ظهور الديمقراطية. سبب كون الناس في الديمقراطيات الغربية يتمتعون بعدد من الحريات هو ليس بسبب أنها ديمقراطيات بل لأنها تمتلك تقاليد ليبرالية كلاسيكية أو ليبرتارية تصاعدت في القرن السابع عشر والثامن عشر قبل أن تصبح

ديمقراطيات. الكثير من الناس في تلك البلدان لا تريد أن تتخلى عن هذه الحريات, بالرغم من أن روح الحرية تتآكل بسبب التطفل الديمقراطي.

في أجزاء أخرى من العالم, الناس أقل ارتباطا بالحريات الشخصية. العديد من الديمقراطيات اللاغربية تُظهر القليل من الاحترام للحرية الفردية. في البلدان الإسلامية الديمقراطية مثل باكستان النساء يمتلكن القليل من الحرية ولا توجد حرية تعبير أو حرية دين. في هذه البلدان, الديمقراطية هي تبرير للاضطهاد. إذا أُدخلت الديمقراطية إلى الملكيات المطلقة مثل دبي وقطر و الكويت فإن هذا سيؤدي على الأرجح الى حرية أقل وليس أكثر. انتخب الفلسطينيون في قطاع غزة الأصوليين ديمقراطيا, حماس الغير مُحِبين للحرية كثيرا (النتيجة التي حينها, ويا للسخرية, لم يتم قبولها من الولايات المتحدة والحكومات الديمقراطية الغربية الأخرى).

الخرافة ١٠– تشجع الديمقراطية على السلام وتساعد في محاربة الفساد

في الحلبة الدولية, الدول الديمقراطية هي تقريبا بالتعريف في فريق الخير و الآخرون هم فريق الشر. الديمقراطيات, رغم كل شيء, محبة للسلام, أليس كذلك؟ حسنا, ليس بالضبط.

غالبا ما تَظهر الديمقراطيات على أنها دعاة حروب إلى حد كبير. الولايات المتحدة, الديمقراطية الأقوى في العالم, بدأت عشرات من الحروب. الحكومة الأمريكية نفذت انقلابات عديدة و أسقطت حكومات و دعمت دكتاتوريين (موبوتو و سوهارتو و بينوشيه و ماركوسو و وسومازو و باتيستا و شاه ايران وصدام حسين و الى اخره) و أسقطت قنابل على مدنيين مسالمين. بل وحتى قنابل ذرية. حاليا, تمتلك الولايات

المتحدة قوات في أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية في أكثر من ١٠٠ بلد, مُنفقةً على 'الدفاع' بقدر بقية العالم مجتمعا تقريبا.

اخترعت بريطانيا الديمقراطية معسكرات الاعتقال (في جنوب افريقيا) وكانت الدولة الأولى التي قمعت المعارضة القومية في مستعمراتها بواسطة القصف الجوي, مُدمرةً قُرى كاملة (في العراق في العشرينات .(الإمبراطورية البريطانية الديمقراطية قمعت ثورات استقلال متعددة في مستعمراتها, كما في أفغانستان والهند وكينيا. فورا بعد أن تم تحريرها من قِبل الحلفاء من النازيين, بدأت هولندا الديمقراطية حربا في اندونيسيا ضد أناس أرادوا أن يكونوا مستقلين. فرنسا فعلت نفس الشيء في الهند الصينية. بلدان ديمقراطية في بلجيكا و فرنسا خاضت الكثير من الحروب القذرة في أفريقيا (على سبيل المثال الكونغو البلجيكية و الجزائر). الولايات المتحدة لا زالت تحارب حربا في العراق وأفغانستان مصحوبة بالتعذيب و آلاف الضحايا الأبرياء .

نسخة اخرى من هذه الخرافة تدعي أن الديمقراطيات لا تبدأ حربا ضد بعضها. رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر قالت هذا في زيارة إلى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٠ ("الديمقراطيات لا تذهب إلى حرب مع بعضها") و بيل كلينتون قال ذلك في خطاب في خطاب في مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٩٤ ("الديمقراطيات لا تهاجم بعضها الآخر"). هذا يوحي أن الحروب التي خاضتها الديمقراطيات كانت مُبررة بشكل أو بآخر لأنها لم تكن موجهة إلى ديمقراطيات أخرى ,وأنه, لو كان كل العالم ديمقراطيا, لن يكون هناك المزيد من الحروب.

الان من الحقيقي أنه منذ الحرب العالمية الثانية عدد كبير من البلدان 'الغربية'– والتي تصادف كونها 'ديمقراطيات,– كانت ولا زالت موحدة في حلف الناتو و تظهر رغبة قليلة

في مهاجمة بعضها. لكن هذا لا يعني أن هذا مرتبط مع الديمقراطية أو أنه تاريخيا كانت الديمقراطيات مسالمة تجاه بعضها

في اليونان القديمة الدول–المدن الديمقراطية خاضت حروبا ضد بعضها بصورة دورية. في عام ١٨٩٨ خاضت الولايات الأمريكية وإسبانيا حربا ضد بعضهما. الحرب العالمية الأولى شُنت ضد ألمانيا والتي لم تكن أقل ديمقراطية من بريطانيا أو فرنسا. الهند الديمقراطية و باكستان الديمقراطية خاضوا عدة حروب منذ عام ١٩٤٧. الولايات المتحدة دعمت انقلابات معادية للديمقراطية ضد حكومات منتخبة ديمقراطيا في ايران و غواتيمالا و تشيلي. اسرائيل شنت حروبا ضد دول ديمقراطية مثل لبنان و قطاع غزة. روسيا الديمقراطية قاتلت مؤخرا في معركة ضد جورجيا الديمقراطية.

سبب كون الديمقراطيات الغربية الحديثة لم تقاتل ضد بعضها بعد الحرب العالمية الثانية مرتبط بظروف تاريخية معينة, من الصعوبة أن نستخرج استنتاجات عامة على أساسها. السبب الأكثر أهمية هي أن هذه الدول كانت موحدة في تحالف عسكري, وهو حلف الناتو.

هنالك ايضا 'قانون' ينص على أنه "لا يقاتل بلدان يوجد فيهما مطعم ماكدونالد ضد بعضهما ابدا." هذا بدا صحيحا لوقت طويل– حتى قصف صربيا من قِبل الناتو عام ١٩٩٩ (الأمثلة المضادة اللاحقة هي احتلال لبنان من قبل اسرائيل والصراع بين روسيا وجورجيا). لكنه يعني القليل كما هو تصريح كلينتون وتاتشر.

يمكن للمرء حتى أن يجادل أن الديمقراطية أدت إلى تكثيف الحرب. قبل أن تصبح الديمقراطية شائعة, أي حتى القرن الثامن عشر, خاض الملوك حروبا بجيوش مرتزقة. لم يكن هناك تجنيد اجباري ولم يكن على الشعوب أن تقاتل أو تكره الناس الآخرين .

مع صعود الدول القومية–الديمقراطية تغيّر هذا. في كل البلدان الديمقراطية, تم إدخال التجنيد الإجباري, بداية في فرنسا مع الثورة الفرنسية. كل السكان تم تحشيدهم ليقاتلوا حروبا ضد شعوب البلدان الأخرى. المجندون امكن استهلاكهم بسهولة, لأنه يمكن استبدالهم بمجندين جدد.

قد لا يبدو من العدل أن نساوي الديمقراطية مع القومية, لكن هاتان الايدلوجيتان اصبحتا شعبيتان بصورة متزامنة لسبب معين. الديمقراطية تعني حكومة بواسطة 'الشعب'. هذه الفكرة اعطت مساحة للميول القومية. مع الحقوق 'الديمقراطية' تأتي الواجبات الديمقراطية. انت تمتلك حقوق التصويت وعليه عليك واجب القتال للدفاع عن بلدك.

دعونا لا ننسى أن الحرب العالمية الأولى– والتي عبدت الطريق للدول الشمولية في القرن العشرين والحرب العالمية الثانية– تم شنها إلى حد كبير من قبل بلدان ديمقراطية أو شبه ديمقراطية. حدثت الحرب العالمية في أوروبا بعد أن دفعت القومية الديمقراطية التفكير الليبرالي الكلاسيكي للتراجع.

في الولايات المتحدة أيضا الدفع للحرب أتى من الديمقراطيين التقدميين, الذين بدأوا بهيمنة الرأي العام في نهاية القرن التاسع عشر. شاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى تحت الشعار الشهير للرئيس ويلسون "لجعل العالم أمنا للديمقراطية". لو بقى الأمريكيون مخلصين للمبادئ الليبرتارية 'الانعزالية' لآبائهم المؤسسون, لم تكن الولايات المتحدة لتدخل في الحرب العالمية الأولى. كانت الحرب ستنتهي غير محسومة على الأرجح. في هذه الحالة, لم يكن بإمكان الحلفاء أن يفرضوا اتفاقية فرساي المكلفة على الألمان, ربما لم يكن هتلر ليصل الى السلطة والحرب العالمية الثانية والهولوكوست لم يكن ليحصلان.

لا تجلب الديمقراطية بالضرورة 'شفافية' أكثر أو تُحمل مسؤولية كذلك, كما يتم الادعاء غالبا. في الواقع ,حقيقة أن السياسيين يحتاجون الى الاصوات لكي يتم انتخابهم

تشجع الفساد. إنهم يحتاجون إلى أن يفعلوا شيئا من أجل ناخبيهم لكي يربحوا الأصوات. هذا النوع من الفساد منتشر في الولايات المتحدة بالذات, سياسة إغراء الناخبين. السياسيين الأمريكيين على الأغلب لا يتوقفوا عن فعل أي شيء لكي يحصلوا على التمويلات الفيدرالية أو البرامج لأجل ولاياتهم أو مناطقهم. بالاضافة الى ذلك, انهم يميلون الى أن يكونوا جنود شطرنج لمنظمات الضغط القوية, التي تزودهم بالمال من أجل حملاتهم الانتخابية المكلفة. بالإضافة إلى ذلك, 'الابواب الدائرة' في واشنطن أصبحت مشهورة, حيث ينتقل الأشخاص ذوي النفوذ من السياسة الى عالم الاعمال (او الجيش) وبالعكس بدون أي خجل.

بلدان ديمقراطية أخرى تشهد أشكال مشابهة من الفساد. في الدول النامية, تسير الديمقراطية تقريبا دائما يدا بيد مع الفساد . نفس الشيء ينطبق على بلدان مثل روسيا و ايطاليا و فرنسا و اليونان. الفساد تقريبا لا مفر منه أينما ملكت الدولة الكثير من السلطة, بغض النظر عن النظام السياسي, وهذا بالتأكيد يشمل الديمقراطية.

الخرافة ١١– يحصل الناس على ما يريدون في الديمقراطية

الفكرة الأساسية وراء الديمقراطية هي أن الناس يحصلوا على ما يريدون. أو على الأقل, ما تريده الأغلبية. بكلمات أخرى, قد نشتكي من نتائج نظامنا الديمقراطي, لكن في النهاية ما نحن عليه الآن هو ما أردناه, لانه ما اخترناه ديمقراطيا.

يبدو ذلك جيدا نظريا, لكن الواقع مختلف. على سبيل المثال, يمكننا أن نفترض أن الجميع مؤيد لتعليم أفضل. لكننا لا نحصل على تعليم أفضل. ما نحصل عليه هو مدرسين مُرهقين وعنف في المدارس و تحول المدارس الى معامل تعليم و طلاب غير قادرين على القراءة والكتابة و الحساب. لكننا لا نحصل على تعليم أفضل.

كيف يحصل ذلك؟ الأمر ليس بسبب غياب الديمقراطية: بل العكس, انه نتيجة لكيفية عمل نظام الديمقراطي. حقيقة كون التعليم يُدار من خلال النظام الديمقراطي تعني أن السياسيين والبيروقراطيين يحددون كيف يتم تنظيم التعليم و كم مقدار المال الذي يُصرَف عليه. ذلك يعني أن دور الاهالي والمعلمين و الطلاب في الاختيار يتم تقليله للحد الأدنى. تدّخل الدولة يعني أن يتم إغراق المدارس والجامعات بالخطط و المتطلبات و القواعد والأنظمة الصادرة من وزارة التعليم. البيروقراطية تجعل التعليم أسوأ وليس أفضل. عندما يشتكي الناس حول جودة التعليم, يستجيب السياسيون بفرض أنظمة أكثر. ما الذي يستطيعون فعله غير ذلك؟ فكرة أنه يجب عليهم أن ينهوا تدخلهم لا تدخل فكرة عقول السياسيين والبيروقراطيين. إذا توقفوا عن التدخل, فإنهم ضمنيا يعترفون أن وجودهم غير ضروري أو حتى مُضر, ولن يقوموا بذلك بالطبع. ليس ذلك في مصلحتهم.

الأنظمة الجديدة تجعل المشاكل أسوأ ,لأنها تزيد من تقييد دور الطلاب والأهالي و المعلمين. كذلك تؤدي إلى المزيد من البيروقراطية و غالبا ما تخلق حوافز لا عقلانية. على سبيل المثال, في هولندا كانت المدارس مُطالبة من قِبل البيروقراطيين بأن يدرسوا ما لا يقل عن عدد معين من الساعات, ظاهريا كان هذا لضمان جودة التعليم. لكن هذا لم يفعل شي حول نقص المعلمين الذي عانت منه المدارس, هذا أدى بالمدارس لأن يجعلوا التلاميذ يجلسون في الصف دون أن يفعلوا شيئا لساعات. كون الحكومة تحاول أن تدير بالأرقام ليس أمرا مفاجئا. من بُعد ,الشيء الوحيد الذي الذي يمكنك قياسه هو الكمية. الجودة يمكن رؤيتها فقط بواسطة أولئك المنخرطين مباشرة.

يمكن مقارنة النظام الديمقراطي بمعامل الدولة في الاتحاد السوفيتي السابق. كانت هذه المعامل يُتحكم بها و تُدار مركزيا على أساس الأرقام. بالرغم من (او بالاحرى بسبب) الاهتمام الذي حصلوا عليه من الحكومة, فإن جودة الإنتاج كانت منخفضة. لم تستطيع

أي سيارة شيوعية أن تتنافس مع الموديلات الغربية. هذا لان الانتاج كان مُتحكم به من قبل البيروقراطيين, وليس الزبائن. كيف يستطيع البيروقراطيون أن يعلموا ماذا يريد المستهلكون؟ وما هي الحوافز التي يملكونها لكي يُحسّنوا من انتاجهم؟

التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي جلب القليل من الابتكار التكنولوجي والثقافي. كم هي الاختراعات التي تمت في البلدان الشيوعية؟ الجودة والابتكار هما نتيجة للمنافسة و الاختيار وليس السيطرة المركزية و الاجبار من قبل الدولة. إذا أرادت الشركات الخاصة أن تستمر, يجب عليهم أن ينافسوا من خلال تخفيض اسعارهم بأكبر قدر ممكن, أو من خلال الابتكار أو جودة أفضل أو خدمة أفضل. المشاريع المملوكة من الدولة لا تملك مثل هكذا حافز, لكونها محمية من أموال الحكومة.

لكون نظامنا التعليمي يُدار (جزئيا) من خلال النظام الديمقراطي, إلى الحد الذي يجعله منتج من منتجات الدولة, هذا يجعله شبيها بالمعامل المملوكة من قبل الدولة في الاتحاد السوفيتي. بالصدفة يُظهر هذا المثال كيف أن الديمقراطية تؤدي حتميا إلى درجة من الاشتراكية. لا يعمل السوق الحر بالآليات الديمقراطية. لكنه بشكل معين أكثر 'ديمقراطية' من الديمقراطية نفسها لأن المواطنين يمكنهم أن يتخذون قراراتهم بدلا من أن تختار الحكومة لهم.

ما ينطبق على التعليم ينطبق على قطاعات أخرى يتم التحكم بها ديمقراطيا, مثل الرعاية الصحية والسيطرة على الجريمة. معظم الناس يريدون حماية أفضل ضد الجريمة.لكن الديمقراطية لا تقوم بإيصال ما يريده الناس. الناس يصوتون للسياسيين الذين يعدون بمقاومة الجريمة, لكن النتيجة هي عادة ما تكون مجرد عدم امان اكثر بدلا من أن تكون أقل.

في هولندا ازدادت نسبة الجرائم إلى عدد السكان بمقدار ستة أضعاف بين عام ١٩٦١ وعام ٢٠٠١ وفي كل سنة ٧٠٠٠٠٠ اعتداء جنائي يبقى بدون تحقيق. في الكثير من هذه الحالات (على الأقل ١٠٠٠٠٠), تعرف الشرطة الجاني, لكنها لا تتابع القضية لأنها لا تملك الوقت أو لمجرد كونها غير مهتمة. منتسبي الشرطة عليهم أن يقضوا معظم وقتهم في كتابة الأوراق. بالرغم من ذلك, فإنهم يجدون الوقت الكافي لضبط مزارع الحشيش و تسجيل أسماء الناس بسبب مخالفات مرورية ثانوية.

الأداء الضعيف للشرطة هو النتيجة المباشرة لحقيقة أنها يتم التحكم بها ديمقراطيا. الشرطة تم منحها احتكار في مجال تنفيذ القانون. الكل يفهم أنه إذا تم إعطاء اكسون موبيل احتكار في سوق النفط, فأن سعر وقود السيارات سيزداد و و ستنهار الخدمة. نفس الأمر ينطبق على الشرطة. الشرطة هي منظمة تستلم اموال اكثر كلما قل عدد المجرمين الذين يقبضون عليهم. إذا نجحت الشرطة في تقليل الجريمة سيتم تقليص ميزانيتها وسيخسر منتسبي الشرطة وظائفهم. نفس الشيء ينطبق على كل منظمات الحكومة. لا يمكنك حتى أن تلوم العاملين في هذا النظام. فقط الأشخاص الأكثر اجتهادا و الأعلى اخلاقا سيتصرفون بطريق مختلفة, بالنظر للحوافز الفاسدة للنظام.

بالرغم من أن الشرطة ليسوا جيدين جدا في القبض على المجرمين, فإنهم موهوبون في شيء واحد فقط: ملئ الاستمارات. أي شخص قام بالإبلاغ عن جريمة يستطيع أن يشهد على ذلك. بصعوبة يمكنك لومهم على ذلك–يتم إغراقهم بصورة دائمة بقواعد جديدة يجب أن يتماشوا معها. في هولندا, من ال٧٠٠٠ منتسب شرطة إضافي الذين بدأوا العمل بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٩, فقط ١٢٧ انتهى بهم المطاف في الشوارع للقيام بأعمالهم. وفقا للشرطة, كان هذا نتيجة لحمل العمل البيروقراطي الضخم الذي تم خلقه بواسطة أنظمة الحكومة.

مما يجعل الامور اسوأ, هو أن تحصل الشرطة على سلطات أكبر–بدلا من أن تكون أقل. هذا بالتحديد صحيح في الولايات المتحدة بعد هجمات ١١/٩, حيث تم إعطاء منظمات تنفيذ القانون سلطات غير منتهية مشكوك بأمرها, مثل تفتيش الاجسام الوقائي في المطارات وحق مراقبة المكالمات و تعذيب المشتبه بهم بالإرهاب وعدم إعطاء الاعتبار للحماية القضائية للمواطنين التي كانت في السابق أمر مفروغ منه في نظامنا القانوني مثل حق الإحالة للمحكمة للتأكد من قانونية الاعتقال.

هل هنالك بديل للنظام الأمني العمودي الذي يتم اجبارنا عليه؟ بالتأكيد. البديل هو أن تحصل الأفراد و الأعمال و الأحياء و المدن على تحكم أكثر بأمنها. يجب أن يتنازل احتكار الشرطة عن مساحة للتنافس بين الشركات الأمنية.يجب أن يتم إيقاف إجبار الناس على دفع الضرائب للشرطة الحكومية و أن يتم السماح بتعيين شركات أمنية خاصة. هذا سيؤدي إلى تخفيض الأسعار و زيادة الجودة. منذ الأن, قطاع الأمن الخاص نما بسرعة, حيث يُدرك الناس باستمرار أنهم لا يستطيعون أن يعتمدوا على الشرطة للحماية.

ما ينطبق على التعليم و الشرطة, ينطبق كذلك على قطاعات 'عامة' أخرى مثل الرعاية الصحية. مرة أخرى, يؤدي التحكم الديمقراطي هنا إلى جودة منخفضة وتكلفة عالية. يمكن للمرء فقط أن يتخيل الابتكار الذي كان سيحدث في الرعاية الصحية لو أصبح حقيقةً جزءا من السوق الحر.

الحقيقة هي أن الناس لا يحصلون على ما يريدون في الديمقراطية عادة. مبدأ 'حجم واحد يصلح للجميع' الديمقراطي يؤدي إلى المركزية والبيروقراطية و الاحتكار (صفات الاشتراكية). انه حتما يؤدي إلى جودة منخفضة و تكلفة مرتفعة.

إذا اردت اثبات على أن الديمقراطية لا تفي بوعودها, فكر كيف أنه في كل انتخابات يعترف السياسيون أن الحكومة قد خلقت فوضى. في كل مرة يعِدّون أنهم سيغيرون كل شيء– التعليم و الأمن و الرعاية الصحية و الى اخره–للافضل. لكنهم دائما يقدمون نفس الحل: اعطونا اموال اكثر و سلطة أكثر و سنصلح المشاكل. هذا لا يحصل على الإطلاق, بالطبع, بسبب كون المشاكل مُسببة من قِبل مال وسلطة هؤلاء السياسيين.

الخرافة ١٢– جميعنا ديمقراطيون

إذا كانت الديمقراطية تفشل في إيصال ما يريده الناس في الحقيقة, لماذا لا يزال معظم الناس يدعمونها؟ لأنه أليس كل مواطن صحيح التفكير ديمقراطيا, بالرغم من أنه قد يتذمر من الحكومة أحيانا؟

حسنا, الجملة الثانية قابلة للجدل. فيما إذا كان الناس حقا يؤمنون بشيء, لا يعتمد على ما يقولونه بل على ما يفعلونه عندما يكون لديهم حرية الاختيار. إذا تم إجبار شخص على أكل الدجاج كل يوم ويقول هذا الشخص إنه يحب الدجاج, ذلك الأمر ليس مقنعا كليا. الأمر يكون مقنعا فقط إذا كان حرا في ألا يأكل الدجاج. نفس الأمر ينطبق على الديمقراطية. الديمقراطية إجبارية. الكل عليه أن يشارك بها. الأفراد و البلدات و المدن و البلدان والدول كلهم يجب أن يخضعوا أنفسهم ولا أحد يستطيع أن 'ينشق'. هل سينتقل الناس إلى مدينة أخرى على بعد ٢٠ ميل إذا كانت الضرائب أقل والبيروقراطية أقل حدة, حتى لو لم يكن مسموح لهم التصويت في المدينة الأخرى؟ الكثير من الناس سيقومون بذلك. الكثير من الناس يقومون بالفعل بالتصويت بأقدامهم

والانتقال إلى مناطق مزدهرة في العالم حيث يكن هناك القليل أو لا يكون هناك ديمقراطية.

الشخص الذي يعيش في دولة ديمقراطية ويقول انه مؤيد للديمقراطية يبدو مثل مواطن في الاتحاد السوفيتي السابق يقول انه سيختار سيارة لادا حتى لو كان لديه الخيار لاختيار سيارة شوفرليت او فولكسفاكن. قد يكون ذلك صحيحا, لكن ليس على الأرجح. مثل المواطن السوفيتي الذي لم يكن يملك خيارا سوى سيارة لادا, نحن لا نملك خيار سوى الديمقراطية.

في الحقيقة, الكثير من الديمقراطيين صحيحي العقول سيكونون بلا شك سعداء ليفروا من الإجراءات التي زعما اختاروها من خلال صندوق الاقتراع. كم عدد الخدمات الحكومية السيئة الجودة والمرتفعة الثمن التي سيدفعون لها طوعيا إذا كان لهم الخيار أن يصرفوا أموالهم بأي طريقة يريدون؟

الاقتصادي الأمريكي والتر وليامز عرف حقيقة أننا لا نريد لقراراتنا الفردية أن تصبح قرارات ديمقراطية. كَتبَ وليامز: "من أجل تسليط الضوء على كيف أن الديمقراطية و حكم الأغلبية هما إهانة للحرية, فقط اسأل نفسك كم عدد القرارات في حياتك التي تحب أن يتم تقريرها ديمقراطيا. ماذا عن السيارة التي تديرها و أين تعيش و من تتزوج و في ما اذا تتناول الديك الرومي أو لحم الخنزير في عشاء عيد الشكر؟ لو تم اتخاذ هذه القرارات من خلال عملية ديمقراطية, سيرى الإنسان العادي الامر على انه استبداد و ليس حرية شخصية. اليس الامر ليس أقل استعبادا للعملية الديمقراطية أن تقرر فيما إذا كنت ستشتري تأمين صحي أو تضع مال جانبا من أجل التقاعد؟ من اجل انفسنا, و نظرائنا حول العالم, يجب علينا أن ندعو للحرية, وليس الديمقراطية لأننا وصلنا إلى حيث يفعل مجلس نواب محتال أي شيء يستطيع أن يجمع عليه تصويت أغلبية.

حقيقة أن العديد من مؤيدي الديمقراطية لا يصدقون حقا في الأفكار التي يدعون لها, يُمكن أن تُرى في السلوك المنافق للسياسيين الديمقراطيين و مسؤولي الحكومة, والذين فقط غالبا لا يمارسوا ما يدعون إليه. فكر في السياسيين الاشتراكيين الذين ينتقدون الرواتب المرتفعة لمدراء الأعمال ثم ينظموا إلى شركات كبيرة عندما يتقاعدون من السياسة. أو السياسيين الذين يعظون ببركات التعددية الثقافية لكن يعيشون في أحياء للبيض ويرسلون اطفالهم الى مدارس للبيض. أو السياسيين الذين يصوتون لصالح الحروب لكن لن يرسلوا أطفالهم للقتال فيها ابدا.

هنالك بضعة أسباب وراء ادعاء الناس انهم يدعمون الديمقراطية, بالرغم من أن سلوكهم يظهر العكس. اولا, من القابل للفهم أن يعزو الناس رفاهيتنا النسبية إلى النظام السياسي الذي نعيش فيه. نحن بحال افضل الى حد كبير, ونحن نعيش في ديمقراطية, فالديمقراطية يجب أن تكون نظاما جيدا, هكذا تمضي مجادلتهم. لكن هذه مغالطة. قارن هذا بما قاله بعض من المدافعين عن الاتحاد السوفيتي عن لينين وستالين. بالطبع, هؤلاء الدكتاتوريين قد يكونوا ارتكبوا أعمال وحشية, لكن الناس يجب مع ذلك أن يكونوا ممتنين لهم, لأنه تحت حكمهم تم تحويل الاتحاد السوفيتي إلى بلد صناعي و تم تزويد الكل بالكهرباء. لكن روسيا كانت ستتحول إلى دولة صناعية ويتم تزويدها بالكهرباء في القرن العشرين على أية حال, حتى لو لم يكن لينين وستالين موجودين. بشكل مشابه, التقدم الذي حققناه في مجتمعنا لا يمكن ببساطة أن يتم ايعازه إلى نظامنا السياسي. انظر الى الصين. الاقتصاد الصيني نما بسرعة خطيرة جدا, لكن البلد لا يملك ديمقراطية. الرفاهية مبنية على درجة الحرية الاقتصادية التي يتمتع بها الناس و آمن حقوق الملكية الخاصة بهم, وليست مبنية على درجة الديمقراطية.

سبب ثاني وراء ميل الناس إلى دعم نظامنا, هو أنهم يجدون من الصعوبة أن يتخيلوا كيف ستكون حياتهم اذا كان بامكانهم أن يحتفظوا بكل المال الذي كسبوه ولم يكن عليهم أن يدفعوا ضرائب. يمكنك أن ترى الطريق السريع العام 'المجاني' الذي تقود عليه, لكن لا يمكنك أن ترى مركز الرعاية الصحية الذي كان يمكن بناؤه بنفس مقدار المال. و لا يمكنك أن تتخيل الإجازة التي كان يمكنك أن تحصل عليها, لو لم يكن عليك أن تدفع من أجل الحرب في العراق. وما هو حتى أقل قابلية للرؤية هو الابتكار الذي كان سيحدث لو لم تتدخل الحكومة في الاقتصاد. في السوق الحر, العديد من العلاجات الطبية الجديدة والمنقذة للحياة كانت بلا شك سيتم تطويرها, والتي الآن تم خنقها من قِبل البيروقراطية.

يبدو الأمر كما لو أن الحكومة توفر العديد من الأشياء مجانا بصورة سحرية, لكن هناك سعر مخفي يجب دفعه: كل الإمكانيات- الخدمات و المنتجات والابتكارات- التي لم يتم خلقها بسبب أن وسيلة القيام بذلك تم اغتصابها من قِبل الدولة. الناس يروا فقط ما يصدر من قبعة الحكومة, وليس ما يختفي فيها.

وثم هناك سبب ثالث لماذا كلنا نعتقد أننا جميعا ديمقراطيون, بالتحديد هو انه يتم اخبارنا اننا كذلك. مدارسنا, إعلامنا, سياسيينا, جميعهم يقومون بإيصال رسالة بأن البديل الوحيد الممكن للديمقراطية هو الدكتاتورية. بالنظر إلى هذه المكانة الإلهية, كحصن ضد الشر, من سيجرؤ على أن يكون ضد الديمقراطية؟

الخرافة ١٣– لا يوجد بديل (افضل) للديمقراطية

إذا قلت أنك ضد الديمقراطية, يشك الناس فورا انك مؤيد للدكتاتورية. لكن هذا هراء. الدكتاتورية ليست البديل الوحيد للديمقراطية. البديل لشراء سيارة ديمقراطيا ليس شراء السيارة لك من قبل دكتاتور بل أن تقوم أنت بشرائها لنفسك.

ونستون تشرشل قال: "الديمقراطية هي الشكل الأسوأ للحكم من عدا أن كل الأشكال الأخرى التي تم تجريبها." بكلمات اخرى, الديمقراطية لها مشاكلها, لكن لا يوجد نظام أفضل. في كتابه الشهير 'نهاية التاريخ والإنسان الأخير' كتب فرانسيس فوكوياما حتى عن "عولمة الديمقراطية الغربية الليبرالية كشكل النهائي للحكم الإنساني ". افتراضيا, لم يكن هناك شيئا افضل.

بهذه الطريقة, أي انتقاد للديمقراطية يتم اجهاضه في المهد. الديمقراطية فرضيا تقف 'فوق الأحزاب السياسية و الايدلوجيات', وبسبب هذه المكانة السماوية البديل المختلف او الافضل لا يمكن تخيله. لكن هذه بروباجاندا خالصة. الديمقراطية هي شكل خاص من أشكال التنظيم السياسي. لا يوجد سبب يدعو لافتراض انها المبدأ التنظيمي الافضل. نحن لا نستخدم الديمقراطية في المجال العلمي, نحن لا نصوت على الحقيقة العلمية, بل نستخدم المنطق والحقائق, وذلك لسبب جيد. فإذا لا يوجد سبب لافتراض أن الديمقراطية هي بالضرورة النظام الأفضل في المجال السياسي.

لماذا لا يستطيع الناس أن ينظموا أنفسهم بطريقة تختلف عن ما هو موجود في الدول التي يحكم فيها 'الشعب'؟ في المجتمعات الأصغر, على سبيل المثال؟ لكن اللامركزية يتم معارضتها بشدة من قِبل حكامنا الديمقراطيين بل وحتى يتم جعلها مستحيلة. إذا كانت الديمقراطية هي هكذا نظام جيد حقا, فأنت تتوقع ان يتم اعطاء الناس الخيار للانضمام طوعا– أو الانسحاب من– الأمة الديمقراطية؟ لكن هذا ليس ما هو عليه الحال. لا يتم

في أي بلد ديمقراطي, من ضمنها الولايات المتحدة, السماح للولايات والأقاليم بأن تذهب في طريقها.

في الحقيقة, الاتجاه في البلدان الديمقراطية هو إلى حد ما العكس, أي نحو مركزية اكثر واكثر. أوروبا من بين آخرين تتحول تدريجيا الى دولة دولة مركزية كبرى. ونتيجة ذلك المريبة هي أن الألمان الآن يستطيعون أن يقرروا كيف على اليونانيين أن يعيشوا وبالعكس. في هذه الديمقراطية الضخمة يمكن للبلدان أن تلقي بعبء عواقب سياستها الاقتصادية قصيرة النظر على سكان البلدان الأخرى–بالضبط كما يستطيع المواطنين في الديمقراطية الوطنية أن يعيشوا على ظهور المواطنين الآخرين. بعض البلدان تُضيّع المال– لا تقوم بالادخار و تدلل موظفيها الحكوميين بمخططات تقاعد كريمة و تخلق ديون لا يمكنها دفعها أبدا– وإذا استطاعت أن تقنع عدد كافي من أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين ,فإنه يمكنها أن تجبر دافعي الضرائب في البلدان التي تُدار بشكل أفضل على أن يدفعوا فاتورة ذلك. ذلك هو منطق الديمقراطية على المستوى الأوروبي .

كلما كبرت الدولة الديمقراطية, كلما أصبح السكان أكثر تباينا, وازداد التوتر الذي سينشأ. المجاميع المتعددة في مثل هكذا دولة سيكون لديها القليل من التردد قبل استخدام العملية الديمقراطية للنهب والتدخل في شؤون الآخرين بأكبر قدر ممكن من اجل مصالحهم الشخصية. كلما صغرت الوحدات الإدارية, وكان السكان أكثر تجانسا, ازدادت فرصة ان يكون الإفراط في الديمقراطية محدودا. الناس الذين يعرفون بعضهم الآخر بصورة شخصية و يشعرون بالارتباط ببعضهم, سيكونون أقل احتمالية لأن يسرقوا و يضطهدوا بعضهم.

لهذا السبب سيكون إعطاء الناس خيار 'الانشقاق الإداري' فكرة جيدة. لو تم السماح لنيو هامبشر لان تنفصل عن الولايات المتحدة, كان سيكون لديها أكثر حرية في تنظيم الأمور بطريقة مختلفة عما يجري, لنقل, كاليفورنيا. كان سيكون بإمكانها أن تطبق نظامها الضريبي الخاص بها والذي يمكن أن يكون في صالح المستثمرين والموظفين سوية. ستتنافس المناطق مع بعضها وسيتم تقريب القوانين إلى ما يريده الناس. يمكن للناس أن 'يصوتوا' بأقدامهم من خلال الانتقال إلى دولة مختلفة. سيصبح الحكم أكثر حركية وأقل بيروقراطية. يمكن للمناطق أن تتعلم من بعضها لأنه يمكن لكل منها أن تجرب سياسات مختلفة.

مساعدة الفقير, على سبيل المثال, يمكن أن يتم تنظيمها بشكل أفضل بكثير على المستوى المحلي. السيطرة المحلية تمنع إساءة الاستخدام وهي الضمان الأفضل لان يتم مساعدة أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة حقا و ان لا يتم تضييع المال على المحتالين. تفكيك دولة الرفاه الديمقراطية الوطنية هو أيضا ضروري من أجل دمج ناجح للاقليات. الان, الكثير من المهاجرين يعيشون من خلال دولة الرفاه. هؤلاء هم المهاجرين الذين لا يريدهم أحد. لكن معظم الناس لا يمانعون من المهاجرين الذين يعتنون بأنفسهم و راغبين بالاندماج.

بالمناسبة, تشرشل قال ايضا: "الحجة الأفضل ضد الديمقراطية هي محادثة لمدة خمس دقائق مع المصوت المتوسط."

الفصل الثاني: أزمة الديمقراطية

الديمقراطية قد تكون بدأت كنموذج رائع لتقوية الشعب, لكن بعد ١٥٠ سنة من التطبيق, النتائج بانت, و هي ليست ايجابية. من الواضح الآن أن الديمقراطية هي قوة استبدادية بدلا من أن تكون تحررية. الديمقراطيات الغربية تتبعت مسار الدول الاشتراكية وأصبحت غير فعالة و فاسدة وقمعية و بيروقراطية. كما حاولنا أن نبين فيما سبق, هذا حصل ليس لأن النموذج الديمقراطي تم تخريبه, بل, على العكس, بسبب الطبيعة الجمعية الكامنة في هذا النموذج.

إذا أردت أن تعرف كيف تعمل تعمل الديمقراطية حقا, فكر في هذا المثال. جورج باباندريو, السياسي اليوناني الاشتراكي, ربح الانتخابات في بلده في عام ٢٠٠٩ بشعار بسيط: هنالك مال! منافسيه المحافظين كانوا قد قللوا أجور الموظفين الحكوميين و مصروفات عامة أخرى. قال باباندريو أن هذا لم يكن ضروريا. شعار "ليفتا يباركون" كان صيحة تجمعاته–هنالك مال. ربح باباندريو الانتخابات بسهولة. في الواقع لم يكن هناك مال بالطبع– أو بالأحرى, كان يجب أن يُأتي به من قِبل دافعي الضرائب في البلدان الأخرى في الاتحاد الأوروبي. لكن الاغلبية هي دائما على حق في الديمقراطية, وعندما يكتشفون أنهم يستطيعوا أن يصوتوا للأموال لأنفسهم ,فإنهم سيقومون بذلك حتما. توقع أن يقوموا بغير ذلك هو سذاجة.

ما يظهره المثال اليوناني كذلك هو أن الناس في الديمقراطية يهبون الى الدولة كي تعتني بهم بصورة طبيعية. الحكم الديمقراطي يعني حكم الدولة. كنتيجة لذلك, سيقوم الناس بتقديم مطالب للدولة باستمرار. سيصبحون أكثر اعتمادا على الحكومة لحل مشاكلهم و إدارة حياتهم. مهما كانت المشاكل التي يواجهونها, فإنهم يتوقعون الحكومة أن تحلها. السمنة

المفرطة, إساءة استخدام المخدرات, البطالة, نقص في المدرسين أو الممرضين, تناقص في زيارة المتاحف, أي شيء يمكن أن تفكر فيه, الدولة متواجدة لكي تقوم بشيء حياله. أي شيء يحصل–حريق في مسرح, تحطم طائرة, عركة في حانة–فإنهم يتوقعون الحكومة أن تلاحق المتسبب وأن تتأكد من ألا يحدث شيء مشابه مرة اخرى. إذا كانوا بلا وظيفة, يتوقعون الحكومة أن "تخلق وظائف". إذا ارتفعت أسعار الوقود, فأنهم يريدون من الحكومة أن تفعل شيئا حيال الأمر. في يوتيوب هنالك فيديو يظهر مقابلة مع امرأة استمعت للتو لخطاب من الرئيس أوباما, وهي تقريبا تبكي من الفرح. وهي تصرخ قائلة "لا يجب علي أن أقلق بعد الآن حول دفع المال لوقود سياراتي أو دفع أقساط المنزل!". هذا هو نوع العقلية التي تربيها الديمقراطية.

والسياسيين راغبين إلى حد كبير بتزويد ما يطلبه الناس منهم. انهم مثل الرجل الذي يضرب به المثل والذي يمتلك مطرقة فقط ويرى كل شيء كمسمار للضرب. بنفس الطريقة, أنهم يرون أنفسهم كحلال مشاكل لكل مشكلة في المجتمع .بعد كل شيء, لهذا تم انتخابهم. إنهم يعدون 'بخلق الضرائب', تقليل معدلات الفائدة, دعم القوة الشرائية للناس, جعل ملكية البيوت بسعر مناسب حتى للناس الأكثر فقرا, تحسين التعليم, بناء مناطق لعب و ملاعب لاطفالنا, التأكد من أن جميع المنتجات و أماكن العمل امينة, توفير رعاية صحية جيدة وبسعر مناسب, تخليص الطرق من الازدحامات المرورية, الشوارع من الجريمة, الأحياء من التخريب, الدفاع عن مصالحنا 'الوطنية' عند بقية العالم, تنفيذ 'القانون الدولي' في ارجاء الارض, تشجيع التحرر ومحاربة التمييز في كل مكان, التاكد من ان الطعام أمن و الماء نظيف, 'إنقاذ المناخ', التأكد من أن البلد هو الأنظف والأكثر صديقا للبيئة والأكثر ابتكارا في العالم, ومحو الجوع من العالم. سيقومون بتحقيق كل احلامنا ومطالبنا و حمايتنا من المهد إلى اللحد و التاكد من اننا سعداء وراضين من

الصباح الباكر حتى آخر المساء و بالطبع تقليص الميزانية و تخفيض الضرائب.
مثل هذه الأحلام هي التي تتكون منها الديمقراطية.

خطايا الديمقراطية

من الواضح, أنه في الواقع هذه الطريقة لا تستطيع أن تعمل على الإطلاق. لا تستطيع الحكومة أن تحقق كل ذلك. في النهاية, سيقوم السياسيون بالشيء الوحيد الذي يستطيعون فعله, وهو:

١-رمي المال على المشاكل

٢-إنشاء قواعد وأنظمة جديدة

٣-إنشاء لجان للإشراف على تطبيق قواعدهم

لا يوجد في الحقيقة شيء يستطيعون فعله, كسياسيين. انهم لا يستطيعون حتى أن يدفعوا فواتير فعالياتهم, والتي يتم تركها لدافع الضرائب ليقوم بدفعها.

يمكنك أن ترى عواقب هذا النظام حولك كل يوم:

البيروقراطية

ولدت الديمقراطية بيروقراطيات كبيرة في كل مكان, والتي تحكم حياتنا بسلطة استبدادية متزايدة على الدوام. بسبب انهم الحكومة, فإنهم قادرين على ضمان انهم محميين بصورة جيدة من الوقائع الاقتصادية الشاقة التي يواجهها بقيتنا. وزاراتهم لا تستطيع أن تُفلس, هم أنفسهم يستطيعون أن يُطردوا بصعوبة, انهم غالبا ما سيخرقون القانون, لأنهم هم القانون.في نفس الوقت, يضعون عبء كبير على بقيتنا بقواعدهم وانظمتهم. في كل

مكان يتم إعاقة وتثبيط عزيمة المشاريع الناشئة بواسطة مجموعة كبيرة من القوانين والتكاليف البيروقراطية المفروضة عليهم. الأعمال المتواجدة كذلك تعاني تحت ضغط البيروقراطية. في الولايات المتحدة تكاليف فرض الأنظمة وفقا لادارة المشاريع الصغير– لاحظ انه هذه وكالة حكومية– هي ١,٧٥ تريليون دولار في السنة, وفقا لمقالة في ويكيبيديا. الفقراء وقليلي التعليم يعانون بأكبر مقدار من هذا النظام: أنهم لا يستطيعون أن يجدوا وظائف لأنه تم تسعيرهم خارج السوق بواسطة قوانين الحد الأدنى للأجور و قوانين أخرى تزيد من كلفة العمالة. كذلك من الصعب جدا عليهم أن يؤسسوا أعمال خاصة بهم لأنهم لا يعرفون طريقهم في الادغال البيروقراطية.

الطفيلية

إلى جانب البيروقراطيين و السياسيين, هنالك مجموعة أخرى من الناس الذين يعيشون بصورة جيدة بواسطة النظام الديمقراطي: أولئك الذين يديرون الشركات والمؤسسات التي تدين بوجودها إلى السخاء الحكومي أو الامتيازات الخاصة. فكر في مدراء الشركات في المجمع العسكري–الصناعي, وفي البنوك والمؤسسات المالية التي يتم دعمها من قبل نظام الاحتياطي الفيدرالي. لكن كذلك الناس في 'القطاعات المدعومة'– المؤسسات الثقافية و التلفزيون العام و وكالات الإعانة و مجاميع البيئة والى آخره–من غير ذكر السيرك الكامل 'للمنظمات الدولية'. الكثير من هؤلاء الناس يمتلكون وظائف مُدّرة يدينون بها إلى علاقاتهم الحميمة مع الحكومة أو وكالات حكومية. هذا هو شكل من أشكال الطفيلية المؤسساتية التي يتم مساعدتها والتحريض عليها بواسطة نظامنا الديمقراطي.

جنون العظمة

محبطةً من عدم قدرتها على تغيير المجتمع حقا, تطلق الحكومة بصورة دورية مشاريع عملاقة للمساعدة في تعافي قطاع صناعي عاجز أو لخدمة غرض نبيل آخر. في كل مرة

تقوم هذه الأفعال بمجرد زيادة المشاكل ودائما تُكلف اكثر من المخطط له. فكر في الإصلاحات التعليمية و إصلاح الرعاية الصحية ومشاريع البنية التحتية ومشاريع الطاقة غير الضرورية مثل برنامج الإيثانول في الولايات المتحدة أو مشاريع الطاقة الرياح البحرية في أوروبا. الحروب كذلك يُنظر اليها على انها 'مشاريع عامة' تتعهد بها الحكومة لتشتيت الانتباه من المشاكل المحلية و اثارة مشاعر الدعم العامة للحكومة و خلق وظائف للطبقة الدنيا و توجيه أرباح ضخمة إلى شركات مفضلة والتي تقوم بدورها برعاية الحملات الانتخابية للسياسيين و تحضر وظائف متوفرة لنفس هؤلاء السياسيين عندما يتم التصويت على خروجهم من مناصبهم. (لا حاجة للقول, السياسيون أنفسهم لا يقاتلوا في الحروب التي يبدأوها ابدا)

دولة الرفاه

السياسيين الذين يتم تعيينهم لمحاربة الفقر واللامساواة يشعرون بصورة طبيعية أن واجبهم المقدس هو تقديم مشاريع رعاية باستمرار (و فرض ضرائب جديدة للدفع من اجلها). هذا لا ينفع مصالحهم فقط بل مصالح أولئك البيروقراطيين المسؤولين عن تنفيذ البرامج. تستهلك الرعاية جزء مهم من صرف الدول في معظم الدول الديمقراطية. في بريطانيا تصرف حكومة ثلث ميزانيتها على الرعاية. في إيطاليا وفرنسا يقترب الرقم من ٤٠%. الكثير من المنظمات المجتمعية (مثل اتحادات العمال و صناديق التقاعد العام و والوكالات الحكومية العامة) لديها مصلحة في المحافظة على دولة الرفاه وتوسيعها. . من التقليدي في الطريقة التي تعمل بها الحكومة الديمقراطية هي أنها لا تقدم أي خيار و لا تدخل بعقود مع مواطنيها. الكل مُجبر على دفع تأمين البطالة المرتفع و أقساط تأمين الضمان الاجتماعي, لكن لا أحد يعلم ما هي المنافع التي سيتمتعون بها في المستقبل. المال الذي كان عليهم دفعه تم صرفه منذ الآن. الانهيار القادم في الضمان الاجتماعي هو

المثال الأكثر سوءا على هذا النوع من التبذير. وضع في ذهنك, أن أموال المساعدات الحكومية لا تذهب فقط إلى 'المعوزين'. الكثير من المساعدات الحكومية تذهب إلى الأغنياء, على سبيل المثال إلى المصارف التي تم إعانتها بمبلغ ٧٠٠ بليون دولار (والتي بعدها قام المدراء كافئوا أنفسهم بعلاوات كبيرة).

السلوك الضداجتماعي و الجريمة

دولة الرفاه الديمقراطية تشجع على اللامسؤولية و السلوك الضداجتماعي. في المجتمع الحر الناس الذي يسيئون التصرف أو يفشلون في الإيفاء بوعودهم أو يتصرفون بدون اهتمام بالآخرين يخسرون مساعدة الأصدقاء و الجيران و العائلة, مع ذلك, دولة الرفاه الخاصة بنا تخبرهم: إذا كان لا أحد يريد مساعدتك بعد الان, نحن سنقوم بذلك! لهذا يتم مكافأة الناس على السلوك الضداجتماعي. كونهم معتادين على الحكومة التي توفر أي شيء يحتاجونه, فإنهم يطورون عقلية الراكبين مجانا, الذين لا يريدون أن يعملوا من أجل مالهم. مما يجعل الامور اسوأ, تجعل قوانين العمل الصارمة (وكذلك القوانين المضادة للتمييز) من الصعب للموظِفين أن يتخلصوا من الموظَفين الذين لا يعملون بصورة مرضية. بطريقة مشابهة, تجعل أنظمة الحكومة من شبه المستحيل طرد الطلاب أو فصل المدرسين الذي يسيئون التصرف أو يعملون بصورة غير مرضية. في مشاريع الإسكان العام من الصعب جدا اخراج شخص مُزعج لجيرانه من منزله. المجاميع التي تسئ التصرف في النوادي الليلية لايمكن منعهم من الدخول بسبب القوانين المضادة للتمييز. ما يزيد الطين بلة,هو أن الحكومة غالبا ما تؤسس برامج مساعدة مُكلفة للمجاميع المعادية للمجتمع, مثل المخربين من مشجعي كرة القدم. لذلك, يتم مكافأة الجنوح والتشجيع عليه.

المستوى المتوسط و المعايير المنخفضة

لكون الأغلبية في أي مجتمع تميل إلى أن تكون أكثر فقرا من أفراد المجتمع الأكثر نجاحا وكفاءة, هنالك حتما ضغط على السياسيين في الديمقراطية لإعادة توزيع الثروة– لاخذها من الغني و إعطاءها للفقير. بهذه الطريقة, يتم معاقبة النجاح في العمل والتميز من خلال الضرائب التقدمية. لهذا, قد يكون من المتوقع من الديمقراطية أن تقود إلى تقليل مستوى الذكاء العام للسكان و تخفيض المعايير الثقافية العامة. اينما تحكم الأغلبية, المستوى المتوسط يصبح هو المتوسط الاعتيادي.

ثقافة عدم الرضا

الاختلافات الخاصة يتم تحويلها إلى صراعات اجتماعية في الديمقراطية باستمرار. هذا لكون الدولة تتدخل في كل العلاقات الشخصية والاجتماعية. كل شيء خطأ في مكان ما, من مدرسة حكومية سيئة الأداء إلى شغب محلي, يكبر إلى مشكلة وطنية (أو حتى دولية) على السياسيين أن يجدوا حلا لها. الكل يشعرون أنهم مدفوعون و مُشجعون على اجبار الاخرين على وجهات نظرهم حول العالم. المجاميع التي تشعر انه تم اقتراف خطأ بحقها ترمي الطابوق وتنظم الاحتجاجات و تدخل في إضراب. هذا يخلق شعور عام من الإحباط وعدم الرضا.

قصر المدى

الحافز الرئيسي للسياسيين في الديمقراطية هو الرغبة في أن يتم إعادة انتخابهم. لذلك, لا يصل أفقهم الى ما بعد الانتخابات القادمة عادة. بالإضافة إلى ذلك, يعمل السياسيون المنتخبون ديمقراطيا بموارد ليست خاصة بهم والتي هي تحت تصرفهم بصورة مؤقتة. انهم يصرفون أموال الآخرين. ذلك يعني أنهم لا يجب عليهم أن يكونوا حذرين حول ما يفعلون و أن يفكروا في المستقبل. . لهذه الأسباب تسود السياسات قصيرة المدى في الديمقراطية. أحد وزراء الشؤون الاجتماعية الهولنديين السابقين قال ذات مرة,

"يجب على القادة السياسيين أن يحكموا كما لو أنه لا يوجد انتخابات بعد الآن. بهذه الطريقة سيكونون قادرين على الحصول على نظرة طويلة الأمد للأمور." كما قال المؤلف الأمريكي فريد زكريا في مقابلة: "انا أعتقد أننا نواجه أزمة حقيقية في العالم الغربي. ما تراه في كل مجتمع غربي هو عدم القدرة أساسا على فعل شيء واحد, وهو فرض أي نوع من من أنواع الألم قصير المدى في سبيل مكاسب طويلة الأمد. كلما تحاول حكومة أن تقترح نوعا من الألم تحصل ثورة. والثورة دائما ما تكون ناجحة على وجه التقريب." لكون الناس مُشَجعين على التصرف كمستغلين في الديمقراطية و السياسيون يتصرفون بشكل أشبه ما يكون بالمستأجرين منه إلى أصحاب الملكية, لكونهم في الوظيفة فقط بصورة مؤقتة, هذه النتيجة يجب ألا تفاجئ أحد. الشخص الذي يستأجر أو يوقع عقد ايجار حول شيء ما يملك حافز أقل لأن يكون حريصا عليه و أن يفكر بشكل طويل الأمد من صاحب الملك.

لماذا تسوء الأمور باستمرار

نظريا يستطيع الناس أن يصوتوا لنظام مختلف أقل بيروقراطية واقل اهمالا. في الواقع, هذا الأمر غير محتمل الوقوع, لأن هنالك الكثير من الناس الذين يملكون مصلحة راسخة في استمرار هذا النظام. وبينما تكبر الحكومة ببطء, تنمو هذه المجموعة معها. كما بين الاقتصادي النمساوي العظيم لودفيغ فون ميزس, ستقاوم البيروقراطية تحديدا أي شكل من أشكال التغيير بكل ما تملك من قوة. "البيروقراطي ليس مجرد موظف في الحكومة", كتب ميسيز. "انه, تحت الدستور الديمقراطي, في نفس الوقت مصوت و جزء من ولي الأمر, الموظِف. انه في موقف غريب: انه موظف وموظِف. ومصلحته المالية كموظَف تفوق مصلحته كموظِف, لكونه يحصل من الخزينة العامة أكثر مما يساهم بها. هذه

العلاقة المزدوجة تصبح أكثر أهمية حينما يزداد عدد الناس في قائمة رواتب الحكومة. البيروقراطي كمصوت اكثر تلهفا للحصول على زيادة في الراتب من ابقاء على الميزانية متوازنة. اهتمامه الرئيسي هو تكبير قائمة الرواتب.

الاقتصادي ميلتون فريدمان قسّم صرف المال الى اربعة انواع. الأول عندما تصرف اموالك على نفسك. فانك تمتلك حافز لان تبحث عن الجودة وان تصرف بتنظيم. هذه هي الطريقة التي يتم صرف المال بها في القطاع الخاص بصورة عامة. النوع الثاني هو صرف المال الخاص بك على شخص آخر, على سبيل المثال عندما تشتري لأحدهم عشاءا. بالتأكيد ستهتم بالمقدار الذي تصرفه ولكن ستكون أقل اهتماما بالجودة. النوع الثالث هو عندما تصرف أموال شخص آخر عليك, كما يحدث عندما تتناول غداء على حساب شركتك, ستحس بحافز قليل لأن تكون اقتصاديا لكنك ستقوم بجهد لاختيار الغداء الصحيح. الطريقة الرابعة هي صرف اموال شخص آخر على شخص ثالث. حينها لن يكون لديك أي سبب للاهتمام بالجودة أو التكلفة. هذه هي الطريقة التي تصرف بها الحكومة أموال ضرائبك بصورة عامة.

نادرا ما يتم تحميل السياسيين مسؤولية الأفعال التي قاموا بها وتبين أنها ضارة على المدى البعيد. انهم يحصلون على المديح بسبب نواياهم الطيبة والنتائج الأولية الإيجابية لبرامجهم. العواقب طويلة الأمد (على سبيل المثال, الديون التي تحتاج إلى أن يتم إعادة دفعها) ستكون مسؤولية خلفائهم. بالمقابل, يمتلك السياسيون دافع قليل للعمل على البرامج التي تؤدي إلى نتائج بعد مغادرتهم المنصب, لان القادة المستقبليين سيحصلون على التقدير بسببها.

لهذا, تصرف الحكومات الديمقراطية اموالا اكثر مما تستلم دائما. انهم يحلون هذه المشكلة من خلال فرض الضرائب أو هنالك طريقة أحسن من ذلك–لكون الناس الذين

عليهم أن يدفعوا ضرائب يستاؤون منها- وهي اقتراض المال أو طباعته ببساطة. (لاحظ انهم يقترضون من بنوك مفضلة, والتي لاحقا يتم إنقاذها من الإفلاس بواسطة الحكومة إذا كان عليها دين كبير). من النادر أن يقللوا من ميزانيتها. عندما يتحدثون عن 'التقليل', فإنهم عادة يقصدون نمو أبطأ في حجم الصرف.

طبع الأموال يؤدي إلى التضخم دون شك, وذلك يتضمن تناقص ثابت في قيمة مخزونات الناس. اقتراض الاموال يسبب ارتفاع في الدين الوطني ويؤدي إلى الدفع بعبء الفوائد إلى الأجيال المستقبلية. في الوقت الحالي, أصبح الدين العام في كل ديمقراطيات العالم تقريبا مرتفعا جدا إلى حد أنه من غير المحتمل أن يتم إعادة دفعها على الاطلاق. ما هو أسوأ من ذلك هو أن مؤسسات مثل صناديق التقاعد اشترت دين حكومي بصورة كبير بافتراض أن ذلك سيكون استثمار جيد طويل الأمد. هذه نكتة مؤلمة. الكثير من الناس لن يستلموا أموال التقاعد التي يعتمدون عليها على الاطلاق لان المال الذي وضعوه في صناديق التقاعد الخاصة بهم تم تبذيره منذ الآن.

لكن بالرغم من كل هذه المشاكل التي تجلبها الديمقراطية لنا, نستمر بالأمل والاعتقاد أنه, بعد الانتخابات القادمة, كل شيء سيتغير. هذا يجعلنا عالقين في دائرة مُفرغة: لا يقوم النظام بتنفيذ ما يعده, يصبح الناس مُحبطين ويطالبون بتحسينات, يقوم السياسيون بزيادة وعودهم أكثر من المعتاد, ترتفع التوقعات أكثر من المعتاد, خيبات الأمل الحتمية تصبح أكبر من المعتاد, وهكذا. المواطنون في الديمقراطية هم مثل مدمني الكحول الذين يحتاجون إلى أن يشربوا المزيد دائما كي يشعروا بالثمالة, يحدث ذلك في كل مرة مما يؤدي إلى صداع خمر اقوى حتى. بدلا من الاستنتاج انهم يجب عليهم أن يبقوا بعيدا عن الكحول, انهم يريدون فقط المزيد. انهم نسوا تماما كيف يعتنوا بأنفسهم ولم يعودوا يتحملون مسؤولية حياتهم.

لماذا نحتاج إلى ديمقراطية أقل

السؤال هو إلى متى يمكن أن يستمر هذا الوضع, مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الرضا في المجتمع وعدم المقدرة في النظام السياسي والاقتصادي. الكثير من الناس يدركون أنه هنالك شيء ما خطأ في النظام. السياسيون وقادة الرأي يتحسرون على انقسام المشهد السياسي, وتقلب الناخبين, ,والسطحية والبحث عن الإثارة في الإعلام. المواطنون يشتكون أن السياسيين لا يستمعون لهم, وأنهم لا يحصلون على ما تم إعطائهم من وعود و أن الكونغرس هو تمثيلية, محاكاة ساخرة للحكومة الجيدة. مع ذلك, أنهم يلقون بلوم المشاكل على وجود السياسيين الخطأ أو على قضايا جانبية مثل الهجرة والعولمة, وليس على العيوب الكامنة في النظام الديمقراطي نفسه.

الان لا احد يعلم اين الوجهة من هنا. الكل عالق في رؤية النفق المسماة بالديمقراطية. 'الحل' الوحيد الذي يستطيع الناس أن يفكروا به هو ,ديمقراطية أكثر', أي المزيد من تدخل الحكومة. هل يشرب الشباب الكثير من الكحول؟ ارفع السن الأدنى لشرب الكحول. هل اصحاب الأمراض المزمنة مُهملون في دور الرعاية؟ أرسل المزيد من مفتشي الحكومة! هل هناك انعدام في الابتكار؟ أسس مجلس ابتكار حكومي! هل يتعلم الأطفال القليل في المدرسة؟ اجعل المزيد من الامتحانات اجبارية! هل معدلات الجريمة في تزايد؟ قم بتأسيس وزارة حكومية جديدة! نظّم و امنع و اجبر و ثبط من عزيمة و تحقق و دلّل و أصلح و, الأهم من ذلك كله, ارمي مالا على المشكلة.

وماذا لم لم يعمل كل ذلك؟ في النهاية سيتم سماع النداء من اجل قائد عظيم , رجل قوي من اجل وضع حد لكل الضوضاء و تنفيذ القانون والنظام. هنالك منطق مؤكد وراء ذلك. إذا كان كل شيء يحتاج إلى تنظيم من قبل الحكومة, إذا لماذا لماذا لا يتم ذلك بواسطة دكتاتور عادل؟ فليذهب التردد غير المنتهي و عدم اتخاذ القرار و الجدال وعدم

الكفاءة. لكن هذا سيكون عقد مع الشيطان. سنحصل على القانون والنظام, هذا صحيح. لكن الثمن سيكون نهاية الحرية والحركة و النمو.

لحسن الحظ, هنالك طريق آخر, بالرغم من أن الكثير من الناس قد يجدون من الصعب تخيله. الطريق هو: ديمقراطية أقل. دولة أقل. حرية فردية أكثر.

كيف سيبدو هذا النموذج الليبرتاري عند التطبيق, هو موضوع الفصل الأخير من هذا الكتاب.

الفصل الثالث: نحو نموذج سياسي جديد

من الوهم الاعتقاد بأن المشاكل التي يواجهها مجتمعنا يمكن حلها بواسطة 'المزيد من الديمقراطية'. و الوهم الأكبر كون الديمقراطية هي النظام الأفضل من بين كل الأنظمة المقترحة.

أدت الديمقراطية إلى وضع أصبحنا فيه نخاف من نظرائنا المواطنين القادرين على استبعادنا من خلال صندوق الاقتراع.

الايمان الاعمى بالديمقراطية في مجتمعنا ليس بديهيا. أنه في الحقيقة ظاهرة جديدة إلى حد كبير. معظم المثقفين المحافظين و الليبراليين الكلاسيكيين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر, من ضمنهم مفكرين مشهورين مثل اللورد أكتون و اليكس دي توكفيل و والتر باكهوت و إدموند برك و جيمس فينيمور كوبر و جون ستيوارت مل و توماس ماكولي, كانوا معارضين للديمقراطية. الكاتب المحافظ الشهير إدموند بيرك كَتب: "من هذا انا متأكد, انه في الديمقراطية غالبية المواطنين يصبحون قادرين على ممارسة الاضطهاد الأكثر وحشية على الأقلية...وأن اضطهاد الأقلية سيتمدد الى عدد اكبر بكثير و سيتم تنفيذه بضراوة كبيرة, ذلك يمكن على الدوام تقريبا إيقافه من قِبل حُكم ملك واحد."

توماس ماكلوي, المفكر البريطاني الليبرالي الشهير, عبر عن آراء مشابهة: "كنتُ لفترة طويلة ولازلت مقتنعا أن المؤسسات الديمقراطية الخاصة لابد أن تدمر الحرية أو الحضارة أو كليهما عاجلا ام اجلا." هذه كانت أفكار مقبولة تماما في تلك الأيام, كما بين اري; ريتر فون كونت–لادين في كتابه "الحرية أو المساواة" في عام ١٩٥١.

في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين, مع ذلك, تم دفع النموذج الليبرالي الكلاسيكي للخلف وتم استبداله بالإيمان بالجمعية. الليبرالية تم استبدالها باشكال مختلفة من الجمعية– الشيوعية و الاشتراكية و الديمقراطية. الأخيرة أصبحت تمثل فكرتنا عن 'الحرية'. لكن كما بينا في هذا الكتاب, من الخطأ كليا أن نساوي الديمقراطية بالحرية. كما عرف المفكرون الليبراليين الكلاسيكيين في الماضي, الديمقراطية هي في الحقيقة شكل من أشكال الاشتراكية. ما تبقى من حريتنا, عائد إلى التقليد الليبرالي الكلاسيكي الذي ما زال حيا في الغرب, وليس للديمقراطية.

التقليد الليبرالي الكلاسيكي, مع ذلك, يقبع تحت ضغط كبير. مع كل جيل جديد يكبر مع البروباغاندا الديمقراطية اليومية من حولنا, جزء من ميراثنا الليبرالي يموت. لم يعد أحد متفاجئا عندما تطالب النساء بحصة في مجالس الشركات, أو عندما تمنع الدولة التدخين في البارات أو عندما تقرر الحكومة ما يتم تدريسه لأطفالنا في المدارس. قد لا يوافق الجميع على هذه الأفكار – لكن الكل يجد الأمر طبيعيا تماما وهو أنه على الحكومة أن تقرر في مثل هكذا امور. من الصعوبة أن تجد معارضة لحقيقة أننا نعيش في نظام يتدخل في حياتنا حتى أصغر تفصيل. لا يوجد معارضة مبدئية لفكرة أنه يجب أن يتم ديمقراطيا تقرير كيف علينا ان نعيش جميعا.

اللامركزية و الحرية الفردية

هل البديل للديمقراطية ممكن؟ مجتمع بدون دولة مهيمنة, بدون حكم الأغلبية, مجتمع تعاوني و حر؟ قطعا. هكذا بديل هو ضروري بصورة مُلحة إذا لم نُرد أن ننحدر إلى الطغيان و الركود. العالم الغربي يحتاج إلى نموذج جديد. نموذج يجمع بين الحركية و الحرية الفردية مع الانسجام الاجتماعي. هكذا نموذج ليس يوتوبيا. بل بالامكان تحقيقه. الشيء

الأول الذي يجب فعله هو تقليل دور الحكومة. الناس يحتاجون إلى أن يحصلوا من جديد على التحكم في حياتهم و ثمرات عملهم. بدون التدخل والقواعد وفرض الضرائب , سيخلق الناس مجتمعات آمنة وقابلة للحياة و مستدامة. لماذا لا يستطيع الناس أن يصرفون أموالهم على بالطريقة التي يريدونها ويشتروا التأمين والرعاية الصحية والتعليم الذي يختارونه؟ ما هي الكارثة العظيمة التي ستحل علينا إذا حدث ذلك؟ لماذا يجب على الحكومة أن تأخذ أموال الناس من خلال الضرائب و تتخذ هذه القرارات بدلا عنهم؟ يجب إعطاء الناس مرة أخرى حرية الاختيار بأنفسهم, وحل مشاكلهم بالطريقة التي يرونها مناسبة– فرديا أو, على الأرجح غالبا, سوية. لأنه بدون التعاون, النظام و الرفاهية مستحيلتان. لكن التعاون يمكن أن يعمل فقط على أساس تطوعي, بالاعتماد على الموافقة المتبادلة.

الناس يجب أن تحصل من جديد على التحكم بثمرات عملهم. يجب أن يملكوا حرية خلق مجتمعاتهم المحلية, الدينية و الشيوعية و الرأسمالية و الاثنية والى اخره. هذه المجتمعات يمكن أن يتم حكمها 'ديمقراطيا', إذا أراد المقيمون ذلك, أو لا, إذا لم يريدوا.

سوق للحكم

باتري فريدمان, حفيذ الفائز بجائزة نوبل ميلتون فريدمان, قال ذات مرة: "الحكومة هي قطاع ذو موانع دخول عالية. في الحقيقة, يجب عليك أن تفوز في انتخابات أو تقوم بثورة لكي تجرب شكل جديد من أشكال الحكومة."

هنالك في الواقع اختيار و منافسة قليلان في الحكومة. يعتبر الناس أنه من المهم أن تتنافس الشركات. يتوقع الناس سوق حر مرن في السيارات و الملابس و التأمين مع العديد من الموردين المختلفين. إذا لماذا لا يكون هناك سوق للحكم, حيث يجب على الحكومات أن تتنافس, ويستطيع المواطنون أن ينتقلوا بسهولة إلى منطقة حكومة أخرى

لكي يعيشوا ويعملوا؟ حاليا يستطيع الناس ان ينتقلوا الى مدينة اخرى, لكن بسبب أن معظم الضرائب والقوانين تأتي من الحكومة الفيدرالية, فإن هذا لا يغير شيئا. للحصول على نوع مختلف من الحكم, يُجبر الناس على مغادرة بلدهم, وذلك عائق كبير.

نحن نعلم أن الشركات لديها ميل لتشكيل احتكاريات و اتحادات احتكارية من أجل التقليل من المنافسة. لكن الحكومات تمتلك ذلك الميل كذلك. انظر الى تَرَكُز سلطة الحكومة في واشنطن أو بروكسيل. في السوق الحر, على أية حال, يمكن للناس دائما أن يبدأوا اعمالا جديدة , وتحدي الاحتكاريات و الاتحادات الاحتكارية المتواجدة. لهذا تميل الاحتكاريات إلى أن تكون قصيرة العمر في القطاع الخاص. عندما يطلب الاحتكاريون أسعارا مرتفعة و يسيئوا استخدام موقعهم في السوق, فإن ذلك يشجع شركات اخرى على أن تدخل في ذلك السوق المعين.

في الحُكم مثل هكذا منافسة مفقودة. كما في الاحتكاريات الحقيقية لا يريد السياسيون المنافسة في الحكم. إنهم يفضلون أن يتم اتخاذ القرار حول كل الأمور جماعيا على المستوى المركزي. سيقولون: "الهجرة غير الشرعية يمكن حلها فقط في السياق الأوروبي."أو: "أزمة الدين يمكن مواجهتها فقط على المستوى الدولي." أو: "الإرهاب يمكن مقاتلته فقط من خلال وكالة مركزية قوية." مع ذلك, هنالك الكثير من البلدان الصغيرة في العالم ليست جزءا من 'كُتل' و لا تعاني من الأزمات الاقتصادية أو الإرهاب. بنفس الطريقة ,من المفترض أن نصدق أن التعليم والرعاية الصحية والإدارة المالية و التأمين الاجتماعي والى اخره, يجب أن يتم تنسيقها وتنظيمها على الأقل على المستوى الوطني. لكن لا يوجد سبب لتبرير ان يكون الامر كذلك.

اللامركزية ستكون نافعة للعديد من المجاميع في المجتمع. مع الاستقلال المحلي, يستطيع المفكرون التقدميون ان يطبقوا أفكارهم التقدمية و يستطيع المفكرون المحافظون أن

يفعلوا نفس الشيء بقيمهم, بدون اجبار الاخرين على تعديل طريقتهم في الحياة. الناس الذي يريدون أن يعيشون في مجتمع مراعي للبيئة يستطيعون أن يعيشوا وفقا لأحلامهم. على حسابهم بالطبع. المجتمع الديني الذي يرغب بغلق متاجره في ايام الاحد يستطيع أن يفعل ذلك. مقاربة حجم-واحد-يلائم-الجميع غير ضرورية و غير مرغوب بها. اللامركزية, على عكس الديمقراطية الوطنية, هي نظام 'عش ودع الآخرين يعيشون'. لذا دع الف امة تزدهر.

التنوع في الحكم يتضمن أن الناس يستطيعون أن يقرروا بصورة اسهل تحت أي نظام حكم يرغبون في العيش. هم يستطيعون الذهاب إلى بلدة أخرى أو بلد آخر إذا رغبوا بحكم مختلف. هكذا تنافسية تضمن أن يتم تحميل الحُكام المسؤولية, والذي نادرا ما يحدث حينما يتم تقييد تأثير المواطن بانتخابات كل اربعة سنوات. حتى عندما يقوم بضعة مواطنين فقط بالانتقال إلى منطقة أخرى, سيكون هناك حافز قوي للحكام لتحسين سياساتهم.

إذا لم يتم تقرير كل شيء مركزيا, تستطيع الأقاليم أن تختار اتجاه يناسب ظروفها وتفضيلاتها. على سبيل المثال, تستطيع منطقة معينة أن تقلل من الضرائب والأنظمة بصورة كبيرة من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي. المؤرخ الامريكي توماس وودز يشير إلى أن الحرية السياسية ظهرت في أوربا الغربية تحديدا بسبب التجزّء والاختلاف الذي ساد في هذه المنطقة تاريخيا. كثرة مناطق الحكم الصغيرة جعلت من الممكن للناس أن يهربوا من الأماكن التي ساد بها الاضطهاد الى الاماكن الاكثر حرية. الحكام الطغاة بسبب ذلك وجدوا أنفسهم مُجبرين على السماح بحرية أكثر.

اللامركزية في سويسرا

أثبتت سويسرا منذ وقت طويل أن اللامركزية يمكن أن تعمل بصورة مرضية. الناس غالبا ما تعتقد ان الحجم والمركزية يجلبان الرفاهية ومختلف أنواع المنافع الأخرى. مع ذلك, سويسرا, والتي هي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي ولا في الناتو, تُثبت العكس. مع حوالي ٨ ملايين مقيم يحتوي هذا البلد على عدد سكان ولاية فرجينيا والحكم فيه لامركزي بصورة كبيرة. ٢٦ كانتون يتنافسون مع بعضهم ويتمتعون بمقدار كبير من الاستقلال. الكانتونات كانت يوما ما دول منفصلة مستقلة, البعض منها تمتلك أقل من ٥٠٠٠٠ ساكن. بالاضافة الى ذلك هنالك حوالي ٢٩٠٠ بلدة في سويسرا- اصغرها تحتوي على حوالي ٣٠ ساكن. هذا أكثر بكثير من معظم البلدان الاوروبية الاخرى. الجزء الرئيسي من ضريبة الدخل السويسرية يتم دفعها إلى البلدة و الكانتون, وليس إلى الحكومة الفيدرالية. البلدات و الكانتونات تختلف بصورة كبيرة في فرض الضرائب و الأنظمة ولذلك تتنافس على تأييد المواطنين والشركات.

من المعروف بالطبع أن سويسرا هي بلد ناجح بصورة كبيرة. إنها من أفضل دول العالم من حيث متوسط الأعمار و الوظائف و الازدهار والرفاهية. انها واحدة من البلدان القليلة في العالم التي لم تمر بتجربة الحرب لأكثر من قرن. بالرغم من تواجد أربعة لغات (الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومانش), هنالك مقدار كبير من الانسجام الاجتماعي, في تناقض تام مع الوضع في بلجيكا حيث التوترات والمصالح المتناقضة بين الفلمش المتحدثين بالهولندية و الوالونز المتحدثين بالفرنسية دائما ما تهدد بتقسيم البلد. بينما يشتكي الفلمش أنه يجب عليهم يدفعوا للوالنز الأقل مالا, لا يشعر السويسريون بهكذا شرخ بسبب نظامهم اللامركزي.

سويسرا هي دولة ديمقراطية بالتأكيد, لكنها تمتلك وحدات ديمقراطية صغيرة كثيرة, حيث استطاعت أن تتجنب الكثير من النتائج السلبية للديمقراطية البرلمانية الوطنية. مثال سويسرا يظهر كذلك كيف أن إمكانية الانفصال تقلل من التوترات. في السبعينات شعر سكان كانتون بيرن المتحدثين بالفرنسية بأنهم غير مُمثلين بصور جيدة في المنطقة التي يعيشون بها والتي يتحدث بها الأغلبية الألمانية . لذلك في عام ١٩٧٩ انفصلت التجمعات المتحدثة بالفرنسية وشكلت كانتون جورا. خلال قرون, الخلافات الخلافات بين المجاميع الاثنية واللغوية تم حلها سلميا بهذه الطريقة. لكون الكانتونات والتجمعات السويسرية صغيرة, لا يستطيع الناس التصويت من خلال صندوق الاقتراع فقط, بل كذلك لديهم الخيار للانتقال إذا كانوا غير راضين بالحكم. بهذه الطريقة, يتم استبدال السياسات السيئة بالسياسات الجيدة.

هذا لا يعني أننا ندعو للمثال السويسري كنموذج أو الخيار الوحيد. بل إنه مثال على كيفية عمل الحكم اللامركزي و كيف انه يؤدي الى ضرائب أقل و حرية فردية أكثر. ولا نعني هنا أن الديمقراطية هي بالضرورة شيء جيد طالما كانت في مكان صغير. الديمقراطية التي فيها ثلاثة أشخاص هي ما زالت خاطئة طالما لا يستطيع أحد الهروب منها. بهذه الحالة يمكن أن يكون لها نفس النتائج المضرة لديمقراطية فيها عشرة ملايين مواطن. ما يهم هو أن الناس أنفسهم يُسمح لهم بتقرير حجم الوحدات الإدارية التي يريدون أن يعيشوا فيها وما شكل الحكومة التي يملكونها. لا تحتاج إلى أن تكون ديمقراطية بالضرورة. ليشتنشتاين (١٧٠ كم مربع) و موناكو (٢ كم مربع) و دبي و هونج كونج (١١٠٠ كم مربع) و سنغافورة (٧١٠ كم مربع) ليست ديمقراطيات برلمانية. لكنها ناجحة. هذه البلدان تظهر أنه غالبا ما يكون 'الصغير جميل'

قد يعتقد المرء أن حق الانفصال و الحكم الذاتي يؤدي إلى صراعات. هذا لا يحدث بالضرورة. فكر في كيفية عمل السوق الحر. الكل يملك الحق لأن يؤسس عملا. مع ذلك, غالبية الناس موظفون من قبل شركات. هكذا تعاون يجلب منافع لكل الأطراف. هذا ينطبق على البلدان كذلك. قد يختار الناس أن يكونوا مستقلين, لكن الأغلبية سيجدون أنه من مصلحتهم الانضمام الى مجتمع. والمجتمعات المتعددة ستجد من مصلحتها أن تتعاون فيما بينها. بالتأكيد, اقتصادات الحجم يمكن أن تقلل من التكلفة, لكن بأي حجم سيحدث هذا يمكن أن يُحدد فيما إذا كان الناس أحرارا في الاختيار. الانشقاق لا يجب أن يؤدي بالضرورة إلى الاستقلال الإداري الكامل مباشرة. أي شكل من أشكال اللامركزية والذي يتم نقل المسؤوليات فيه من الحكومة المركزية الى الحكومة المحلية يمكن أن يُسمى انشقاقا سياسيا. هذا يمكن أن يكون شكل جذاب (انتقالي) بين الانشقاق الكلي و الوضع الحالي.

كيفية عمل هذا يمكن أن يُرى في مثال ما يُسمى بالمناطق الاقتصادية الخاصة مثل شنزن التي خلقتها الحكومة الصينية في الثمانينات والتسعينات. هذه المناطق كان لديها القليل من الأنظمة و سمحت ببعض الاستثمار الأجنبي و مهدت الطريق لبقية الصين لأن تكون أكثر حرية. دبي كذلك أسست مثل هكذا مناطق تجارة حرة حيث تتواجد القليل من أنظمة التجارة والعمل. هكذا مناطق اقتصادية حرة يمكن ان تكون نموذج لمناطق سياسية حرة يستطيع الناس أن يجربوا أشكال مختلفة من الحكم.

الناس غالبا ما يعتقدون أنه إذا لم تقم الحكومة بتوفير شيء ما (على سبيل المثال الدفع للاوبرا و رعاية المسنين), فإن ذلك الشيء لن يتواجد. لكن تلك هي عقلية الناس في الاتحاد السوفيتي السابق الذين قالوا: أين سنكون إذا توقفت الدولة عن الاعتناء بنا؟ عندما زار الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان الصين الشيوعية تم سؤاله من قبل

المسؤولين عن من هو وزير الموارد الطبيعية في الولايات المتحدة. عندما اخبرهم انه لا يوجد مثل هكذا شخص, حدقوا به غير مصدقين. لم يتمكنوا من تخيل ان انتاج و توزيع المواد الأولية كان ممكنا بدون سيطرة الحكومة.

في الماضي, لم يستطع الناس أن يتخيلوا كيف ستكون الحياة بلا ملك. كان متوقعا من الملك أن يوفر لمواطنيه ما يحتاجونه. نحن الآن ننظر إلى الدولة والديمقراطية بنفس الطريقة. اليوم يجد الناس من الصعوبة تخيل كيف أن المواطنين– قبل ظهور الديمقراطية– قبلوا بسلطة الملك. لكن بشكل غريب يقبلون سلطة الأغلبية بلا همهمة.

لكننا نرى منظمات ذاتية بدون إكراه وتحكم علوي حولنا كل يوم. غالبا ضد ما هو متوقع. لا احد توقع أن شيئا اناركيا مثل ويكيبيديا, يمكن أن تكون ناجحة بدون سيطرة مركزية. لكن الأمر ينجح. كل الانترنت هو تشكيلة من منظمات وأفراد وتقنيات منفصلة عديدة يعملوا سوية بدون إدارة مركزية. في بداية الشبكة العالمية لم يستطع الكثيرون ان يصدقوا ان الانترنت لم يكن لديه اي مالك, وأنه مبني على ترتيبات فردية طوعية بين آلاف المنظمات (مزودي خدمة الانترنت, الشركات, المؤسسات), كل منها متحكمة في جزء صغير من الشبكة.

في الحقيقة, مجتمعنا الحر والنموذجي سيكون مشابها للنموذج المبني على أساسه الانترنت. مع الإنترنت, فقط عدة قواعد بسيطة تنطبق: الباقي مفتوح للجميع لكي يشاركوا بالطريقة التي يرونها مناسبة. القاعدة الرئيسية هي التواصل عبر بروتوكول TCP/IP. على هذا الأساس, الملايين من الشركات و المنظمات و الأفراد أحرار في عمل ما يريدون– تأسيس نطاقات خاصة بهم, تقديم خدماتهم و التواصل بالطريقة التي يرغبون بها. الناس يستطيعون كذلك أن يبدأوا بروتوكولات خاصة بهم إضافة إلى TCP/IP ويكتشفوا فيما إذا أراد اخرون ان يتابعوا طريقهم. يستطيعون أن يبدأوا

خدمات جديدة ويروا فيما إذا كانوا يستطيعون أن يجدوا زبائن. هذا التنوع و الحرية والتنظيم الذاتي في الانترنت اثبت انه يعمل جيدا بصورة رائعة.

طريقة مشابهة, في المجتمع الحر, القاعدة الرئيسية هي عدم ارتكاب الغش والعنف والسرقة. طالما التزم الناس بهذه القاعدة, فهم يستطيعون أن يقدموا أي خدمة, من ضمنها ما تُعتبر الآن كخدمات 'عامة'. يستطيعون كذلك أن ينشأوا مجتمعاتهم الخاصة بالطريقة التي يرونها مناسبة–ملكية أو شيوعية أو محافظة او دينية او حتى سلطوية, طالما ينظم 'زبائنهم' بصورة طوعية وطالما يتركون المنظمات الأخرى وشأنها. وهذه المجتمعات يمكن أن يكون صغيرة الى حد عشرة اشخاص او كبيرة الى حد مليون (لاحظ ان شركة خاصة مثل وول مارت تمتلك ٢ مليون موظف).

عندما تمتلك الكثير من الوحدات الإدارية المختلفة, يستطيع الناس دائما الانتقال إذا لم تعجبهم الأمور والحكام واعين بذلك جيدا. سكانهم ليسوا مجرد مواطنين يُسمح لهم بالتصويت احيانا بل زبائن يجب أن يخدموهم بصورة جيدة كي يحافظوا عليهم. نفس الشيء يحصل في السوق. اذا لم يحب الزبائن ما على الخباز أن يقدمه فإنهم لا ينظمون احتجاجات كي يؤثروا في المالك, انهم ببساطة يذهبون إلى خباز آخر.

المجتمعات الصغيرة هي أكثر احتمالية لأن تكون مبنية على اتفاقات واضحة بدلا من التأثير عبر صناديق الاقتراع. في الولايات المتحدة و بلدان ديمقراطية أخرى, لا يوجد مواطن يمتلك عقدا مع الحكومة يحدد التزاماتهم المتبادلة, أي ما ستقدمه الحكومة وبأي ثمن. فكر في قضايا مثل أموال التقاعد والرعاية الصحية والتمويل الحكومي و قوانين العمل و الى اخره. على المواطنين التزام غامض وغير مُعرف بأن يدفعوا ضرائب وأن يلتزموا بالقوانين, بينما على على الحكومة التزاما غير مُعرف بتوفير خدمات. والحكومة تستطيع ان تغير القواعد في أي وقت, بغض النظر عن أي نتيجة انتخابات. هذا يخلق غموض

قانوني كبير. قد تكون قد دفعت من أجل راتبك التقاعدي لسنين, على امل انه عند تقاعدك ستستلم أموال حكومية معينة. لكن الحكومة تستطيع ان تغير مقدار هذه الأموال بجرة قلم. أو عندما تؤجر غرفة مُعتقدا انك تستطيع ان تلغي الايجار في وقت معين, حينها تقرر الحكومة فجأة أن شروطا مختلفة سيتم تطبيقها حول الوقت المطلوب للايجار.

المجتمع اللائق يجب أن يكون مبنيا على عقود يتم فيها احترام الحقوق وتعرف فيه كل الأطراف موقفها. حيثُ لا يُمكن لقواعد اللعبة ان يتم تغييرها أثناء اللعبة من قبل الحكام. وهذه العقود لا يجب أن تكون بالضرورة متساوية للجميع. كما هو الحال بالنسبة لموظفي شركة ما, يمكن للمواطنين المختلفين أن يمتلكوا عقود مختلفة, حسب المنطقة التي يعيشون أو يعملون فيها.

الطريق إلى الحرية

إذا كان التقدم التكنولوجي اشارة الى التنمية المستقبلية, فامكانيات اللامركزية واعدة. اختراع تكنولوجي مثل السيارة حرر الناس في تنقلهم. اختراع حبة منع الحمل اعطى الناس حرية جنسية اكثر وأعطى النساء تحكم أكثر بحياتهم. اتصال الانترنت وضع حدا لخنق النخبة الحاكمة للإعلام. الان اي شخص يستطيع ان ينشر الاخبار او يرسل افكاره الى العالم او يبدأ ببيع منتجات على الانترنت.

في الحقيقة, التكنولوجيا هي القوة الديمقراطية الحقيقية, أكثر من النظام الديمقراطي نفسه. بينما تعطي الديمقراطية السلطة للاغلبية لحكم الأقلية, تميل التكنولوجيا الى إعطاء الأفراد سلطة على حياتهم. تزيل الديمقراطية السلطة من الأفراد, تعطي التكنولوجيا الأفراد سلطة. انها قوة لامركزية تستطيع أن تجعل من الحكومة, بالنسبة للشخص العادي, غير مهمة في امور مثل الاتصالات والمالية و التعليم والإعلام والتجارة. ولأن السوق الحر يجعل

التكنولوجيا ارخص دائما, انها تعطي حتى الناس الأكثر فقرا بعض التحكم في قدرهم . حتى في أفريقيا تحصل الملايين من الناس هذه الأيام على فرص جديدة, ليس بسبب مساعدات التنمية, بل بسبب الحواسيب والهواتف المتنقلة التي تصبح أرخص دوما. لهذا, مر الجنس البشري بمقدار كبير من التقديم خلال القرن الفائت, ليس بسبب الديمقراطية, بل بسبب التكنولوجيا والمشاريع الخاصة. تطبيقات مثل الايفون و جهاز الولكمان و الحاسب الشخصي جلبت قدرات تكنولوجية متقدمة إلى متناول يد الفرد وساهمت في تحريره. من خلال خدمات مثل الفيسبوك, أصبح الأفراد قادرين على اختيار السياقات الاجتماعية التي يريدون الانتماء لها, حتى عبر الحدود, وبدون تدخل من الحكومة. بالإضافة إلى ذلك, تطور اللغة الانكليزية كلغة عالمية وامكانية السفر بشكل رخيص جعلت من العالم 'اصغر' و جعلت الانتقال لبلد آخر اسهل.

كل هذا يتضمن أن التنافسية في ما يخص الحكم يمكن أن تعمل بصورة جيدة جدا. يختار الناس بالفعل بصورة متزايدة اين يريدون ان يعملوا أو يعيشوا وتحت اي نوع من الحكم. الملايين من الناس يعيشوا ويعملوا في الخارج. عالم فيه الكثير من الوحدات الحكومية الصغيرة, كل منها بخصائصها الخاصة, سيكون في خط واحد مع هذه التطورات. هذه الوحدات الصغيرة يمكن أن تختار أن تتعاون فيما بينها في أمور معينة إذا كان ذلك من مصلحتها, على سبيل المثال الطاقة و الهجرة و النقل. انهم يستطيعون كذلك أن يتعاونوا في الدفاع, والذي يمكن أن يكون مهما إذا ظهرت دولة كبيرة وارادت ان تسحق المجتمعات الصغيرة. المجتمعات الناجحة اقتصاديا والمبتكرة ستجد على الأرجح طرق ذكية للدفاع عن نفسها ضد هذا النوع من الاعتداء.

التكنولوجيا الجديدة تقوم حتى بالسماح بخلق بلدان جديدة بالكامل. منظمة السكن في البحر التي شارك باتري فريدمان السابق ذكره في تأسيسها تحاول ان تبني جزر

صناعية في المياه الدولية. هذه الجزر يمكن أن توفر بدائل للاشكال المتواجدة للحكومة. من اجل تحقيق اللامركزية, يحتاج نظامنا السياسي الحالي إلى تغييرات جذرية, لكنها ليست بالصعوبة التي قد يعتقدها المرء. منظمات الحكومة الكبيرة يمكن ان يمكن ان يتم تجزئتها. وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية و الزراعة و الخارجية و إعانات التنمية و المالية يمكن نبذها. المجتمع يحتاج فقط إلى خدمات عامة أساسية لضمان القانون والنظام و التعامل مع الأمور البيئية.

دولة الرفاه يمكن تحويلها إلى نظام تأمين خاص. هذا سيعطي المواطنين الحرية و الامن. سيكونون قادرين على الحصول على التأمين فرديا او جماعيا من خلال الاتحادات او الشركات الذين يعملون فيها. الضمان الحكومي كما نعلم مُعرض دائما للتغييرات العشوائية من قِبل الحكومة. الامن الذي تعد به الحكومة غير حقيقي وخاضع للهوى السياسي. يجب أن يتوقف هذا. العناية بالفقير والمحتاج يمكن أن يتم توفيرها محليا.

سيطرة الحكومة على نظامنا المالي يجب أن يتم محوها حتى لا تستطيع الحكومة بعد الان ان تفتت قيمة أموالنا, و تسبب ازدهارات وأزمات. بهذه الطريقة سيتم خلق سوق مالي عالمي عادل, لا يتم التلاعب به من قبل حكومات قوية و مؤسسات تابعة للحكومة بعد ذلك.

بأختصار, دولة–الشعب الديمقراطية الكبيرة يجب أن تفسح المجال لوحدات سياسية اصغر يختار المواطنون فيها الطريقة التي يريدون أن يشكلوا بها مجتمعهم بأنفسهم. طالما كان ذلك ممكنا يجب اتخاذ القرار حول القضايا محليا على اصغر مستوى إداري ممكن.

اذا كان ذلك يعني نهاية الاتحاد الأوروبي, سيكون ذلك افضل بكثير. يحب السياسيون في أوروبا ان يرسمون سيناريوهات كارثية حول ما سيحصل اذا سقط الاتحاد الأوروبي. لكن بلدان مثل النرويج و سويسرا لم يكونوا مطلقا أعضاء في الاتحاد الاوربي و

يعملون جيدا لوحدهم. احيانا يتم المجادلة بأن الاتحاد الاوربي يضمن تجارة حرة بين اعضاء الاتحاد الاوربي. اذا كان هذا هو الشيء الوحيد الذي قام به, سيكون الامر بخير, لكنه يقوم بما هو اكثر من ذلك. 'السوق الداخلي' الذي يتم خلقه في بروكسل غير مرتبط بالحرية الاقتصادية. على العكس. الاتحاد الاوربي غالبا ما يُمرر قوانين وأنظمة تحد من الحرية الاقتصادية. انه دولة عظمى تحت الانشاء و ستدمر حرية المواطنين والاعمال بنفس الطريقة. الاتحاد الاوربي يمثل ما هو عكس اللامركزية–انه النموذج المثالي للمركزية, طاغوت بيروقراطي غير قابل للعمل, حيث الحرية الفردية يتم تهديدها اكثر حتى من الديمقراطية الوطنية. كلما كان وقت محوه اقرب كلما كان ذلك افضل.

مستقبل مشرق

من نواحي عديدة, يبدو المستقبل مشرقا. راكم البشر معرفة هائلة وقدرة ضخمة على الانتاج–اكثر من كافية لخلق رفاهية لكل شخص في العالم.

بالاضافة الى ذلك, بعد انهيار الانظمة الفاشية و الشيوعية الدموية في القرن العشرين, كما في الاتحاد السوفيتي و الصين و بلدان اخرى, هنالك اتجاه عالمي نحو الحرية. مجاميع كبيرة من الناس حصلت على حرية اقتصادية و شخصية اكثر, مما ادى الى ازدهار ورفاهية اكثر. اخرون بدأوا بالنهوض ضد الدكتاتوريات مطالبين بحرية اكثر. لا يوجد سبب يبرر لماذا على هذا الاتجاه الا يستمر.

قد يكون من الصعب تخيل ان تكون الحياة ممكنة بدون دولة–الامة الديمقراطية, لكن تغييرات جذرية كانت قد حدثت في الماضي. كما كتب ليندا و موريس تانيهل في كتابهم الليبرتاري الكلاسيكي المضاد للديمقراطية 'سوق للحرية' (١٩٧٠): "تخيل فلاح في نظام الاقطاع, مُرتبط قانونيا بالارض التي وُلد فيها والمركز الاجتماعي الذي ولد فيها,

مجتهدا من الفجر حتى المساء بادوات اولية من اجل معاش مجرد, عليه ان يشاركه مع مالك المزرعة, عملياته العقلية متورطة بالمخاوف و الخرافات. تخيل محاولة ان تخبر هذا الفلاح عن التركيب الاجتماعي لاميركا في القرن العشرين. ستمر على الارجح بوقت صعب اثناء اقناعه ان هكذا تركيب اجتماعي يمكن ان يكون موجودا على الاطلاق. سيخبرك, بلا شك مع اثر للتفوق على محياه, انه الا اذا كان اي شخص يولد في مجتمع لديه مكانة اجتماعية معينة وثابتة بصورة دائمة, , فان المجتمع سيتدهور حتى يصل الى الفوضى. بطريقة مشابهة, ان اخبار شخص من القرن العشرين ان الحكومة شريرة و, لذلك, غير ضرورية, وانه سيكون لدينا مجتمع احسن بكثير لو لم يكن لدينا حكومة بالمرة, سيثير هذا على الارجح شك مؤدب... خصوصا اذا كان الرجل غير معتاد على التفكير بصورة مستقلة. من الصعوبة دائما تخيل طريقة عمل مجتمع مختلف عن مجتمعنا, وخصوصا مجتمع اكثر تقدما. هذا لاننا معتادين جدا على بنية مجتمعنا بحيث نميل تلقائيا الى التفكير في كل ناحية من نواحي المجتمع الاكثر تقدما في سياق مجتمعنا, وبالتالي تشويه الصورة الى اللامعنى"

نحن نؤمن بان الدولة–الامة والديمقراطية التي تاتي معها هن من ظواهر القرن العشرين, وليس القرن الواحد والعشرين. الطريق الى الاستقلال و التقوية سيستمر ولكنه لن يمر من خلال الديمقراطيات الكبيرة. بل سيمر من خلال اللامركزية و تنظيم الناس في وحدات ادارية صغيرة يتم تصميمها من الناس انفسهم.

البعض قد يجادل بان معظم الناس غير قادرين على ان يكونوا احرار. وبانهم لا يملكون المسؤولية او الرغبة في عيش حياة مستقلة. وبأنه يجب ان يتم حكمهم لاجل مصلحتهم. لكن هذه هي نفس الحجة التي تم استخدامها ضد محو العبودية او تحرير المراة. العبودية يجب الا يتم محوها, هكذا تمت المجادلة, لان السود لن يكونوا قادرين على

الاعتناء بانفسهم- وعلى اية حال, معظمهم لن يكونوا حتى راغبين في ان يكونوا احرار. لا يجب على النساء ان تمتلك حقوق متساوية, قيل, لانهن غير قادرات على كسب معيشتهن و التعامل مع متطلبات الحياة المستقلة. لكن الواقع اثبت العكس. سيحدث نفس الشيء عندما يتم محو الدولة المربية. سيتبين ان الناس يمكنهم الاعتماد على انفسهم بصورة مفاجأة عندما يحصلوا على الفرصة للقيام بذلك. بالطبع لن يقرروا العيش فرديا, بل سينظمون انفسهم في مجاميع من اختيارهم, في شركات و نوادي و اتحادات عمال و مؤسسات و مجاميع مصلحة خاصة و مجتمعات و عوائل. بعد تحريرهم من السيطرة المعيقة للبيروقراطية و حكم الاغلبية الديمقراطي, فانهم سيغيرون العالم بطرق لا نستطيع توقعها الان. كما قال ليندا و مورس تانيهل: "الكثير من الاوضاع الغير مرغوب بها التي يعتبرها الناس مما لا يمكن النقاش فيه ستكون مختلفة في مجتمع متحرر من الحكومة كليا. معظم هذه الاختلافات ستنبثق من سوق تم تحريره من اليد الميتة لسيطرة الحكومة- الفاشية و الاشتراكية- وبالتالي اصبح قادرا على انتاج اقتصاد صحي ومعايير معيشة اعلى بكثير للجميع.

حان الوقت للناس ان يستيقظوا على حقيقة ان الديمقراطية لا تؤدي الى الحرية او الاستقلال. انها لا تحل الصراعات و لا تطلق العنان للقوى المنتجة والمبدعة. بل العكس. تخلق الديمقراطية العداء والقيود. النواحي الوسطية و القهرية للديمقراطية تؤدي الى فوضى منظمة, بينما تجلب الحرية الفردية وآليات السوق غير المنظم النظام العفوي و الرفاهية. يفضل الناس الحرية على القهر لانفسهم. انهم يفضلون امتلاك خيار مباشر في السوق الحر بدلا من مجرد اظهار تفضيلهم في خانة التصويت. هل هنالك اي شخص يرغب في ان تقوم الحكومة باختيار سيارة لاجله بدلا من ان يستطيع اختيارها بنفسه؟

حان الوقت للناس ان يدركوا ان الحرية التي يتمنوها لانفسهم, يجب ان يتم كذلك منحها للاخرين. وان الحرية لا يمكن ان تستمر اذا لم يتمتع الاخرون بنفس الحرية. وانه في النهاية هم انفسهم سيصبحون ضحايا للاكراه الذي يمارسونه على الاخرين–ديمقراطيا.

"اتممت للتو قراءة الكتاب. اسطوري. عمل عظيم. مبارك"

هانز-هيرمان هوب, مؤلف كتاب "الديمقراطية:الاله الذي فشل"

تُعتبر الديمقراطية من قبل قطاع كبير من الناس افضل نظام سياسي يمكن تخيله. في الواقع, ليس من المبالغة اذا قلنا ان الديمقراطية اصبحت دينا علمانيا. الايمان الاكبر على وجه الكرة الارضية. انتقاد النموذج الديمقراطي يتضمن المخاطرة بان يتم اعتبارك عدوا للمجتمع المتحضر.

لكن هذا هو بالضبط ما يقترح كارل بيكمان و فرانك**كارستن** ان نفعله. في هذا الكتاب المثير و السهل القراءة الى حد كبير, يقوم كلاهما بمعالجة التابو السياسي الاخير: فكرة ان خلاصنا يكمن في الديمقراطية. كما يقومان, باستخدام حجج واضحة, باظهار كيف ان الديمقراطية, على عكس الاعتقاد الشائع, لا تؤدي الى الحرية و التحضر و الرفاهية و السلام و حكم القانون, بل الى العكس: خسارة الحرية والصراع الاجتماعي و الصرف الحكومي غير المسيطر عليه و معيار حياة اوطئ و تقويض الحقوق الفردية.

كذلك يقومان بابطال **13** اسطورة تُستخدم عادةً في الدفاع عن الديمقراطية. اكثر من ذلك, انهما يقومان بتقديم مثال جذّاب وهو بناء المجتمع على اساس الحرية الفردية و العلاقات الاجتماعية الطوعية.

هل تساءلت يوما لماذا تكبر الحكومة باستمرار بينما يزداد الدين العام وفي نفس الوقت تبدو حريتك ورفاهيتك تحت التهديد اكثر من اي وقت مضى؟ بعد قرائتك هذا الكتاب, ستعرف الاجابة. وتعرف ما الذي يحصل وما الذي يمكنك فعله حيال الامر؟

www.beyonddemocracy.net